بالتسكين، أو هاء السكت، وهذا أكثر استعمالاً، وأجود قياساً، لتكون الهاء عوضاً عن ألفها المحذوفة، نحو: إلام التواني إلى مَهْ، أو إلامْ.

وهذا معنى **قوله**: (وما في الاستفهام إن جُرَّتْ... إلخ) أي: إن (ما) الاستفهامية إن جرت حذفت ألفها، فإذا وقف عليها بعد الجار لحقتها هاء السكت، وليس ذلك واجباً إلا إذا كان الخافض لها اسماً؛ كقولك: اقتضى اقتضاءَ مه، ومفهومه أنه إن كان الخافض لها حرفاً لم يكن إيلاؤها الهاء واجباً.

وقوله: (اقتضاء مَ اقتضى) مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً، لإضافته إلى ما له الصدارة، وتقديره: اقتضاءَ أيِّ شيء اقتضى؟ وجوابه: اقتضاءَ يُسْرٍ، أو تعجيل، ونحوهما.

* * *

(٣) الوقف بهاء السكت على المتحرك

٨٩٧ ـ وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

٨٩٨ ـ وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ، فِي الْمُدَامِ ٱسْتُحْسِنَا

الموضع الثالث: من مواضع اجتلاب هاء السكت: في الوقوف على المتحرك، وذلك بثلاثة شروط:

١ ـ أن تكون الحركة حركة بناء.

٢ ـ أن تكون الحركة لازمة.

٣ ـ ألا تشبه حركة الإعراب.

فإذا استوفيت جاز إلحاق هاء السكت، وذلك في كل اسم مبني على غير السكون من الضمائر، وأسماء الاستفهام، ونحوها. تقول: رضيتُ بنصيبيهْ أو بنصيبي، أضعت الكتاب ولا أعلم أينهْ؟ أو أينْ؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾﴾ [الحاقة: ٢٥ ـ ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾﴾ [القارعة: ١٠]، فـ(كتابيه): مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء

المتكلم. والياء: مضاف إليه، والهاء: للسكت حرف لا محل له من الإعراب. **وقوله**: (ما هيه) ما: اسم استفهام مبتدأ، وهي: خبر المبتدأ، والهاء للسكت.

ولا تدخل الهاء في نحو: جاء خالد؛ لأنه معرب بالحركات، ولا في، نحو: يا خالدُ، ولا طالبَ؛ لأن الحركة البنائية فيهما عارضة غير لازمة، فأشبهت حركة الإعراب، ولا في نحو: كتبَ؛ لأن حركته تشبه حركة الإعراب، فإن الماضي إنما بني على حركة، لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه منها: وقوعه صفة وحالاً وخبراً وشرطاً.

وهذا معنى **قوله**: (ووَصْلَ ذي الهاء أجز... إلخ) أي: أجز وصل هذه الهاء ـ وهي هاء السكت ـ بكل اسم متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة الإعراب. وشذ وصلها بما حركته بنائية غير دائمة؛ كقولهم في: سَقَطَ من علُ: من عَلُهْ، **وقوله**: (استحسنا) فيه بيان أحسنية الاتصال، فلا يُعدُّ تكراراً مع قوله: (ووصل ذي الهاء أجز)، **وقوله**: (في المُدام) بضم الميم، بمعنى: دائم البناء.

* * *

إعطاء الوصل حكم الوقف

٨٩٩ ـ ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

قد يعطى الوصل حكم الوقف من إسكان، أو اجتلاب هاء السكت ونحو ذلك، وهذا قليل في الكلام، كثير في الشعر.

ومنه في الكلام قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًاۖ﴾ [الأنعام: ٩٠]، فقد قرأ حمزة والكسائي بغير هاء السكت في حالة الوصل في قوله: (اقتده)، وقرأ بقية السبعة بإثباتها في الوصل على نية الوقف، لا على نية الإدراج، اتباعاً لثباتها في الخط[١].

ومنه ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْۖ

(١) انظر: «الكشف» لمكي (١/ ٤٣٨).

﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فقد قرأ حمزة والكسائي ـ أيضاً ـ بغير هاء السكت في حال الوصل في قوله: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾، وقرأ الباقون بإثباتها في الوصل، لما تقدم، ولأنه يحتمل أن تكون الهاء فيه أصلية. وسكونها للجزم، وعلى هذا فلا بد من إثباتها[1].

ومنه في الشعر قول رؤبة بن العجّاج:

أَوِ الحَرِيقُ وَافَقَ القَصَبَّا[2]

فإن الشاعر شدَّد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف، مع أنه وصلها بألف الإطلاق، والتضعيف لا يكون إلا في حالة الوقف، فأعطى الوصل حكم الوقف.

وهذا معنى **قوله**: (ورُبَّما أُعطي لفظ الوصل... إلخ) أي: قد يُعطى اللفظ في حالة الوصل ما يُعطى في حالة الوقف من الأحكام السابقة. وهذا قليل في النثر، كما يستفاد من قوله: (ورُبَّما)، وهو في الشعر كثير، لأن معنى: (فشا): كثر.

---

(١) انظر: «الكشف» لمكي (١/٣٠٧) والاستدلال بالآية إنما يتم على اعتبار أن الفعل مشتق من السنة ـ واحدة السنين ـ ولامها واو، بدليل سنوات، فأصل الفعل: يتسنَّو، ثم قلبت الواو ألفاً، وحذفت للجازم، فلحقته هاء السكت وقفاً، وأجري الوصل مُجراه، ووزنها: يتفَعَّهْ، وهذا قول المبرد، أما على قول الفراء فإن الهاء فيه أصل، فهو مجزوم بسكون الهاء، بناء على أن لام السنة هاء، والأصل: سنهة، ولا شاهد في الآية على ذلك؛ لأن الهاء لام الكلمة، ووزنها يتفعَّل.
انظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص(٤٠٨).

(٢) هذا البيت لرؤبة، وقيل لغيره من أبيات هي:

لقد خشيت أن أرى جدبّا ... في عامنا ذا بعد ما أخصبّا
إن الدَّبى فوق المتون دبّا ... كأنه السيلُ إذا اسلحبّا
أو الحريقُ وافق القصبَّا

والدَّبى: صغار الجراد، والمتون: جمع متن، وهو الظهر، وأراد ظهور الأودية دبّا: مشى مشياً هيناً، اسلحبّ: امتد وملأ الأودية. والقصب: كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوباً. وقوله: (الحريق) بالرفع معطوف على (السيل) وجملة (وافق) في محل نصب حال من (الحريق).

الْإِمَـــــالَـةُ

أ ـ تعريف الإمالة
ب ـ أسباب الإمالة
١ ـ تطرف الألف
٢ ـ حلول الياء محلها في بعض التصاريف
٣ ـ وقوعها عيناً لأجوف ماضيه (فِلتُ)

٩٠٠ ـ الْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ
٩٠١ ـ دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا
٩٠٢ ـ وَهٰكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يَؤُلْ إِلَى (فِلْتُ) كَمَاضِي: (خَفْ) وَ(دِنْ)

الإمالة: أن يُذهب بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، فالإمالة نوعان:

١ ـ إمالة الألف، وقد بدأ بها ابن مالك رحمه الله لكثرة أحكامها.

٢ ـ إمالة الفتحة، وسيذكرها في آخر الباب.

والغرض منها: تناسب الأصوات وتقاربها؛ لأن النطق بالفتحة والألف متصعّد مستعلٍ، وبالياء والكسرة مستفل منحدر، كما إذا نطقت بكلمة: عابد، وبالإمالة تصير من نمط واحد في التسفل والانحدار. وقد يكون الغرض منها التنبيه على أصل أو غيره.

والإمالة جائزة لا واجبة، والأسباب الآتية أسباب جواز، لا أسباب وجوب.

والإمالة خاصة بالنطق، وليس في الكتابة العربية رسم يمثل الإمالة.

وهي خاصة بالأسماء المتمكنة ـ وهي المعربة ـ، والأفعال، فلا يمال غير المتمكن ـ وهو المبني ـ إلا سماعاً، كما سيأتي في آخر الباب.

وللإمالة أسباب تقتضيها، وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرين أو المقدرين، وأسبابها في الغالب سبعة:

الأول: كون الألف بدلاً من ياء متطرفة في اسم؛ كفتى، أو فعل؛

مثل: رَمَى، فلا تمال الألف في نحو: ناب ـ مع أنها بدل من ياء ـ لأنها غير متطرفة.

وإنما أميلت الألف في (فتاة) مع أنها غير متطرفة؛ لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال.

الثاني: كون الألف تخلفها الياء في بعض التصاريف؛ كألف (ملهى) فهي في التثنية: ملهيان.

ويستثنى من ذلك ما رجوعه إلى الياء مختص بلغة شاذة، أو بسبب زيادة ياء التصغير، فالأول: كقول هذيل في (قفا) عند إضافتها إلى ياء المتكلم: قَفَيَّ[1]. والثاني: كقول العرب في تصغيرها: قُفيّ.

الثالث: كون الألف بدلاً من عين فعل يؤول عند إسناده إلى تاء الضمير إلى وزن (فِلْتُ) بكسر الفاء وحذف العين، سواء كانت العين واواً؛ كخاف وكاد[2]، أو ياء؛ كباع ودان.

فإن كان يؤول إلى (فُلت) ـ بضم الفاء ـ امتنعت الإمال؛ كقال وطال.

وإلى هذه الأسباب الثلاثة أشار **بقوله**: (الألف المبدل من يا في طرف أمل... إلخ) أي: أمل الألف المبدلة من ياء واقعة في طرف الاسم أو الفعل، وهذا هو السبب الأول، وكذلك الألف التي تُردُّ إلى الياء في بعض التصاريف، دون أن يكون رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة أو شذوذ، وهذا السبب الثاني.

وقوله: (منه اليا خَلَفْ) حال من الياء، ووقف عليه بالسكون على لغة

---

(١) هذا فيه نظر كما يقول الشاطبي في «مقاصده» (٨/ ١٤٢)، إذ كيف يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة من لغات العرب. والأقرب ـ كما يقول ـ أنه احتراز عن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيء. ومن تثنية رضا على (رضيان) لندور كل. وقد نقل هذا عنه الصبان في «حاشيته» على «شرح الأشموني» (٤/ ٢٢٢). وانظره ـ أيضاً ـ (٤/ ١١٤)، فقد ذكر الأشموني أن تثنية رضا على (رضيان) شاذة.

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٤/ ٢٢٣).

ربيعة. ثم ذكر أن حكم ما فيه هاء التأنيث حكم ما خلا منها، فتمال الألف التي فيها سبب الإمالة، وإن وليتها الهاء؛ لأنها في حكم الانفصال.

وأشار إلى السبب الثالث **بقوله**: (وهكذا بدل عين الفعل... إلخ) أي: كما تمال الألف المتطرفة على نحو ما سبق، تمال الألف الواقعة بدلاً من عين الفعل الذي يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن (فِلْتُ)، سواء كان واوي العين كما في ماضي (خَفْ) وهو خاف، أو يائي العين كالماضي (دِنْ) وهو: دَانَ.

* * *

من أسباب الإمالة
٤ ـ وقوع الألف بعد الياء
٥ ـ وقوع الألف قبل الكسرة
٦ ـ وقوع الألف بعد الكسرة

٩٠٣ ـ كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ ٱغْتُفِرْ ... بِحَرْفٍ ٱوْ مَعْ هَا كَ(جَيْبَهَا أَدِرْ)
٩٠٤ ـ كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي ... تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي
٩٠٥ ـ كَسْرًا، وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّْ ... فَ(دِرْهَمَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ

السبب الرابع من أسباب الإمالة: وقوع الألف بعد الياء، سواء كانت متصلة بها؛ كبيان، أو منفصلة بحرف؛ كيسار، أو بحرفين أحدهما هاء؛ كدخلت بيتها.

فإن لم يكن أحدهما هاء التأنيث امتنعت الإمالة، نحو: هذا بيتنا؛ لبعد الألف عن الياء.

السبب الخامس: وقوع الألف قبل الكسرة، مثل: عالم وكاتب.

السبب السادس: وقوع الألف بعد الكسرة منفصلة بحرف، نحو: كِتاب، أو بحرفين أولهما ساكن، نحو: شِمْلال[1]، أو كلاهما متحرك، وأحدهما هاء، نحو: يريد أن يضربها، أو بساكن ومتحرك وبينهما هاء، نحو: دِرْهَمَاك؛ لأن فصل الهاء كلا فصل[2].

---

(١) الشملال: الناقة الخفيفة.

(٢) نقل صاحب «التصريح» (٢/٣٤٨) عن ابن الحاجب أن إمالة (درهماك) شاذة؛ لأن أقل درجة الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد محرك غير (ها) وذلك لا إمالة فيه.

السبب السابع: إرادة التناسب، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

وإلى الثلاثة المذكورة أشار **بقوله**: (كذاك تالي الياء... إلخ) أي: إن الألف التالية ياءً تمال كإمالة الألف السابقة. والفصل بحرف واحد مغتفر أو بحرفين أحدهما هاء، نحو: الحُلَّة أدر جيبها[1]. وهذا السبب الرابع.

وقوله: (كذاك ما يليه كسر) أي: كذلك تمال الألف التي تليها كسرة. وهذا الخامس.

وقوله: (أو يلي تالي كسر) أي: كذلك تمال الألف التي تلي حرفاً وقع بعد كسر، (أو سكون قد ولي كسراً) أي: أو تقع بعد حرف وقع بعد سكون مسبوق بكسر، وهذا السبب السادس.

وقوله: (وفصل الها كلا فصل يعد) أي: إنه لا يضر الفصل بين الحرفين بالهاء، ثم ذكر المثال المتقدم، **وقوله**: (لم يُصد) بالبناء للمجهول؛ أي: لم يمنع، وسكنه للوقف.

* * *

موانع الإمالة

٩٠٦ ـ وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا

٩٠٧ ـ إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

٩٠٨ ـ كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَ(الْمِطْوَاعَ مِرْ)

للإمالة موانع تعارض الأسباب المتقدمة. وهذه الموانع نوعان:

الأول: حروف الاستعلاء، وهي سبعة (الخاء، والغين، والقاف، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، وتمنع الإمالة بشرطين:

١ ـ أن يكون سبب الإمالة كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة، مثل: ساخط، ومواثيق، فإن كانتا مقدرتين لم تمنع حروف الاستعلاء الإمالة، فيمال، نحو: خاف، وطاب، فالأول أصله: خَوِف، والثاني: طَيَب.

٢ ـ إن كان حرف الاستعلاء قبل الألف فلمنعه شرطان:

---

(١) الحُلَّة: بالضم لا تكون إلا من ثوبين من جنس واحد.

١ ـ أن يكون متصلاً أو منفصلاً بحرف، نحو: صالح، وغنائم.

٢ ـ ألا يكون مكسوراً ولا ساكناً بعد كسرة، نحو: طَالِب، بخلاف طِلَاب وغِلاب؛ لأنه مكسور، وإصْلاح ومِطْواع؛ لأنه ساكن، فيمال؛ لأن حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة، والساكن منزل منزلته؛ لأن الكسرة جاورته.

وإن كان حرف الاستعلاء بعد الألف فشرطه أن يكون متصلاً، نحو: فاقد، وساخط، أو منفصلاً بحرف؛ كنافخ، وناعق، أو بحرفين؛ كمناشيط[1] ومواثيق.

النوع الثاني من الموانع: الراء، وتمنع الإمالة بشرطين:

١ ـ أن تكون غير مكسورة، سواء كانت مضمومة، مثل: هذا جدارٌ، أو مفتوحة، نحو: سِتَارَة، فلا يمال شيء من ذلك لوجود المانع وهو الراء، فإن كانت مكسورة لم تمنع من الإمالة، كما سيأتي إن شاء الله.

٢ ـ أن تكون الراء متصلة بالألف، سواء كانت قبلها، مثل: راشِد، أم بعدها، كما في المثالين السابقين.

وفي موانع الإمالة **يقول ابن مالك**: (وحرف الاستعلا يكف مُظْهَرَا... إلخ) أي: إن حرف الاستعلاء (يكفّ) أي: يمنع تأثير سببٍ مُظْهَرٍ من أسباب الإمالة من كسرة أو ياء، (وكذا تكف را) بالقصر للضرورة؛ أي: وكذلك تكف الراء سبب الإمالة إذا كانت مكسورة ـ كما يفهم مما سيأتي ـ.

وقوله: (إن كان ما يَكُفُّ... إلخ) فيه بيان شرط المانع، وهو أنه إن كان ما يكف سبب الإمالة ـ وهو حرف الاستعلاء أو الراء ـ متأخراً عن الألف، فشرطه أن يكون متصلاً بها أو مفصولاً بحرف أو بحرفين، **وقوله**: (متصل) خبر كان منصوب، وسُكِّنَ للوقف على لغة ربيعة. وأشار **بقوله**: (كذا إذا قدم... إلخ) إلى أن المانع المذكور إذا كان

(١) جمع منشاط، صيغة مبالغة. من نشط إذا جدَّ وطابت نفسه للعمل وغيره.

متقدماً على الألف اشترط لمنعه ألا يكون مكسوراً، ولا ساكناً بعد كسرة، **وقوله**: (كالمِطْواعَ مِرْ) مثال للساكن بعد كسرة، والمطواع: صيغة مبالغة في المطيع، وقوله: (مِرْ) بكسر الميم وسكون الراء المهملة من مار غيره إذا أعطاه؛ أي: أعط المطواع.

* * *

مانع الموانع

٩٠٩ ـ وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ   بِكَسْرِ رَا كَـ(غَارِمًا لَا أَجْفُو)

تقدَّم أن الألف تمال لأسباب معينة، وأن هناك موانع تمنع هذه الأسباب من إمالة الألف، وبقي ما يسميه الصرفيون: بمانع الموانع؛ أي: إن الألف تمال مع وجود موانع الإمالة؛ لأن هناك مانعاً آخر كفَّ هذه الموانع.

والمراد به الراء المكسورة الواقعة بعد الألف، فتمنع حروف الاستعلاء والراء غير المكسورة من المنع، فيمال نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩][(١)].

ولا أثر لحرف الاستعلاء في الأول، ولا للراء غير المكسورة في الثاني؛ لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفَّته عن المنع فلم يبق له أثر.

وهذا معنى **قوله**: (وكف مستعل... إلخ) أي: إن كفَّ حرف الاستعلاء والراء لسبب الإمالة، ينكف ويبطل بالراء المكسورة، **وقوله**: (را) بالقصر للضرورة، وهي بلا تنوين، وجاءت في بعض النسخ منونة[(٢)].

ثم مثل **بقوله**: (غارماً لا أجفو) أي: لا أجفو غارماً، فألف (غارم) تمال، مع وجود المانع وهو حرف الاستعلاء؛ لأنه بطل منعه لوجود الراء المكسورة، ومعنى المثال: لا أطالب الغارم ـ وهو المدين ـ مطالبة الجفا، بل مطالبة الرفق والتيسير.

* * *

(١) اعلم أنَّ القراء السبعة متفاوتون في الإمالة فبعضهم مقلٌّ، وبعضهم مكثر. والقراءة سنة متبعة. انظر: «الإمالة في القراءات واللهجات العربية» ص(١٤٥).

(٢) انظر: «شرح ابن الناظم» ص(٣٢٥) الطبعة القديمة، «المقاصد الشافية» (٨/ ١٨٠).

الفرق بين تأثير السبب والمانع

٩١٠ ـ وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ   وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان متصلاً، ويؤثر المانع وإن كان منفصلاً، فمثال الأول: أتى أحمد، فيمال لاتصال سببه، وهو الألف المبدلة من ياء في طرف، ولا يمال: لزيدٍ مال، لانفصال السبب وهو الكسرة، ومثال الثاني: كِتاب قاسم، فيمنع إمالة الألف بسبب الكسرة قبلها مع الفصل بحرف واحد، لوقوع حرف الاستعلاء وهو القاف بعدها مع انفصاله.

وهذا معنى **قوله**: (ولا تمل لسبب لم يتصل... إلخ) أي: لا تمل لسبب غير متصل بأن كان منفصلاً، أما الكف ـ وهو سبب المنع ـ فقد يؤثر ولو كان منفصلاً.

* * *

السابع من أسباب الإمالة: إرادة التناسب

٩١١ ـ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا   دَاعٍ سِوَاهُ كَـ(عِمَادَا) وَ(تَلَا)

ذكر السبب السابع من أسباب الإمالة وهو: إرادة التناسب؛ أي: التوافق والتماثل بين كلمة وأخرى، فتمال الألف إذا جاورت ألفاً مُمالة لسبب من الأسباب السابقة، سواء كانت في كلمتها، كإمالة الألف الثانية من (عِمادا) لمناسبة إمالة الألف الأولى؛ لوقوعها بعد كسرة مع فصل بحرف واحد، أو كانت في كلمة أخرى؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]. فقد أميلت ألف (تلا) لمناسبة ما بعدها، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا ۝﴾ [الشمس: ٣، ٤] وهذا على أحد القولين[(١)].

وهذا معنى **قوله**: (وقد أمالوا لتناسب... إلخ) أي: وقد أمالت العرب الألف لأجل التناسب بلا سبب آخر. ثم مثل بـ**(عمادا)** و**(تلا)**، وتقدَّم الكلام عليهما، وقد أخر ابن مالك رحمه الله هذا السبب؛ وهو

---

(١) وقيل ليست الإمالة للتناسب، وإنما لأن الفعل (تلا) وإن كان أصله الواو، لكن ألفه ترجع إلى الياء في البناء للمجهول. انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ١٨٢).

التناسب لضعفه بالنسبة لبقية الأسباب، وأخره ـ أيضاً ـ عن الموانع لكونها لا تؤثر فيه.

* * *

الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة

٩١٢ ـ وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا)

تقدّم أن الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة ـ وهي المعربة ـ وبعض الأفعال، فلا يمال غير المتمكن ـ وهو المبني ـ إلا سماعاً، إلا (ها) الغائبة، و(نا)، فإنهما يمالان، نحو: يريد أن يضربها، ومرَّ بنا.

وهذا معنى **قوله**: (ولا تمل ما لم ينل تمكنا) أي: لا تمل الاسم غير المتمكن إلا سماعاً، ما عدا (ها) و(نا) فإنهما يمالان باطراد.

* * *

إمالة الفتحة

٩١٣ ـ وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ كَ(لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ)

٩١٤ ـ كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

تمال الفتحة قبل ثلاثة أحرف:

١ ـ قبل الألف، نحو: كتاب، فتمال الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، وتقدم ذلك.

٢ ـ قبل الراء بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء. والغالب أن تكون الراء في آخر الكلمة، فتمال فتحة الباء في نحو: الكِبَرِ؛ لأنها قبل راء مكسورة في الطرف، بخلاف أعوذ بالله من الغِيَرِ ومن قبح السِّيَرِ، فلا تمال فتحة الياء رغم وقوعها قبل راء متطرفة مكسورة، وذلك لأن الحرف المفتوح هو الياء.

٣ ـ قبل هاء التأنيث، بشرط الوقف عليها، نحو: رَحْمهْ، نِعْمهْ، فتجوز إمالة فتحة الميم؛ لأنها وقعت قبل الهاء للوقوف عليها.

وقد أشار **ابن مالك** إلى الحرف الثاني ـ وهو الراء ـ **بقوله**: (والفتح قبل كسر راء... إلخ) أي: أمل الفتح قبل الراء المكسورة الواقعة في الطرف. ثم ذكر المثال، وأصله: مِلْ للأمر الأيسر تُكْفَ الكُلف،

بضم الكاف جمع كلفة؛ أي: مل للأمر الأخف تُكْفَ المشاق.

وقوله: (**في طرف**) صفة لراءٍ، وليس قيداً، بل هو غالب؛ لأن سيبويه نصَّ على إمالتهم فتحة الطاء من قولك: رأيت خَبَطَ رياح[(١)].

وقوله: (**كذا الذي تليه ها التأنيث**) إشارة إلى الحرف الثالث الذي يمال الفتح قبله؛ أي: كذلك يمال الفتح الذي تليه هاء التأنيث في حالة الوقف.

وقوله: (**إذا ما كان غير ألف**) أي: بشرط ألا يكون ما قبل الهاء ألفاً، نحو: الصلاة والحياة، فإنها لا تمال.

وإذا كان الضمير في قوله: (كذا الذي تليه) يعود على الفتح الذي تليه الهاء؛ لأنه هو الذي يمال، فلا وجه لاستثناء الألف، إلا إن كان غرضه دفع توهم أن الهاء تُسَوِّغُ إمالة الألف، كما سوغت إمالة الفتحة، فيكون ضمير (كان) عائداً على ما تليه الهاء من فتح أو ألف؛ لأن ما قبل الهاء لا يكون إلا ألفاً أو فتحاً، فإذا أخرج منه الألف تعين الفتح، والله أعلم.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١٤٣/٤) والخبط: بفتحتين. الورق تنفضه الرياح.

التَّصْرِيفُ

٩١٥ ـ حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي   وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

٩١٦ ـ وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى   قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

١ ـ موضوع التصريف
٢ ـ أقل ما يتركب منه الاسم المتمكن والفعل

التصريف: علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

والمراد ببنية الكلمة: عدد حروفها وحركاتها وسكناتها.

والغرض من التصريف معرفة هيئة الكلمة ودراسة حروفها؛ لمعرفة ما فيها من أصالة أو زيادة، أو حذف أو صحة أو إعلال أو إبدال، وغير ذلك مما لا يتعلق بالمعنى.

أما ما يتعلق ببنية الكلمة من جهة المعنى؛ كالتصغير والنسب والتكسير وغيرها، أو ما يبحث في أواخر الكلمة لأغراض إعرابية، فلا يدخل في التصريف، وإنما هو من أبواب النحو.

وموضوع التصريف: الأفعال المتصرفة والأسماء العربية المتمكنة، فلا يدخل الحروف، ولا الأسماء المبنية؛ كالضمائر، ولا الأسماء الأعجمية، ولا الأفعال الجامدة؛ كعسى وليس.

وأقل ما تتركب منه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف، إلا إن كان بعض أحرفه قد حذف، نحو: يد ودم، في الأسماء، ونحو: قُمْ، وبِعْ، وفِ بوعدك، في الأفعال.

وهذا معنى **قوله**: (حرف وشبهه من الصرف بري... إلخ) أي: إن الحرف وشبهه ـ من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة ـ بريء وخالٍ من التصريف، وعبَّر ـ هنا ـ بالصرف دون التصريف للإشعار بأن الحرف

وشبهه لا يقبله بحال، بخلاف ما لو عبر بالتصريف، فإنه يوهم نفي كثرته والمبالغة فيه دون أصله، وما سواهما فهو **(بتصريف حري)** أي: جدير وحقيق، **وقوله**: **(بري)** أصله، بريء، بالهمز، فخففه، وقوله: (حري) أصله: حريّ ـ بتشديد الياء ـ فخُفف بحذف إحداهما للضرورة.

ثم ذكر أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على أقل من ثلاثة أحرف، إلا ما حدث فيه تغيير بالحذف منه.

* * *

تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما

٩١٧ ـ وَمُنْتَهَى ٱسْمٍ خَمْسٌ ٱنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

ينقسم الاسم إلى مجرد، ومزيد.

فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية.

والمزيد: ما زيد فيه على حروفه الأصلية حرف أو أكثر.

والاسم المجرد قد يكون ثلاثيّاً، مثل: رَجُل، أو رباعيّاً، مثل: جعفر، أو خماسيّاً ـ وهو غايته ـ مثل: سفرجل(١).

والاسم المزيد قد يكون بحرف مثل أَلِفِ: طَالِب، وقد يكون مزيداً بحرفين، كالألف والميم في مثل: مطالب، وقد يكون بثلاثة، مثل: مستخرج، وقد يكون بأربعة، مثل: استخراج، ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعة أحرف.

وهذا معنى **قوله**: **(ومنتهى اسم خمس... إلخ)** أي: إن منتهى الاسم المجرد من الزيادة خمسة أحرف، وإن زيد فيه فلا يتجاوز سبعة أحرف، و(إن) في **قوله**: **(ان تَجَرَّدَا)** شرطية، وتقرأ بهمزة الوصل للضرورة.

* * *

(١) اسم ثمر. وتقدم في «جمع التكسير».

أوزان الاسم الثلاثي

٩١٨ ـ وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي ٱفْتَحْ وَضُمّْ وَٱكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ
٩١٩ ـ وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلّْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِـ(فُعِلْ)

للاسم الثلاثي اثنا عشر بناءً؛ لأنه إما أن يكون مفتوح الأول أو مضمومه، أو مكسوره، وعلى كل من هذه التقادير: إما أن يكون مفتوح الثاني أو مضمومه أو مكسوره، أو ساكنه، فخرج من هذا اثنا عشر بناءً، حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة، وذلك، نحو: فَرَس، عَضُد، كَتِف، فَلْس، ونحو: صُرَد[١]، عُنُق، دُئِل[٢]، قُفْل، ونحو: عِنَب، حِبُك[٣]، إبِل، عِلْم.

وكل هذه الأبنية صحيحة فصيحة إلا اثنين منها، وهما:

١ ـ ما كان مكسور الأول ومضموم الثاني. وهذا مهمل، لثقل الانتقال من كسر لازم إلى ضم لازم.

٢ ـ ما كان مضموم الأول ومكسور الثاني. وهذا قليل في الأسماء؛ لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بالفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، مثل: كُتِب، وعُلِم.

وهذا معنى **قوله**: (وغير آخر الثلاثي افتح... إلخ) أي: غير آخر الاسم الثلاثي ـ وهو أوله وثانيه ـ يجوز في كل منهما الفتح والضم والكسر، ويزيد الثاني بالتسكين، وبهذا تكون أبنية الاسم اثني عشر، وإنما لم يُعتبر الحرف الأخير من الثلاثي؛ لأنه حرف إعراب، فحركته بحسب العوامل.

ثم بيَّن أن ما كان على وزن (فِعُل)ـ بكسر فضم ـ فهو مهمل، وعكسه وهو ما كان على وزن (فُعِل) ـ بضم فكسر ـ قليل الاستعمال، لما تقدم من تخصيصه بالفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله.

(١) صُرَد: اسم طائر. وقد تقدّم في «جمع التكسير».
(٢) دُئِل: اسم دويبة تشبه ابن عرس سميت به قبيلة. وقد تقدّم في «باب النسب».
(٣) حِبُك: لغة في حُبُك. وفي «القاموس»: الحبك من السماء طرائق النجوم، واحدها حبيكة.

تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما

٩٢٠ ـ وَٱفْتَحْ وَضُمَّ وَٱكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: (ضُمِنْ)
٩٢١ ـ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

ينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد، كما انقسم الاسم إلى ذلك، وأقل المجرد ثلاثة؛ كضرب، وأكثره أربعة، مثل: بَعْثَرَ، وغاية المزيد إلى ستة؛ كاستخرج.

فالفعل الثلاثي المجرد له أربعة أبنية[1]؛ لأن أوله مفتوح دائماً إلا حين بنائه لما لم يُسَمَّ فاعله فإنه يضم. أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً.

فالتي للفعل المبني للمعلوم: (فَعَل)، مثل: كتب، و(فَعِل)، مثل: عَلِم، و(فَعُل)، مثل: شَرُف، والذي للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله: (فُعِل)، مثل: كُتِب.

وأما الرباعي المجرد فله وزن واحد هو (فَعْلَلَ)، ويتفرع عنه ثلاثة أبنية: واحد للفعل المبني للمعلوم، مثل: دَحْرَجَ، وواحد للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، مثل: دُحْرِجَ، وواحد لفعل الأمر، مثل: دَحْرِجْ.

أما المزيد فإن كان ثلاثيّاً صار بالزيادة على أربعة أحرف، مثل: أخرج، دافع، أو على خمسة، مثل: انكسر، افتتح، أو على ستة، مثل: استغفر، اخشوشن.

وإن كان رباعيّاً صار بالزيادة على خمسة، مثل: تدحرج، تبعثر، أو على ستة، مثل: احرنجم[2]، اقشعرَّ.

وهذا معنى **قوله**: (وافتح وضم واكسر الثاني... إلخ) أي: افتح،

---

(١) هذا ما ذكره ابن مالك، وجرى فيه على مذهب الكوفيين والمبرد، ونقل عن سيبويه، وأما عند البصريين فصيغة المبني للمجهول فرع عن المبني للمعلوم. فيكون للثلاثي ثلاثة أوزان.

(٢) تقول: حرجمت الإبل (أي: جمعتها) فاحرنجمت. فالفعل المزيد يدل على مطاوعة الفعل المجرد، وقد تقدم ذكره في باب «تعدي الفعل ولزومه».

أو ضم، أو اكسر الحرف الثاني من الفعل الثلاثي. ولما سكت عن الأول علم أنه لا يكون إلا مفتوحاً، فهذه ثلاثة أبنية، **وقوله**: (وزد نحوَ ضُمِنْ) إشارة إلى البناء الرابع، وهو الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله.

ثم ذكر أن الفعل المجرد أكثر ما يكون رباعيّاً، والفعل المزيد أكثر ما يكون سداسياً.

* * *

أوزان الاسم الرباعي المجرد

٩٢٢ ـ لِٱسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ: (فَعْلَلُ) وَ(فِعْلِلٌ)، وَ(فِعْلَلٌ)، وَ(فُعْلُلُ)

٩٢٣ ـ وَمَعْ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ)، وَإِنْ عَلَا فَمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَى (فَعْلَلِلَا)

٩٢٤ ـ كَذَا (فُعَلِّلٌ)، (وَفِعْلَلٌّ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ ٱنْتَمَى

للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان:

١ ـ **فَعْلَل** ـ بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه ـ نحو: جَعْفَر، وسَلْهَب[1].

٢ ـ **فِعْلِل** ـ بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه ـ نحو: زِبْرِج[2]، وقِرْمِز[3].

٣ ـ **فِعْلَل** ـ بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ـ نحو: دِرْهَم، وهِجْرَع[4].

٤ ـ **فُعْلُل** ـ بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه ـ نحو: بُرْثُن[5]، وجُرْشُع[6].

٥ ـ **فِعَلّ** ـ بكسر ففتح فتشديد اللام ـ نحو: هِزَبْر[7].

---

(١) السلهب: الطويل.
(٢) زبرج: له عدة معانٍ تقدم ذكرها في أواخر «جمع التكسير».
(٣) قِرْمز: نوع من الصبغ.
(٤) الهجرع: الطويل الممشوق أو الطويل الأعرج.
(٥) البرثن: من السباع والطير كالأصابع من الإنسان.
(٦) الجرشع: الضخم من الخيل والإبل.
(٧) الهزبر: الأسد القوي.

٦ ـ **فُعْلَل** ـ بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه ـ، نحو: جُخْدَب[١].

وللخماسي المجرد أربعة أوزان:

١ ـ **فَعَلَّل** ـ بفتح أوله وثانيه فلام مشددة فأخرى غير مشددة ـ نحو: سَفَرْجَل[٢] وشَمَرْدَل[٣].

٢ ـ **فَعْلَلِل** ـ بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه ـ نحو: جَحْمَرِش[٤].

٣ ـ **فُعَلِّل** ـ بضم أوله وفتح ثانيه فلام ساكنة مدغمة في نظيرتها المكسورة ـ، نحو: قُذَعْمِل[٥]، وخُزَعْبِل[٦].

٤ ـ **فِعْلَلّ** ـ بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، وتشديد آخره ـ نحو: قِرْطَعْب[٧] وجِرْدَحْل[٨].

وهذا معنى **قوله**: (لاسم مجرد رباع فَعْلَل... إلخ) أي: للاسم المجرد الرباعي هذه الأوزان الستة التي ذكرها، (وإن علا) وهو الخماسي المجرد فله الأربعة المذكورة.

وأشار **بقوله**: (وما غاير... إلخ) أي: إلى أن ما جاء من الأسماء المتمكنة[٩] على خلاف ما سبق من الأمثلة فهو إما مزيد فيه، وإما ناقص منه بعض حروفه، مثل: يد، ظريف، استخراج، ف(يد) نقص منه أصل

---

(١) الجخدب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين. وقيل: ذكر الجراد، ويطلق على الضخم الغليظ من الرجال.

(٢) السفرجل: فاكهة من فصيلة التفاح ولكن حجمه أكبر. وتقدم في «جمع التكسير».

(٣) الشمردل: الطويل.

(٤) الجحمرش: العجوز المسنة، والعظيمة من الأفاعي.

(٥) القذعمل: الضخم من الإبل.

(٦) الخزعبل: الفكاهة والمزاح، ويقال: خزعبلة.

(٧) القرطعب: هو الشيء الحقير.

(٨) الجردحل: الضخم من الإبل.

(٩) انظر: «شرح المرادي» (٥/ ٢٣٢)؛ «حاشية ابن الحاج على شرح المكودي» (٢/ ١٧٢).

وهو الياء، إذ أصله: يَدْيٌ ـ كما تقدم في أواخر النسب ـ و(ظريف) فيه زيادة الياء، و(استخراج) فيه زيادة همزة الوصل والسين والتاء والألف.

* * *

ضابط الحرف الأصلي والزائد

٩٢٥ ـ وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا (ٱحْتُذِي)

أي: إن الفرق بين الأصلي والزائد، هو أن الأصلي يلزم في تصاريف الكلمة[1] بحيث لا يمكن الاستغناء عنه، مثل: كتب، فالأحرف الثلاثة أصلية؛ لأنها ثابتة في المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول... إلخ.

أما الزائد فهو الذي يسقط في بعض التصاريف[2] فيمكن الاستغناء عنه، وتؤدي الكلمة بعد حذفه معنى مفيداً، مثل: كاتب، فالألف زائدة؛ لأنها وجدت في اسم الفاعل، لكنها غير موجودة في الفعل الماضي والمضارع ـ مثلاً ـ[3].

وقوله: (مثل تا احتذي) فإنها زائدة؛ لأنك تقول: حذا حَذْوَ محمدٍ؛ أي: فَعَلَ فِعْلَه، فلما سقطت علم أنها زائدة، يقال: احتذى به؛ أي: اقتدى به، واحتذى؛ أي: انتعل.

* * *

الميزان الصرفي

٩٢٦ ـ بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولَ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ ٱكْتُفِي

٩٢٧ ـ وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ (جَعْفَرٍ) وَقَافِ (فُسْتُقِ)

٩٢٨ ـ وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَٱجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

هذه الأبيات في الميزان الصرفي، وهو مقياس وضعه العلماء

---

(١) يرد عليه ما لا يسقط أصلاً لجمود كلمته مع أنه زائد، كنون قرنفل، وواو كوكب.

(٢) يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل، كواو (وعد) في المضارع (يعد) والأحسن أن يقال: الزائد ما سقط في أصل الوضع تخفيفاً أو تقديراً لغير علة تصريفية. «المغني في تصريف الأفعال» ص(٥٥).

(٣) وهناك أدلة أخرى للزيادة فانظر: «المغني في تصريف الأفعال» ص(٥٨).

لمعرفة أحوال بنية الكلمة، وما فيها من أصول وزوائد، وحركات وسكنات، وما طرأ عليها من حذف أو إعلال، بأخصر عبارة، وأوجز لفظ.

ولما كان أكثر الكلمات ثلاثيّاً جعل علماء الصرف لوزنها ثلاثة أحرف هي: الفاء للحرف الأول، والعين للثاني، واللام للثالث، ولو كان الميزان رباعيّاً أو خماسيّاً ما أمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو حرفين، والزيادة أسهل من الحذف.

فإذا أريد وزن كلمة من الكلمات فإما أن تكون من المجرد أو المزيد.

١ ـ فالمجرد إن كان ثلاثيّاً يوزن بوضع (الفاء) من (فَعَل) موضع الحرف الأول منه، و(العين) موضع الثاني، و(اللام) موضع الثالث، ثم تضبط أحرف الميزان وفق ضبطها في الكلمة الموزونة، فوزن: شَرِبَ: فَعِلَ، وكرُم: فَعُلَ، وشَمْس: فَعْل.

وإن كان المجرد رباعيّاً فإنه يوزن بزيادة لام على آخر ميزان الثلاثي فوزن: بَعْثر: فَعْلَل، ودِرْهَم: فِعْلَل.

وإن كان خماسيّاً ـ ولا يكون إلا اسماً ـ فإنه يوزن بزيادة لامين على آخر ميزان الثلاثي، مثل: سفرجل، وزنه: فَعَلَّل.

٢ ـ أما المزيد فإما أن تكون الزيادة فيه بتكرير حرف من أصول الكلمة، أو تكون بزيادة حرف من حروف الزيادة المجموعة في قولك: (سألتمونيها) فإن كانت الزيادة بالتكرير ضُعِّفَ الحرف المكرر في الميزان، فوزن هَذَّب: فَعَّل، ووزن جَلْبَبَ[1]: فَعْلَل. ووزن حِلْتيت[2]: فِعْليل.

وإن كانت الزيادة باشتمال الكلمة على حرف زائد أو أكثر، وضع

(١) جلببه بمعنى غطاه.

(٢) الحلتيت: مادة صمغية معروفة.

في الميزان مثل هذه الأحرف في الأماكن المقابلة لها، فوزن أحسن: أفْعل، وخاصم: فاعل، وانصرف: انفعل، واستخبر: استفعل، ومنصور: مفعول، ومنطلق: مُنْفَعِل.

وهذا معنى **قوله**: (بضمن فعلٍ قابل الأصول... إلخ) أي: قابل أصول الكلمة عند الوزن بما تضمنه لفظ (فَعَلَ) من الأحرف الثلاثة ـ وهي الفاء والعين واللام ـ والزائد يعبر عنه بلفظه في الميزان، ثم ذكر أنه إن بقي بعد الثلاثة حرف أصلي ـ كما في الرباعي والخماسي ـ فإنك تضاعف اللام في الميزان، فتقول في وزن: جَعْفَر: فَعْلَل، وفي وزن: فُسْتُق: فُعْلُل.

وإن كان الزائد ضِعْفَ حرف أصلي فاجعل له في الوزن من أحرف الميزان ما للأصل الذي هو ضِعْفُه، فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين، وإن كان ضعف اللام قوبل باللام، كما تقدم.

* * *

٩٢٩ ـ وَٱحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ) وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَـ(لَمْلِمِ)

حكم مضعف الرباعي من حيث الزيادة والأصالة

من أنواع المضعَّف: مضعف الرباعي، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، نحو: زلزل، ودمدم، وسِمْسِم[1]، وهو نوعان:

الأول: ألا يصح إسقاط ثالثه، مثل: سمسم، زلزل، فهذا حروفه كلها أصلية ووزنه: فِعْلِل وفَعْلَل؛ لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً.

الثاني: أن يصح إسقاط ثالثه، مثل: لمْلِمْ، أمر من لَمْلَمَ المتاع؛

(١) بكسر السينين: حَبٌّ معروف.

أي: ضم بعضه إلى بعض، وكَفْكِفْ، أمر من كَفْكَفَ، فاللام الثانية، والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة: كفَّ، ولمَّ. فهذا النوع موضع خلاف، فمذهب البصريين إلا الزجاج أن الحروف كلها محكوم بأصالتها ـ كالنوع الأول ـ وأن مادة لملم، وكفكف، غير مادة: لمَّ وكفَّ. ووزن هذا النوع (فَعْلل) كالأول. وقال الكوفيون: إن الحرف الثالث الصالح للسقوط زائد مبدل من حرف مماثل للثاني وهو العين. والأصل: كفَّفْ، ولَمَّمْ، ثم أبدل من أحد المضاعفين لام في (لملم) وكاف في (كفكف)، ووزنه (فَعَّل)، وقال الزجاج: إنه زائد غير مبدل من شيء، ووزنه: (فَعْفَل) بتكرير الفاء.

وهذا معنى **قوله**: (واحكم بتأصيل حروف سمسم... إلخ) أي: احكم بأن جميع الحروف أصلية في مثل: سمسم، من كل رباعي تكررت فاؤه وعينه، ولا يصلح أحد المكررين للسقوط، والخلاف ثابت فيما إذا كان أحدهما صالحاً للسقوط، مثل: لَمْلِمْ، وقد تقدم بيانه.

* * *

زيادة الألف والياء والواو والهمزة والميم

٩٣٠ ـ فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

٩٣١ ـ وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤٍ) وَ(وَعْوَعَا)

٩٣٢ ـ وَهٰكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

٩٣٣ ـ كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

لما ذكر المصنف رحمه الله ما يعرف به الحرف الأصلي من الزائد، وما يتبع ذلك، شرع في بيان أحرف الزيادة وعلامة زيادتها، وأحرف الزيادة عشرة يجمعها لفظ (سألتمونيها)، ولكل حرف منها علامة تدل على أنه زائد[١].

---

(١) ولهذه الزيادة أغراض منها:

١ ـ مد الصوت، نحو: كتاب، سعيد، عمود.

٢ ـ التعويض عن محذوف، مثل: إقامة، واستقامة. =

١ ـ فيحكم بزيادة الألف إذا صحبت ثلاثة أحرف أصلية فصاعداً، وهي تزاد حشواً وطرفاً، ولا تزاد أولاً؛ لأنها ساكنة، ولا يبدأ بساكن، ومن أمثلة زيادتها: شارك، كتاب، ارعوى، كمثرى..

فإن صحبت أصلين فقط فليست بزائدة، بل هي إما أصل ـ كما في الحرف وشبهه، مثل: إلى ـ وإما بدل من أصل؛ كقال، وباع.

٢ ـ ويحكم بزيادة الياء إذا صحبها ثلاثة أصول فأكثر، سواء كانت متصدرة أو غير متصدرة، نحو: شريف، سيطر، يلمح، يَعْمَلٍ(١).

فإن صحبت أصلين كانت أصلاً، نحو: سيف، ويوم، وظبي، أو كانت في مُضَعَّف الرباعي، نحو: يؤيؤ(٢).

٣ ـ ويحكم بزيادة الواو إذا صحبها ثلاثة أصول فأكثر، وتزاد حشواً وطرفاً، ولا تزاد أولاً، نحو: جوهر، ترقوة(٣).

فإن صحبت أصلين كانت أصلاً، نحو: وَعَدَ(٤)، عَوْد، أو كانت في مضعف الرباعي، نحو: وسوس وسوسة.

= ٣ ـ لغرض الابتداء بالساكن، وهذا خاص بهمزة الوصل، كما سيأتي إن شاء الله.
٤ ـ لغرض الوقف على الكلمة التي بقيت على حرف واحد، كما سيأتي، وكما مضى في «الوقف».
٥ ـ أن حروف الزيادة تأتي ببعض المعاني التي لم تكن قبل مجيئها ـ وهذا من أهم أغراض الزيادة ـ فزيادة الهمزة في أول الثلاثي قد تفيد التعدية، مثل: خرج الطالب. وأخرجت الطالب، والتضعيف قد يفيد التكرار والتمهل، مثل: علّمت الطالب. وتحويل الفعل إلى فَاعَلَ ـ بزيادة الألف ـ قد يفيد الدلالة على المشاركة، مثل: شاركت في الدعوة إلى الله... انظر: «المغني في تصريف الأفعال» ص(٥٧)؛ «النحو الوافي» (٤/ ٧٥٥).

(١) اليعمل: الجمل القوي على العمل، والناقة يعملة. قال في «القاموس»: (ولا يوصف بهما، إنما هما اسمان).
(٢) اليؤيؤ: اسم طائر وهو الجَلَم، وهو من جوارح الطير. «حياة الحيوان» (٢/ ٤٠٧).
(٣) ترقوة: تقدمت في أواخر «جمع التكسير».
(٤) الواو في (وعد) أصلية وإن سقطت في المضارع والأمر؛ لأن حذفها لعلة تصريفية. وشرط الزائد أن يسقط لغير علة تصريفية. كما تقدم.

٤ ـ ويحكم بزيادة الهمزة في موضعين:

أ ـ إذا تقدمت على ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، نحو: أحمد، أرنب، أكرم.

فإن سبقت أصلين حكم بأصالتها، نحو: أخذ، إبل، أمان، وإن تصدرت الهمزة وبعدها ثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة، فإن اعتبرته زائداً كانت الهمزة أصلاً، وإلا فهي زائدة، مثل: أرطى[1]، فيحتمل أن الألف زائدة للإلحاق بجعفر، فتكون الهمزة أصلية، ووزنه (فعلى)، من قولهم في المدبوغ به: مأروط، ويحتمل أنها بدل من أصل وهو الياء، فتكون الهمزة زائدة، ووزنه (أفعل) من قولهم: مَرْطيّ؛ أي: مدبوغ بالأرطى، والأول أظهر لكثرة تصاريفه، فإنهم قالوا: أرطت الأديم: إذا دبغته بالأرطى، وآرَطَتِ الأرض: أخرجت الأرطى.

ب ـ إذا وقعت متطرفة بعد ألف زائدة سُبقت بثلاثة أصول فصاعداً، نحو: شعراء، وخضراء، وعاشوراء.

فإن تقدم الألف أصلان فالهمزة غير زائدة، نحو: كساء، وغذاء، فالهمزة في الأول بدل من واو، وفي الثاني: بدل من ياء.

٥ ـ ويحكم بزيادة الميم إذا تصدرت وبعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، ولا تزاد إلا في الأسماء، مثل: موعد، مصباح، فإن تصدرت وبعدها أصلان، أو لم تتصدر، فهي أصلية، نحو: مَهْد، ضرغام[2].

وإن تصدرت وبعدها ثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة، فإن اعتبرته زائداً كانت أصلاً وإلا فهي زائدة، مثل: مِجَنّ[3]. فوزنه عند سيبويه (فِعَلّ) فالميم أصل، وظاهر الاشتقاق يشهد بأن الوزن (مِفْعَل)

---

(١) أرطى: نوع من الشجر، وقد تقدم في باب «الممنوع من الصرف».

(٢) الضرغام: الأسد.

(٣) المجن: بكسر الميم. هو الترس. سُمِّي بذلك؛ لأن صاحبه يتستَّر به.

فالميم زائدة[(١)].

وإلى زيادة هذه الأحرف الخمسة أشار **بقوله**: (فألف أكثر من أصلين صَاحَبَ زائدٌ... إلخ) أي: إن الألف إذا صاحَبَ أكثر من أصلين فهو زائد، **وقوله**: (بغير مين) أي: كذب.

ثم ذكر أن الياء والواو مثل الألف إذا صاحبا أكثر من أصلين حكم بزيادتهما، بشرط ألا يكونا في مضعف الرباعي، مثل: يؤيؤ ـ اسم طائر كما تقدم ـ ووعوعَ وهو فعل ماضٍ ـ على الأرجح ـ فيكون من عطف الفعل على الاسم، وهو من قولهم: وَعْوَعَ الذئب وعوعة: صَوَّت، والوعوعة: صوته.

ثم بيَّن أن الهمزة والميم يحكم بزيادتهما إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فإن لم يقطع بأصالتها فيحتمل في الهمزة والميم الزيادة أو الأصالة، كما تقدم، وكذا تزاد الهمزة إذا وقعت آخراً بعد ألف (أكثرَ من حرفين لفظُها رَدِف) أي: تبع لفظها ـ أي: تقدمها ـ أكثر من حرفين.

* * *

زيادة النون والتاء والهاء واللام والسين

٩٣٤ ـ وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي ... نَحْوِ (غَضَنْفَرٍ) أَصَالَةً كُفِي
٩٣٥ ـ وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ ... وَنَحْوِ الْاَسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ
٩٣٦ ـ وَالْهَاءُ وَقْفًا كَـ(لِمَهْ؟) وَ(لَمْ تَرَهْ) ... وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ
٩٣٧ ـ وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ ... إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَـ(حَظِلَتْ)

٦ ـ **السادس من أحرف الزيادة**: النون، ويحكم بزيادتها في موضعين:

الأول: إذا تطرفت بعد ألف مسبوقة بثلاثة أحرف أصول أو أكثر، نحو: عثمان، عطشان، زعفران.

(١) ذكر الأشموني في «شرحه» (٤/ ٢٦٣) عن سيبويه قولين في ميم (مجن)، وانظر: «المغني في تصريف الأفعال» ص(٨٥).

فإن لم تسبقها ألف أو لم يسبق الألف ثلاثة أصول فهي أصلية، نحو: بُرْثُن، أَمَان.

وإذا سُبقت الألف بثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة كان حكم النون متوقفاً على اعتبار هذا الثالث، فإن اعتبرته أصلاً كانت النون زائدة، وإلا فهي أصل، ويكثر ذلك إذا كانت الألف مسبوقة بحرف مضعَّف، مثل: حسَّان، فإن كان من الحُسْن فوزنه: (فَعّال) لأن النون أصلية، وهو مصروف، وإن كان من الحَسِّ ـ وهو القتل ـ فوزنه: (فعلان) لأن النون زائدة، وهو ممنوع من الصرف مع العلمية، كما تقدم في بابه.

الموضع الثاني من موضعي زيادة النون: إذا كانت ثالثة ساكنة غير مدغمة، وبعدها حرفان، نحو: غَضَنْفر[(١)]، عَقَنْقل[(٢)]، قرنفل[(٣)].

فإن كانت في الصدر فهي أصلية، نحو: نَهْشَل[(٤)]، إلا إذا دلَّ دليل على زيادتها، كما في (نَرْجِس)[(٥)] لأنها لو كانت أصلاً لكان وزنه (فَعْلِل) ـ بكسر اللام الأولى ـ وهو مفقود[(٦)].

٧ ـ السابع من أحرف الزيادة: التاء، وتزاد في الصدر في الفعل المضارع، مثل: تقوم، أو مع السين في الاستفعال وفروعه، نحو: استخرج، استخراج، مستخرج، أو في الفعل المطاوع، مثل: علمته فتعلم، ودحرجته فتدحرج.

وتزاد التاء آخراً إذا كانت للتأنيث في آخر الفعل الماضي، وفي الأسماء، مثل: فاطمة وصلتْ رحمها.

كما زيدت سماعاً في بعض المصادر، مثل: رحموت، بمعنى: الرحمة، وجبروت بمعنى: التجبر، وملكوت بمعنى: الملك.

---

(١) الغضنفر: الأسد.
(٢) العقنقل: الوادي العظيم المتسع، والكثيب المتراكم.
(٣) القرنفل: ثمرة شجرة بسُفالة الهند أفضل الأفاويه الحارة وأذكاها.
(٤) النهشل: الذئب. والصقر، وقبيلة...
(٥) النرجس: نوع من الرياحين، معروف.
(٦) انظر: «الممتع في التصريف» لابن عصفور (١/ ٦٧، ٢٦٦).

٨ ـ الهاء، وقد نص ابن مالك في «شرح الكافية» على أنها أقل الزوائد زيادة[(١)]، وتَطَّرِدُ زيادتها في الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة، نحو: لِمَهْ؟ وعلى الفعل المعل بحذف آخره، نحو: عِهْ، وفِهْ، ولم تره، وقد مضى ذلك في باب «الوقف».

وزيدت الهاء سماعاً في (أمَّهات) جمع (أم) على الصحيح، بدليل سقوطها في المصدر في قولهم: أُمٌّ بينة الأمومة[(٢)]. وكذا في (أَهْرَاقَ) الماء، والأصل: أراق إراقة، فسقوط الهاء دليل زيادتها.

٩ ـ اللام، وتزاد باطراد في أسماء الإشارة، مثل: ذلك، تلك، هنالك[(٣)] وتزاد سماعاً في ألفاظ منها[(٤)]: طيسل ـ في العدد الكثير ـ لسقوطها في الطيس.

١٠ ـ السين، وتزاد باطراد مع التاء في صيغة (الاستفعال) وفروعه، نحو: استغفر... وهذه لم يذكرها ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، لكنها تفهم من كلامه، كما سأذكر إن شاء الله.

فإن خلا حرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم بأصالته، إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة، ومن ذلك سقوط همزة (شمأل) في بعض الأساليب الصحيحة، ومنها: شَمَلَتِ الريح شُمُولاً، بمعنى: هبت شمالاً، ومن ذلك زيادة نون (سنبل) لسقوطها في قولهم: أسبل الزرع، وزيادة نون (نَرجِس) لانتفاء (فَعْلِل) كما أسلفت.

وإلى هذه الأحرف أشار **بقوله**: **(والنون في الآخر كالهمز... إلخ)**

---

(١) «شرح الكافية» (٤/ ٢٠٥٥).

(٢) وزيادتها ليفرق بين العقلاء والبهائم ونحوها؛ لأنه يقال في البهائم: أُمَّات. «المقتضب» (٣/ ١٦٩).

(٣) تكلم العلماء في عَدِّ اللام من حروف الزيادة. والصحيح أنها زيدت في بعض الكلمات. راجع: «المغني في تصريف الأفعال» ص(٩٥)؛ و«حاشية الخضري» (٢/ ١٨٨).

(٤) عقد السيوطي في «المزهر» (٢/ ٢٥٩) فصلاً للألفاظ التي زيدت اللام في آخرها.

أي: تزاد النون في آخر الكلمة بشروط زيادة الهمزة، وتزاد كذلك إذا وقعت ساكنة وقبلها حرفان وبعدها حرفان، نحو: غضنفر، **وقوله**: (أصالة كُفي). مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، و(أصالة) مفعول ثانٍ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على النون، وهو مفعوله الأول، والتقدير: وكُفي النونُ أصالةً في نحو: غضنفر، ومعنى: (كفي) أي: صُرف، يقال: كفاك الله الشر، بمعنى: صرفه عنك، فمعنى: (أصالة كفي) أي: منعت النون من الأصالة وصرفت عنها.

ثم ذكر مواضع زيادة التاء وهي أربعة، وفهم من تمثيله بالاستفعال أن السين تزاد مع التاء، ولم ينصَّ على زيادتها؛ لأنها لا تزاد إلا في موضع واحد وهو الاستفعال، فكأنه اكتفى بذلك، ثم ذكر زيادة الهاء، واللام.

ثم بيَّن أنه إذا وقع شيء من حروف الزيادة السابقة خالياً عما قُيد به فهو أصل، ولا يقبل دعوى زيادته إلا بدليل بيِّن.

وقوله: (إن لم تَبَيَّنْ) يجوز ضبطه بفتح التاء، والأصل: تتبين، و(حجة) فاعل، وبضم التاء على أنه مضارع مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، وماضيه «بُيِّنَ»، و(حجة) نائب فاعل.

وقوله: (كحَظِلت) مثال للحجة على الزيادة، وهو بكسر الظاء المشالة، من باب «فَرِحَ»، من قولهم: حَظِلَت الإبل؛ أي: أكثرت من أكل الحنظل[1]، فهذا دليل على أن نون (حنظل) زائدة لسقوطها فيه، مع أنها خلت من قيد الزيادة الذي تقدم ذكره في زيادة النون، والله تعالى أعلم.

(١) الحنظل: الشجر المرُّ. انظر: «اللسان» (مادة: حظل).

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

١ ـ تعريف همزة الوصل
٢ ـ مواضعها القياسية
٣ ـ مواضعها السماعية
٤ ـ حكم همزة الوصل مع همزة الاستفهام

٩٣٨ ـ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ٱبْتُدِي بِهِ كَـ(ٱسْتَثْبِتُوا)

٩٣٩ ـ وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ ٱحْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (ٱنْجَلَى)

٩٤٠ ـ وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وكَذَا ... أَمْرُ الثُّلَاثِي كَـ(ٱخْشَ)،وَ(ٱمْضِ)،وَ(ٱنْفُذَا)

٩٤١ ـ وَفِي (ٱسْمٍ، ٱسْتٍ، ٱبْنٍ، ٱبْنِمٍ) سُمِعْ ... وَ(ٱثْنَيْنِ) وَ(ٱمْرِئٍ) وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

٩٤٢ ـ وَ(ٱيْمُنُ) هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، ويُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الْاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

همزة الوصل: هي همزة سابقة في أول الكلمة تثبت في الابتداء، وتحذف في حال الوصل، بمعنى أنه ينطق بها عندما تكون في أول الكلمة، ولا ينطق بها عندما توصل الكلمة بغيرها.

سميت بذلك لأنه يؤتى بها في أول الكلمة، ليتوصل بها إلى النطق بالساكن؛ لأن العرب لا تبدأ بساكن، ولا تقف على متحرك.

والكلام في همزة الوصل من تتمة الكلام على زيادة الهمزة، وإنما أفردها لاختصاصها بأحكام لا تكون لغيرها.

وهمزة الوصل لها مواضع سماعية ومواضع قياسية، فالقياسية هي:

١ ـ في أول الفعل الماضي الخماسي، نحو: انطلق، والأمر منه، نحو: انطلقْ، والمصدر، نحو: انطلاق.

٢ ـ في أول الفعل الماضي السداسي، نحو: استخرج، وأمره، نحو: استخرجْ، ومصدره، نحو: استخراج.

٣ ـ في أول الأمر من الثلاثي إذا كان ثاني مضارعه ساكناً[1]، نحو: اكتب.

(١) فإن كان ثاني مضارعه متحركاً لم يحتج إلى همزة وصل؛ لأن الأمر هو المضارع =

وأما مواضعها السماعية فهي موضعان:

أ ـ في عشرة أسماء وهي:

١ ـ اسم.

٢ ـ است (بمعنى: الدبر).

٣ ـ ابن.

٤ ـ ابْنِمٌ، وهو بمعنى: (ابن) والميم فيه زائدة للتوكيد.

٥ ـ ابنة.

٦ ـ امرؤ.

٧ ـ امرأة.

وكذا تثنية هذه الأسماء السبعة فهمزتها همزة وصل، بخلاف ما يجمع منهن فإن همزته همزة قطع، مثل: (الأسماء، الأبناء).

٨ ـ اثنان.

٩ ـ اثنتان.

١٠ ـ ايمن الله، ولا يستعمل إلا في القَسَمِ، وهو اسم مفرد مشتق من اليُمْن بمعنى: البركة، وهو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، ويقال فيه: وايم الله.

ب ـ في حرف التعريف وهو (أل)، مثل: الغلام.

وقد فهم مما تقدم أن همزة الوصل لا تكون في الفعل المضارع، ولا في الفعل الماضي الثلاثي والرباعي، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسداسي والعشرة المذكورة، ولا في حرف غير (أل).

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل، فإن كانت همزة

= بعد حذف حرف المضارعة، مثل: يقوم: قم. ويستثنى من أمر الثلاثي: خُذْ، كُلْ، مُرْ، فإن ثاني مضارعها ساكن وهو: يأخذ ويأكل ويأمر. انظر: «حاشية الخضري» (٢/١٨٨ ـ ١٨٩).

الوصل مكسورة أو مضمومة حذفت؛ كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [المنافقون: ٦]، وقوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ ٱلۡغَيۡبَ﴾ [مريم: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبأ: ٨]. والأصل: أاِستغفرت، أاِطلع، أاِفترى، فحذفت همزة الوصل المكسورة استغناء عنها بهمزة الاستفهام الأولى، ونحو: أَضْطُر الرجل؟ بالاقتصار على همزة الاستفهام المفتوحة، وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها.

وإن كانت مفتوحة ـ وهي همزة «أل»[(١)] ـ لم تحذف، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل تبدل همزة الوصل ألفاً ممدودة، وتمد إشباعاً، نحو: آلكتاب عندك؟ ومنه قوله تعالى: ﴿قُلۡ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡ﴾ [يونس: ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ويجوز تسهيلها ـ وهو أن ينطق بها بين الهمزة والألف ـ، نحو: أالكتاب عندك؟ والإبدال أرجح من التسهيل، ولا يجوز تحقيقها ـ أي: إبقاؤها ـ لأن همزة الوصل لا تثبت في حالة الوصل إلا لضرورة[(٢)].

وفي أحكام همزة الوصل **يقول ابن مالك**: (للوصل همز سابق... إلخ) أي: إن الوصل ـ وهو الاستمرار في الكلام ـ وضع له همز سابق لا يثبت إلا في ابتداء الكلام، ويسقط في دَرْجِهِ.

وقوله: (استثبِتوا): بكسر الباء أمر للجماعة بالاستثبات، وهو تحقق الشيء ومعرفته حق المعرفة.

وقد أفاد قوله: (للوصل همز) أن همزة الوصل وضعت همزة لا ألفاً[(٣)]، وهذا هو الصحيح، وفهم من إطلاقه أنها تدخل على الاسم والفعل والحرف، كما تقدم.

---

(١) ومثلها همزة (ايمن) لكونها مفتوحة.

(٢) كقول الشاعر:

إذا جاوز الإثنين سر فإنه ... ببثٍّ وتكثير الوشاة قمينُ

(٣) ترسم همزة الوصل ألفاً مجردة من الهمزة، إلا إذا كانت (أل) علماً على أداة التعريف، ولم تتصل بالاسم فإن الهمزة تكتب. «المرجع في الإملاء» ص(١٣١).

ثم أشار إلى مواضع الهمزة، وهي الفعل الماضي الذي زاد على أربعة أحرف، مثل: انجلى؛ أي: انكشف، وكذا الأمر والمصدر منه، وكذا الأمر من الثلاثي إذا كان ثاني[1] مضارعه ساكناً، ولم يقيده بذلك اكتفاءً بالمثال، وهو: اخشَ وامضِ وانْفُذْ، ومَثَّلَ بهذه الأمثلة؛ لبيان أنه لا فرق بين أن يكون مضارعه مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها بأن يكون على وزن (يَفْعَل) كالأول، أو (يَفْعِل) كالثاني، أو (يَفْعُل) كالثالث، والألف في (انفذا) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ثم سرد الأسماء التي بدئت بهمزة الوصل.

وقوله: (سُمع) نبه به على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة[2] بهمزة الوصل غير مقيس، وإنما طريقة السماع.

وقوله: (وتأنيثٍ تَبعْ) عنى به: ابنة واثنتين وامرأة.

ثم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل، **فقال**: (همزُ أل كذا) أي: همز كلمة (أل) همز وصل، سواء كانت معرِّفة أو موصولة أو زائدة.

ثم ذكر أن همز (أل) يبدل حرف مدٍّ مع همزة الاستفهام، أو يسهل بين الهمزة والألف، والله تعالى أعلم.

---

(١) هذه قاعدة مفيدة، وهي: إذا كان أول المضارع مفتوحاً مثل: يَكتب، يَنطلق، يَستخرج، فهمزة فعل الأمر منه همزة وصل، وإن كان أوله مضموماً ـ وهذا خاص بالرباعي ـ مثل: يُكرم، يُعطي، فهمزة أمره همزة قطع. انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ١٨٩).

(٢) وهي التي ذكر ابن مالك، ويزاد عليها (وايم الله) وهي لغة في (ايمن) و(أل) الموصولة؛ لأنها اسم وليست بحرف، وهذه يمكن إدخالها في النظم تحت قوله: (همز أل كذا).

الْإِبْــدَالُ

١ ـ أحرف الإبدال
٢ ـ قلب الواو والياء همزة

٩٤٣ ـ أَحْرُفُ الْإِبْدَالِ: (هَدَأْتَ مُوطِيَا) فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
٩٤٤ ـ آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي
٩٤٥ ـ وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَ(الْقَلَائِدِ)
٩٤٦ ـ كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ (مَفَاعِلَ) كَجَمْعٍ (نَيِّفَا)

الإبدال: وضع حرف مكان حرف آخر.

والأحرف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً[1] لغير إدغام تسعة، يجمعها **قوله**: (هدأت موطيا)[2]، وهو يدل على أنه لا يشترط أن يكون الحرف في الإبدال حرف علة، فقد يكون حرف علة كالواو، أو حرفاً صحيحاً كالتاء والطاء.

والإبدال أعم من الإعلال؛ فإن الإعلال: تغيير حرف العلة بقلبه أو حذفه أو إسكانه، بقصد التخفيف، وأحرف العلة: الواو والألف، والياء[3]، ويلحق بها ـ هنا ـ الهمزة، فكل إعلال إبدال، وليس كل إبدال إعلالاً.

ويقصد بالإعلال تنسيق الكلمات العربية، ودفع ثقلها حتى تَخِفَّ على النطق، وتَجْمُلَ لدى السمع.

---

(١) الذي يبحث في هذا الباب هو الإبدال الشائع الذي هو لغة جمهور العرب. أما الإبدال غير الشائع وهو النادر والشاذ فلا بحث فيه، مثل قولهم في: أُصيلان ـ تصغير «أصيل» على غير قياس ـ: أُصيلال. بإبدال النون لاماً.

(٢) ثمانية منها تقدمت في حروف الزيادة، واثنان ليسا من حروف الزيادة، وهما: الطاء والدال.

(٣) سميت بذلك؛ لأنها كالعليل المنحرف المزاج، المتغير حالاً بحال، فهي تسكن وتحذف وتنقلب. . .

والإعلال ثلاثة أنواع:

١ ـ إعلال بالقلب وهو قلب حرف العلة إلى آخر، مثل: قلب الواو ياء، أو قلب الياء واواً، أو قلبهما ألفاً، أو قلبهما همزة، وهذا هو الذي بدأ به المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢ ـ إعلال بالتسكين، ويكون بتسكين حرف العلة، وسيأتي ذلك ـ إن شاء الله ـ في فصل مستقل.

٣ ـ إعلال بالحذف، وهو حذف حرف العلة، وهذا له فصل مستقل يأتي ـ أيضاً ـ إن شاء الله.

فتقلب الواو والياء همزة في خمسة مواضع:

١ ـ إذا تطرفتا ووقعتا بعد ألف زائدة، نحو: كساء ودعاء، فالهمزة فيهما مبدلة عن واو، وأصلهما: كساو، ودعاو؛ لأنهما من دعوت، وكسوت، فلما جاء حرف العلة متطرفاً وقبله ألف زائدة قلب همزة، ونحو: بناء وفناء، الهمزة فيهما مبدلة عن ياء، وأصلهما: بناي وفناي، بدليل: أبنية وأفنية، فقلبت الياء همزة، لما تقدم.

فإن كانت الألف التي قبلهما أصلية، نحو: آية وراية، أو لم يقعا بعد ألف، نحو: غزو، وظبي، أو لم تتطرفا، نحو: تبايُن وتعاون، فإنه لا يصح إبدالها همزة.

٢ ـ إذا وقعت كل من الواو والياء في اسم فاعل مصوغ من الفعل الذي وسطه ألف، مثل: قائل، طائر، وأصلهما: قاول وطاير؛ لأن فعلهما: قال يقول، وطار يطير، فالأول واوي العين، والثاني يائي، فقلبت الواو والياء في اسم الفاعل همزة، فإن كانت العين غير معلَّة[1]

---

(١) المُعَلُّ هو المشتمل على حرف علة، بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه التغيير، مثل: قام. أصله: قَوَم. فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وقد ذكرت ذلك في أوائل «نائب الفاعل».

لم يصح الإبدال، نحو: عَيِنَ[١] الرجل فهو عاين، وعَوِرَ فهو عاور.

٣ ـ أن تقع إحداهما بعد ألف «مفاعل» وما شابهه في عدد الحروف وحركاتها؛ كفعائل وفواعل.. بشرط أن يكون كل من الحرفين مدة ثالثة زائدة في المفرد، ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف.

فمثال الواو: عجوز وعجائز، وقلوص[٢] وقلائص.

ومثال الياء: صحيفة وصحائف، وذبيحة وذبائح.

ومثال الألف: رسالة ورسائل، وقلادة وقلائد.

ولا إبدال في نحو: قساور جمع قسوَرة[٣]؛ لأن الواو ليست بمدة؛ لأنها متحركة، ولا في نحو: معايش جمع معيشة؛ لأن المدة في المفرد أصلية، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الحجر: ٢٠] فقد قرأ الجمهور بالياء في (معايش) على القياس[٤]، إلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو: مصيبة ومصائب، ومنارة ومنائر، والقياس: مصاوب ومناور.

٤ ـ الموضع الرابع مما تقلب فيه الواو والياء همزة: إذا وقعت إحداهما ثاني حرف علة بينهما ألف مفاعل أو مشابهه، سواء أكان الحرفان ياءين، نحو: نيائف: جمع: نيّف[٥]، أم كانا واوين، نحو: أوائل: جمع: أوَّل. أم كانا مختلفين، نحو: سيائد: جمع: سيّد، وأصله: سَيْود، وأصل الجمع: نيايف، وأواول، وسياود، فقلب حرف العلة الواقع بعد الألف الزائدة همزة.

---

(١) عَيِنَ الرجل: كفرح: عَظُمَ سواد عينه في سعة، فهو أعين.

(٢) القلوص: الناقة الشابة.

(٣) القسورة: الأسد.

(٤) وروي عن نافع المدني أنه قرأ بالهمز، لكن قال المرادي في «شرحه على الألفية» (٦/ ١٥): المشهور عنه الياء. وانظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٢٠) «شواذ ابن خالويه» ص(٤٢) «البحر المحيط» (٤/ ٢٧١) (٥/ ٤٣٨) وكلمة (معايش) وردت في سورة الأعراف آية: (١٠) وفي سورة الحجر آية: (٢٠).

(٥) النيف: كل ما زاد على العِقْد إلى العِقْد الثاني. وتقدم في «العدد».

فلو توسط بينهما مدة (مفاعيل) امتنع قلب الثاني منهما همزة، نحو: طاوس وطواويس.

٥ ـ الموضع الخامس خاص بالواو، وهو اجتماع واوين في أول الكلمة، والثانية منهما إما متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواوية، فتقلب الواو الأولى منهما همزة.

فمثال المتحركة: جمع واصلة وواثقة، تقول: أواصل وأواثق، والأصل: وَوَاصِل، وَوَاثِق؛ لأن أفعالها الماضية واوية الفاء، ثم تقلب الواو الأولى ـ وجوباً ـ همزة، فيصير الجمع: أواصل، أواثق.

ومثال الساكنة: أُوْلى، مؤنث الأول، وأصلها: وُوْلى، بواوين الأولى مضمومة، تليها الساكنة المتأصلة في الواوية، فلما اجتمعا قلبت الأولى همزة.

ولا يجب القلب في مثل: واسى، والى، وافى، إذا بنيت لما لم يُسَمَّ فاعله، فقيل: وُوسِيَ، وُوليَ، وُوفيَ؛ لأن الواو الثانية ليست أصلية، إذ هي منقلبة عن ألف (فَاعَلَ)، فهي بدل من ألف زائد؛ لأنه لما بني الفعل لما لم يسم فاعله احتيج إلى ضم ما قبل الألف، فأبدلت الألف واواً، كما سيأتي إن شاء الله، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ[1] عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، فـ(وُوْرِيَ) فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، وفعله المبني للمعلوم (وَارى) فعُمل به ما تقدم.

وفي أحرف الإبدال وقلب الواو والياء همزة **يقول ابن مالك**:

(أحرف الإبدال هدأت موطيا) هذا على حذف مضاف؛ أي: أحرف الإبدال أحرف: هدأت موطيا، وهي تسعة، ومعنى: هدأت: سكنت، وموطيا: من أوطأته؛ أي: جعلته وطيئاً، فالياء فيه بدل من الهمزة؛ لأنه اسم فاعل، وأصله: موطئاً، ثم ذكر مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء، وهي وقوع كل منهما آخر الكلمة **(إثر ألف زيد)** أي: بعد ألف

(١) معنى (وُوْري) أي: سُتِر.

زائدة، وهذا الموضع الأول، أو وقوعهما (في فاعل ما أُعِلَّ عيناً) أي: في اسم فاعل فعلٍ معتل العين بأحدهما.

وقوله: (ذا) أي: إبدالهما همزة (اقتُفي) بالبناء لما لم يسم فاعله خبر (ذا) أي: اتبع في عين فاعل الفعل الذي أعلت عينه، وهذا الموضع الثاني.

ثم أشار إلى الموضع الثالث **بقوله**: (والمد زيد... إلخ) أي: والمد ـ وهو حرف العلة إذا كان قبله حركة تناسبه ـ يرى همزاً في مثل: القلائد، حال كون المد زائداً ثالثاً في (الواحد) أي: المفرد، **وقوله**: (في مثل كالقلائد) الكاف زائدة بين المضاف والمضاف إليه.

ثم ذكر الموضع الرابع **بقوله**: (كذاك ثاني ليِّنَين...) أي: كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفين ليِّنين اكتنفا ـ أي: أحاطا ـ بمدة مفاعل ـ وهي الألف ـ واحترز بذلك من مدة (مفاعيل) والمراد باللين هنا: حرف العلة المتحرك، **وقوله**: (كجمعٍ) بالتنوين، وهو مصدر حذف فاعله، و(نيِّفا) مفعوله، والتقدير: كجمعهم نيِّفاً جَمْعَ تكسيرٍ فقالوا: نيائف، بإبدال الياء الواقعة بعد ألف (مفاعل) همزة.

أما الموضع الخامس فيأتي ـ إن شاء الله ـ في **قوله**: (... وهمزاً أول الواوين رُدّ) وإنما شرحته ـ هنا ـ لإتمام الموضوع، ولئلا يشتبه بما بعده.

* * *

١ ـ قلب الهمزة ياء أو واواً

٢ ـ الموضع الخامس لقلب الواو همزة

٩٤٧ ـ وَٱفْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّْ   لَامًا، وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ

٩٤٨ ـ وَاوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّْ   فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ: (وُوفِيَ الْأَشُدّْ)

لما ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قلب الياء والواو همزة، ذكر ـ هنا ـ قلب الهمزة ياءً أو واواً؛ أي: عكس ما مضى.

فأما قلب الهمزة ياء فقد تقدّم: أن حرف المد الزائد في المفرد يقلب همزة إذا وقع بعد ألف الجمع، نحو: صحيفة وصحائف، وأنه إذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة، مثل: نيف ونيائف.

وذكر هنا أنه إذا اعتل لام أحد هذين النوعين فإنه يخفف بإبدال كسر الهمزة فتحة، ثم إبدالها ياء.

فمثال الأول: قضية، وقضايا، وأصلها: قضايِيُ، ثم أبدلت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف التكسير، فصارت: قضائِيُ، كصحيفة وصحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف، فصارت: قضاءَيُ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: قضاءا، بوزن (مَدَارَى)[1] ثم قلبت الهمزة ياء لاجتماع شبه ثلاث ألفات، فصارت: قضايا، بعد أربعة أعمال.

ومثال الثاني: زاوية وزوايا، وأصلها: زواوي، ثم أبدلت الواو التي بعد الألف همزة، فصارت: زوائي؛ كأول وأوئل، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف، فصارت: زواءَي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: زواءا، بألفين بينهما همزة، ثم قلبت الهمزة ياء لاجتماع شبه ثلاث ألفات، فصارت: زوايا، بعد أربعة أعمال.

وأما قلب الهمزة واواً فحين تكون لام المفرد واواً ظاهرة سلمت في هذا المفرد. وذلك حيث وقعت الواو رابعة بعد ألف، نحو: هِرَاوة[2] وهَرَاوَى. وأصلها: هرااو، بألفين: الأولى ألف الجمع (مفاعل)، والألف الثانية ألف المفرد (هراوة)، وبعدهما: واو، ثم قلبت ألف المفرد همزة في الجمع، فصارت: (هرائِو)؛ كقلادة وقلائد، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة، فصارت: (هرائِي)، ثم قلبت الكسرة فتحة للتخفيف، فصارت: هراءَي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: هراءا، ثم قلبت الهمزة واواً ليشابه الجمع مفرده، فصارت: هَرَاوَى، بعد خمسة أعمال.

وهذا معنى **قوله**: (وافتح ورُدَّ الهمز يا... إلخ) فـ(أل) في الهمز للعهد؛ أي: افتح الهمزة المعهودة ـ وهي الطارئة بعد ألف مفاعل

---

(١) جمع (مِدْرى)، وهي المشط، كما في قول امرئ القيس:

غدائره مستشزرات إلى العلا   تضل المدارى في مثنًّى ومرسل

(٢) الهراوة: العصا الضخمة.

وشبهه ـ واقلبها ياء في الجمع الذي لامه معتلة في المفرد بالياء، **وقوله**: (وفي مثل هراوة جعل واواً) أي: وجُعل الهمز واواً في مثل: هراوة، وإداوة[1].

وأشار **بقوله**: (وهمزاً أول الواوين رد... إلخ) إلى الموضع الخامس من مواضع قلب الواو همزة؛ أي: اقلب أول الواوين همزة في بدء كلمة لا تشبه (وُوْفِيَ) في كون الثانية ساكنة عارضة ليست أصيلة؛ لأنها بدل من الألف، فإن أصله: (وافى) كما تقدم، فهذه لا يجب فيها الإبدال بل يجوز، وأفاد بذلك أنه لا بد أن تكون الواو أصيلة، كما مضى، **وقوله**: (الأشد) بضم الشين، وتخفيف الدال من أجل النظم، وهو نائب فاعل، ومعناه: بُلِّغَ القوة.

* * *

حكم اجتماع همزتين في كلمة واحدة

٩٤٩ ـ وَمَدًّا ٱبْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ اَنْ يَسْكُنْ كَ(آثِرْ) و(ٱئتَمِنْ)

٩٥٠ ـ إِنْ يُفْتَحِ ٱثْرَ ضَمٍّ اَوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاوًا، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

٩٥١ ـ ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمّْ ... وَاوًا أَصِرْ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّْ

٩٥٢ ـ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا، وَ(أَؤُمّْ) ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ

إذا اجتمع في كلمة همزتان فالبحث يتعلق بإبدال الهمزة الثانية؛ لأنها هي التي حصل بها الثقل، ولا يخلو الأمر من ثلاث حالات:

الأولى: أن تكون الهمزة الأولى متحركة والثانية ساكنة.

الثانية: أن تكون الهمزة الأولى ساكنة والثانية متحركة.

الثالثة: أن تكونا متحركتين، ويمتنع أن تكونا ساكنتين معاً.

١ ـ فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، وجب قلب الثانية حرف علة مجانساً لحركة الهمزة الأولى، فإن كانت حركة الأولى فتحة أبدلت الثانية ألفاً، نحو: آمن، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ

---

(١) الإداوة: بكسر الهمزة إناء صغير من جلد.

مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَأٓمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: ١١٩] والأصل: أَأْمَنَ، أَأَمُرَنَّ، فأبدلت الثانية ألفاً لسكونها وفتح ما قبلها.

وإن كانت حركة الأولى ضمة أبدلت الثانية واواً، نحو: أُومن، والأصل: أُؤْمن، فأبدلت الثانية واواً؛ لسكونها وضم ما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾﴾ [الحاقة: ٢٥] فـ(أُوتَ) أصله: أُؤْتَيُ، فأبدلت الهمزة الثانية واواً من جنس حركة الأولى، فصار: أُوْتَيُ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ـ كما سيأتي ـ ثم جزم بحذف اللام[1]، وهي الألف.

وإن كانت حركة الأولى كسرة أبدلت الثانية ياء، نحو: إيمان، والأصل: إِئْمان، فأبدلت الثانية ياء؛ لسكونها وكسر ما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُۚ﴾ [يونس: ١٥] ففي حالة الوصل تسقط همزة الوصل من قوله: (ائت)، أما في الابتداء فإن الهمزة الثانية تبدل ياء لانكسار ما قبلها ـ كما تقدم ـ وعلة هذا القلب في هذه الحالة هي التخفيف؛ لاستثقال الهمزتين في كلمة واحدة.

٢ ـ وإن كانت الهمزة الأولى هي الساكنة والثانية هي المتحركة فهذا النوع لا يقعان فيه في موضع الفاء، لتعذر الابتداء بالساكن، فإن كانتا في موضع عين الكلمة أدغمت الهمزة الأولى في الثانية، نحو: سَآل صيغة مبالغة من السؤال، ورَآس نسبة لبيع الرؤوس، ولم يذكر المصنف هذا لأنه لا إبدال فيه.

وإن كانتا في موضع اللام قلبت الثانية ياء كبناء صيغة على وزن (قِمَطْرٍ) من الفعل: قرأ، فيقال: قِرَأْيٌ، والأصل: قِرَأْأٌ بتسكين الأولى

---

(١) انظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص(٣٠٧).

وتحريك الثانية، فقلبت الثانية ياء لوقوعها طرفاً بعد الهمزة الساكنة، وهذا لم ينصّ عليه صراحة، لكنه داخل في عموم **قوله**: (ما لم يكن لفظاً أتمّ فذاك ياءً) كما سيأتي إن شاء الله.

٣ ـ وإن كانتا متحركتين:

أ ـ فإن كانت حركة الثانية فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة. قلبت الثانية واواً، فمثال المفتوحة بعد مفتوحة: أَوَادم، جمع آدم[١]، والأصل: أَأَادم بمهزتين مفتوحتين بعدهما ألف، فقلبت الثانية واواً.

ومثال المفتوحة بعد مضمومة: أُوَيدم تصغير: آدم، والأصل: أُؤَيْدِم، فقلبت الثانية واواً.

ب ـ وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء، ومثالها: بناء صيغة من الفعل (أَمَّ) ـ بمعنى قصد ـ على وزان (إِصْبَع)، فيقال: اِئْمَم ـ بكسر فسكون ففتح ـ فنقلت حركة الميم إلى الهمزة قبلها ليتيسر الوصول إلى إدغامها في الثانية لاجتماع مثلين، فصارت الكلمة بعده: اِئَمَّ ـ بكسر ففتح فميم مشددة ـ ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لوقوعها متحركة بعد كسرة في حشو الكلام، فتصير: اِيَمْ بهمزة مكسورة، وياء مفتوحة، وميم مشددة.

جـ ـ وإن كانت حركة الثانية كسرة قلبت ياء مطلقاً، سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، ومثال ذلك: أن تبني من الفعل (أَمَّ) مثل: (أصبع) بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها، والباء فيهن مكسورة، وتصنع به ما سبق.

د ـ وإن كانت حركة الثانية ضمة قلبت واواً، سواء كانت الأولى مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة.

فالأول، نحو: أَوُبٌّ، جمع: أَبٍّ، ـ وهو المرعى ـ والأصل:

---

(١) انظر: «حاشية الصبان» (٤/ ٢٩٩).

أَأْبُبٌ على وزن (أفْعُل). فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أدغمت فصار: أَؤُبٌّ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها فصارت: أوُبّ.

والثاني نحو: إوُمَّ، على وزان: إصْبُع من: أمَّ، وأصله: إئْمُم.

والثالث نحو: أُوُمٌّ على وزان: أُبْلُمٌ من: أمَّ، وأصله: أُؤْمُم.

وهذا إذا لم تكن الهمزة الثانية المضمومة طرفاً، فإن كانت طرفاً صُيِّرت ياء مطلقاً، سواء كانت الأولى مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة.

فمثال المضمومة بعد مفتوحة: أن تبني صيغة على وزن (جَعْفَر) من الفعل قرأ، فتقول: قرْأَأٌ.

ومثال المضمومة بعد مكسورة: أن تبنيها على وزن (قِرْمِز)[1] فتقول: قِرْئِيءٌ.

ومثال المضمومة بعد مضمومة: أن تبنيها على وزن (بُرْثُن) فتقول: قُرْؤُؤٌ، فتقلب الهمزة الثانية ياء لا واواً في الكلمات الثلاث؛ لأن الواو لا تقع طرفاً في الكلمة العربية الزائدة على ثلاثة أحرف.

فتقول في الأولى بعد القلب قَرْأيٌ، وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها فتقلب ألفاً، وتصير: قَرْأى، وهي اسم مقصور.

وتقول في الثانية بعد القلب: قِرئيٌ، ثم تحذف الياء كالاسم المنقوص، فتصير إلى: قِرْءٍ، وهي اسم منقوص.

وتقول في الثالثة بعد القلب: قُرْؤُيٍ، ثم تقلب الضمة التي قبل الياء كسرة؛ لتسلم الياء، فتصير إلى: قُرْئِيٍ، ثم تعامل معاملة المنقوص، فتصير إلى: قُرْءٍ.

ومثل هذه الكلمات قُصد بها التدريب؛ لأن الأساليب الفصيحة لا يوجد فيها مثل هذه الألفاظ.

(١) القرمز: نوع من الصبغ، وقد تقدم معناه في أوزان الرباعي.

وفي أحكام الهمزتين **يقول ابن مالك**: (ومدّاً ابدل ثاني الهمزين... إلخ) أي: اقلب ثاني الهمزتين المجتمعتين في كلمة مدة (ان يسكن) أي: ذلك الهمز، وهذه الحالة الأولى، وهي سكون الهمزة الثانية، ثم المد يكون من جنس الحركة التي قبلها (كآثِر) فعل أمر من: آثره بكذا يؤثره به، إذا فضّله به على غيره، وأصله: أأثر، (وائتَمِن) بفتح التاء وكسر الميم، فعل أمر، وأشار به إلى أن همزة الوصل كهمزة القطع في هذا الحكم، فعند النطق به ابتداءً تبدل الثانية ياء؛ لكسر ما قبلها، فيقال: اِيْتَمِن.

ثم انتقل لبيان حكم الهمزتين المتحركتين ـ وهي الحالة الثالثة كما تقدم ـ فذكر حكم الثانية المفتوحة بعد فتح أو ضم أو كسر **بقوله**: (إن يفتح اثر ضم أو فتح قلب واواً) أي: إن يفتح ثاني الهمزتين بعد همز ذي ضم أو فتح قلب واواً (وياءً إثر كسر ينقلب) أي: وينقلب ثاني الهمزين ياء إذا كان مفتوحاً بعد همز ذي كسر.

وذكر حكم الثانية المكسورة **بقوله**: (ذو الكسر مطلقاً كذا) أي: ينقلب الهمز ذو الكسر ياء مطلقاً ـ سواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر ـ (كذا) أي: كهذا، إشارة إلى ما قبله مما ينقلب ياء.

وذكر حكم الثانية المضمومة **بقوله**: (وما يضم واواً أصِرْ) أي: وما يضم من ثاني الهمزتين فصيّره واواً مطلقاً، سواء أكان ما قبله مضموماً أم غير مضموم.

ثم ذكر شرط قلب الثانية المضمومة واواً **بقوله**: (ما لم يكن لفظاً أتمْ. فذاك ياءً مطلقاً جا) أي: يُصيَّر ما انضم من ثاني الهمزتين واواً (ما لم يكن لفظاً أتمْ) أي: بشرط ألا يكون الهمز هو آخر الكلمة، فإن كان آخرها فهو ياء مطلقاً، سواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر، كما في الحالة الثالثة، أو كان بعد سكون كما مرَّ في الحالة الثانية، وقوله: (جا) بالقصر؛ أي: عن العرب، وأشار **بقوله**: (وأَؤُمّ ونحوه وجهين في ثانيه أُمّ) إلى أنه إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم في صدر

فعل مضارع جاز لك في الثانية منهما قلبها واواً أو إبقاؤها من غير قلب، نحو: أَؤُم، وأئِنُّ بإبقاء الهمزة، مضارعي: أمَّ بمعنى: قصد، وأنَّ بمعنى: تألم، وإن شئت، قلت: أومُّ، وأينُّ، بالإبدال، **وقوله**: (وجهين في ثانيه أُمّْ) أي: اقصد وجهين في الهمز الثاني، كما تقدَّم.

* * *

أ ـ قلب الألف ياء
ب ـ قلب الواو ياء
١ ـ أن تقع متطرفة
٢ ـ أن تقع عيناً لمصدر
٣ ـ أن تقع عيناً لجمع

٩٥٣ ـ وَيَاءً ٱقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا ٱفْعَلَا

٩٥٤ ـ فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ ... زِيَادَتَيْ (فَعْلَانَ)، ذَا أَيْضًا رَأَوْا

٩٥٥ ـ فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَالْـ(فِعَلْ) ... مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ: (الْحِوَلْ)

٩٥٦ ـ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ ... فَٱحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ

٩٥٧ ـ وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ) ... وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَـ(الْحِيَلْ)

تقلب الألف ياء في موضعين:

١ ـ إذا وقعت بعد كسرة، كما في تكسير مصباح، ودينار، على مصابيح، ودنانير.

٢ ـ إذا وقعت بعد ياء التصغير في مثل: كُتَيِّب، وغُزَيِّل في تصغير: كتاب، وغزال.

وتقلب الواو ياء في مواضع: ذكر منها ابن مالك تسعة مفرَّقةً:

الأول ـ أن تقع متطرفة بعد كسرة، نحو: النامي، والسامي، والأصل: النامِوْ؛ لأن فعله نما ينمو، والسامِوْ؛ لأن فعله سما يسمو، فوقعت الواو متطرفة بعد كسرة فقلبت ياء.

وكذا لو وقعت بعدها تاء التأنيث؛ لأنها بمنزلة كلمة مستقلة فهي متطرفة حكماً، مثل: أكسية ـ جمع كساء ـ وأصلها: أكْسِوَة.

أو وقعت بعدها الألف والنون الزائدتان؛ لأنهما في حكم الكلمة المنفصلة عما قبلها، فتكون الواو متطرفة حكماً، ومثال ذلك: أن تأتي بصيغة «فَعِلان» ـ بفتح فكسر ـ من الغزو، فتقول: غَزِوان، بكسر ما قبل الواو، ثم تقلب هذه الواو ياء، فتصير: غَزِيان.

الثاني ـ أن تقع عيناً لمصدر فعل، أُعلت فيه، ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف، مثل: صام صياماً، وقام قياماً، والأصل: صِوام وقِوام، فقلبت الواو ياء، لتحقق الشروط المذكورة، وهي أربعة.

ولا قلب في سوار، وسواك؛ لانتفاء المصدرية، ولا في: جاور جواراً؛ لأن الواو غير مُعَلَّة في الفعل ـ أي: غير منقلبة عن حرف آخر ـ ولا في: راح رَواحاً؛ لعدم الكسرة، وحال حِوَلاً[(١)]؛ لعدم وقوع ألف بعدها على حسب الرأي الغالب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨].

الثالث ـ أن تقع الواو عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة، وهي في المفرد إما مُعلَّة، وإما شبيهة بالمعلّة وهي الساكنة التي بعدها في الجمع ألف، فالمُعلَّة، نحو: دار وديار، وحيلة وحِيَل، وقيمة وقيم، والأصل: دِوَار، وحِوَل، وقِوَم، فقلبت الواو ياء في الجمع، لانكسار ما قبلها، والشبيهة بالمُعلّة، نحو: ثوب وثياب، وسوط وسياط، وروض ورياض، والأصل: ثِواب، وسِواط، ورِواض، فقلبت الواو ياء في الجمع؛ لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها.

فإن كانت اللام معتلة[(٢)] وجب تصحيح الواو، فيقال في جمع: ريَّان[(٣)]: رِواء، بترك الواو بغير قلب، وأصلها: رِوَايْ، فأبدلت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، ولو قلبت الواو ياء توالى إعلالان، وهو ممنوع.

---

(١) عَدَّ ابن عقيل في «شرحه على التسهيل» (٤/ ١٦٧) هذا اللفظ شاذاً، وحمله الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٣١١) على أنه جار على غير فِعْلٍ. قال ابن يعيش في «شرحه على المفصل» (١٠/ ٨٣): (ولو كان جارياً على الفعل من نحو حال يحول لقلت: حِيلاً. باعتلال فعله).اهـ.

(٢) سبق بيان الفرق بين المُعَلّ والمعتل في باب «نائب الفاعل».

(٣) ريان: أي: مرتوٍ بالماء.

فإن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو ـ أيضاً ـ نحو كوز[١]، وكِوَزة، وعَوْد[٢] وعِوَدة، وشذ قولهم في ثور: ثيرة، بالقلب، والقياس: ثِوَرة، كما تصح إن كانت متحركة في المفرد، نحو: طَوِيل، وطِوال.

وإلى قلب الألف ياء أشار **بقوله**: (وياء اقلب ألفاً... إلخ) أي: اقلب الألف ياءً إذا تلا كسراً، أو تلا ياء التصغير.

وإلى المواضع الثلاثة لقلب الواو ياء أشار **بقوله**: (بواو ذا افعلا... إلخ) أي: افعل ذا بالواو، وهو قلبها ياء، كما قلبت الألف ياء، بشرط أن تكون في الآخر أو بعدها تاء التأنيث، أو قبل الألف والنون الزائدين، وهذا هو الموضع الأول.

وأشار **بقوله**: (ذا أيضاً رأوا... إلخ) إلى الموضع الثاني، والمعنى: أن النحاة رأوا ـ أيضاً ـ قلب الواو ياء بعد الكسرة في مصدر الفعل المُعلّ العين وبعدها ألف، كما تقدم.

وأشار **بقوله**: (والفِعَل منه صحيح...) إلى أن المصدر إذا كان على وزن (فِعَل) ـ بكسر ففتح ـ وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف، فإن الغالب فيه التصحيح وعدم القلب، مثل: الحِوَل: مصدر حال.

ثم أشار إلى الموضع الثالث **بقوله**: (وجمع ذي عين أُعِلَّ... إلخ) أي: إذا وقعت الواو عين جمع صحيح اللام وأعلت في مفرده أو سكنت فاحكم بهذا الإعلال وهو قلبها ياء لكسر ما قبلها، كما يفهم مما تقدم، واشتراط الألف بعدها يفهم من البيت الآتي.

وقوله: (حيث عَنْ) أي: عرض وظهر هذا الجمع، وأصله: عنَّ بالتشديد، لكنه خفف النون بالسكون للنظم.

---

(١) كوز: بالضم إناء من فخار أصغر من الإبريق له عروة وبلبل. مُعَرَّب. «الوافي» ص(٥٥٠).

(٢) العود: بفتح العين هو المسنُّ من الإبل والشاء.

وأشار **بقوله**: (وصححوا فِعَلةً) إلى أن الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعدها ألف في الجمع، وكان على وزن (فِعَلة) ـ بكسر ففتح ـ فإنها تصح وتبقى (وفي فِعَل وجهان) أي: في الجمع الذي على وزن (فِعَل) ـ بكسر ففتح ـ وجهان، وهما: التصحيح بإبقاء الواو، والإعلال بقلبها ياء، (والإعلال أولى) أي: عند ابن مالك يجوز التصحيح، ولكن الإعلال أرجح منه، (كالحيل) جمع حيلة، وهذا إعلال، أو: حِوَل، وهذا تصحيح، وفهم من قوله: (أولى) أن التصحيح مطرد، ولكنه غير الأولى، وعند غيره يجب الإعلال، والتصحيح شاذ لا يقاس عليه، ويقتصر على الوارد المسموع منه؛ كقولهم: حاجة وحِوج..

* * *

٩٥٨ ـ وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا ٱنْقَلَبْ كَـ(الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ)......

من مواضع قلب الواو ياء ٤ ـ أن تقع طرفاً في فعل ماض

الموضع الرابع: من مواضع قلب الواو ياء: أن تقع طرفاً في فعل ماضٍ، وهي رابعة أو أكثر بعد فتحة، بشرط أن تكون منقلبة ياء في المضارع، تقول: عَطَوْتُ وزَكَوْتُ، بإبقاء الواو فيهما لأنها ثالثة، ومعناهما: أخذت، ونميت، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت: أعطيت، وزكّيت، بقلب الواو ياء؛ لأنها صارت رابعة، حملاً للماضي على المضارع: يعطي ويزكي، كما حمل اسم المفعول، نحو: مُعْطَيان ـ بفتح الطاء ـ وأصله: مُعْطَوان، على اسم الفاعل: معطِيان ـ بكسر الطاء ـ فقلبت الواو ياء، وكذا الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله: يُرْضَيَان، وأصله: يُرْضَوان؛ لأنه من الرضوان، فقلبت واوه بعد الفتحة ياء، حملاً على الفعل المبني للمعلوم: يُرْضِيان.

وهذا معنى **قوله**: (والواو لاماً بعد فتح يا انقلب... إلخ) أي: انقلب حرف الواو ياءً ـ حالة كونه لاماً ـ أي: طرفاً ـ بعد فتح؛ كالياء في اسم المفعول (مُعْطَيان) والفعل: يُرْضَيَان، فإن أصلها الواو.

* * *

قلب الألف واواً

٩٥٨ ـ .... وَوَجَبْ
٩٥٩ ـ إِبدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ....

تقلب الألف واواً إذا وقعت بعد ضمة، سواء كان ذلك في الفعل أو في الاسم، فالفعل، نحو: سامح الحليم المذنب، فتقول بعد بنائه لما لم يُسَمَّ فاعله: سُومح المذنب، بقلب الألف واواً لوقوعها بعد ضم؛ لأن المبني لما لم يسم فاعله يضم أوله، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، فـ(ووري) فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (ما)، وقوله تعالى ـ أيضاً ـ: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨]، فـ(بورك) مبني لما لم يسم فاعله و(مَنْ) نائب فاعل.

والاسم نحو: كويتب، في تصغير: كاتب، بقلب الألف واواً لوقوعها بعد ضم، ويشترط لقلبها في التصغير ألا يكون أصلها الياء، مثل: ناب، فيصغر على نُييب، بإعادة الياء إلى أصلها، كما تقدم في «التصغير».

وهذا معنى **قوله**: (ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف) أي: وجب إبدال الألف واواً إذا وقعت بعد ضمة في الاسم والفعل، كما تقدم.

* * *

قلب الياء واواً

١ ـ أن تقع ساكنة بعد ضمة

٢ ـ أن تقع لاماً لفعل

٣ ـ أن تكون عيناً لاسم على وزن (فُعْلَى)

٩٥٩ ـ .... وَيَا كَـ(مُوقِنٍ) بِذَا لَهَا ٱعْتُرِفْ
٩٦٠ ـ وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)
٩٦١ ـ وَوَاوًا ٱثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
٩٦٢ ـ كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَـ(مَقْدُرَهْ) كَذَا إِذَا كَـ(سَبُعَانَ) صَيَّرَهْ
٩٦٣ ـ وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ(فُعْلَى) وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

تقلب الياء واواً في أربعة مواضع:

الأول: أن تكون الياء في لفظ غير دال على الجمع، مع

سكونها، ووقوعها بعد ضمة، وعدم تشديدها، نحو: أيسر المعسر يوسر، فهو موسر، والأصل: يُيْسِر ومُيْسِر، فقلبت الياء واواً في المضارع واسم الفاعل؛ لوقوعها ساكنة بعد ضم؛ لأن الضم لا يناسبه إلا الواو.

فإن كان اللفظ جمعاً لم يصح القلب، مثل: بِيض في قولك: جمل أبيض وجمال بِيض، وهِيْم في قولك: جمل أهيم وجمال هِيْم(١) والأصل: بُيْض وهُيْم على وزن (فُعْل)، ثم قلبت الضمة كسرة وجوباً؛ لثقلها قبل الياء الساكنة، وقد مضى هذا في «جمع التكسير».

وكذلك لا يصح القلب إذا كانت الياء متحركة، نحو: هُيَام(٢) ـ بضم ففتح ـ أو كانت غير مسبوقة بضمة، نحو: خَيْل وجِيل، أو كانت مشددة، نحو: غُيَّب في جمع غائب.

الثاني: إذا وقعت الياء لاماً لفعل، أو لاسم مختوم بتاء التأنيث، أو لاسم مختوم بالألف والنون الزائدتين، وانضم ما قبلها في الأصول الثلاثة.

فالأول: كالفعل: نهى، وقضى، ورمى، ونحوها مما لامه ياء، إذا أريد تحويلها إلى صيغة (فَعُل) ـ بفتح فضم ـ لغرض؛ كالتعجب.. نحو: نَهُو الرجل، أو قَضُوا، أو رَمُو؛ بمعنى: ما أنهاه! أي: أعقله، وما أقضاه! وما أرماه! والأصل: نَهُيَ، فقلبت الياء واواً؛ لوقوعها بعد الضمة.

والثاني: أن تبني من الفعل: رمى اسماً على وزن: مَقْدُرَة ـ بفتح فسكون فضم ففتح ـ فتقول: مَرْمُوَة، والأصل: مَرْمِية، فقلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.

---

(١) الهيم: الإبل العطاش.

(٢) هيام: مصدر هام بمعنى اشتد عطشه أو حبه.

والثالث: أن تبني من الفعل: رمى، اسماً على وزن (سَبُعان) ـ بفتح فضم ـ فتقول: رَمُوان، والأصل: رَمُيان، فقلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.

الموضع الثالث من مواضع قلب الياء واواً: أن تكون عيناً لاسم على وزن (فُعْلى) ـ بضم فسكون ـ مثل: طوبى ـ اسم للجنة أو لشجرة فيها ـ قال تعالى ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ﴾ [الرعد: ٢٩] والأصل: طُيْبَى؛ لأن فعله: طاب يطيب، فقلبت الياء واواً.

فإن لم يكن (فُعْلى) اسماً بل كان صفة محضة وجب قلب الضمة كسرة، لتصح الياء وتسلم من قبلها واواً، فرقاً بين الاسم والصفة، ولم يسمع هذا القلب إلا في كلمتين[(١)]: ضِيْزَى[(٢)]، وحِيْكى[(٣)]، والأصل: ضُيزى، وحُيكى، فقلبت الضمة كسرة لتصحَّ الياء، ومنه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ۝٢٢﴾ [النجم: ٢٢].

وإن كانت الصفة غير محضة ـ لجريانها مجرى الأسماء[(٤)] ـ فالجمهور يوجبون إبقاء الضمة، وقلب الياء واواً، كما لو كانت (فُعْلى) اسماً. وقال ابن مالك بجواز الوجهين:

الأول: قلب الضمة كسرة لتصح الياء.

---

(١) يقول الزجاج: (لا يعرفون في الكلام (فِعْلى) صفة. إنما يعرفون الصفات على (فَعْلى) بالفتح، نحو: سكرى. أو بالضم، نحو: حُبْلى). «معاني القرآن» للزجاج (٥/ ٧٣).

(٢) ضيزى: صفة على وزن (فُعلى) وهي في الأصل مصدر. فعله: ضازه يضوزه ويضيزه.. جار عليه وبخسه. والذي في «اللسان» وغيره أنه يقال: ضيزى، وضوزى. وعلى هذا فلا قلب فيها لجواز أن تكون الياء أصلية. «اللسان» (٥/ ٣٦٧).

(٣) يقال: حاك في مشيته يحوك ويحيك: تبختر واختال. أو حرك منكبيه. وزاد بعضهم: كِيصَى، صفة لمن يأكل وحده وينام وحده. انظر: «شرح الشافية» (٣/ ١٣٦).

(٤) يعرف جريانها مجرى الأسماء بأن تكون معمولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن يتقدمها موصوف.

الثاني: إبقاء الضمة فتقلب الياء واواً.

ومن أمثلتها: كُوسَى أو كِيسَى، مؤنث: أكيس[١]، وضُوقَى أو ضِيقَى، مؤنث: أضيق.

وقد أشار إلى الموضع الأول من هذه المواضع **بقوله**: (ويا كموقن بذا لها اعترُفْ) أي: إن الياء التي كانت في أصل كلمة (موقن) اعترف لها (بذا) أي: بهذا القلب، وهو قلبها واواً، كما انقلبت الألف في المسألة التي قبلها واواً، ومعنى: (اعترُفْ لها) أي: أُقِرَّ لها بهذا القلب، وفي بعض النسخ (اعتَرفْ) بفتح التاء على أنه فعل أمر، وعلى كل حال فالجملة خبر المبتدأ (يا) الذي قصد لفظه.

ثم ذكر أن الياء إذا كانت في جمع سلمت من القلب، ووجب إبدال الضمة كسرة لتبقى الياء، فيقال: هِيْمٌ، في جمع (أهْيما) كما تقدم، والألف للإطلاق.

ثم أشار إلى الموضع الثاني **بقوله**: (وواواً اثْر الضم رُدَّ اليا... إلخ) أي: اقلب الياء واواً إذا وقعت بعد ضم، متى وُجِد الياء لام فعل، أو وقعت لام اسم مختوم بتاء التأنيث، مثل ما لو بُني من الفعل (رمى) اسماً على وزن (مَقْدُرة)، وكذا ترد الياء واواً إذا صيَّر الباني لفظ الرمي مثل لفظ: (سَبُعان) وتقدَّم بيان ذلك، **وقوله**: (وواواً اثر الضم) يقرأ بهمزة الوصل في (اثْر) فتسقط في الدرج.

ثم ذكر الموضع الثالث **بقوله**: (وإن تكن عيناً لفعلى... إلخ) أي: وإن تكن الياء المضموم ما قبلها عيناً لصفة على وزن (فُعْلى) فقد جاء فيها عن العرب وجهان: التصحيح، والإعلال، وهو يشير بذلك إلى أنهما مسموعان عن العرب، ومعنى: (يُلفى) أي: يوجد.

وقوله: (وصفاً) احتراز من أن يكون (فُعْلى) اسماً، مثل: طُوبى، فإنه يجب قلب الياء واواً،؛ لأن أصله: طُيْبى، ودخل في قوله: (وصفاً)

(١) الكيْس: الفطنة والعقل والظَّرَف.

الصفة المحضة، والصفة الجارية مجرى الأسماء، ومقتضى ذلك جواز الوجهين في هذين النوعين، مع أن الصفة المحضة يتعين فيها تصحيح الياء، وعلَّله سيبويه بأنهم قصدوا التفريق بين الاسم والصفة، فقلبوا ياء فُعلى اسماً؛ ولم يقلبوا في الصفة[(١)].

أما غير المحضة فقد جزم النحويون بوجوب القلب، وابن مالك يجيز الوجهين، كما تقدم.

(١) انظر: «كتاب سيبويه» (٤/ ٣٦٤)؛ و«شرح التصريف» للثمانيني ص(٥٣٣).

فَصْـلٌ

٩٦٤ ـ مِنْ لَامِ (فَعْلَى) ٱسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ ... يَاءٍ كَ(تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ

بقية مواضع قلب الياء واواً
٤ ـ أن تكون لاماً لاسم على وزن (فَعْلى)

الموضع الرابع من مواضع قلب الياء واواً: أن تكون لاماً لاسم على وزن (فَعْلى) ـ بفتح فسكون ـ، نحو: تقوى، شروى[١]، ثنوى[٢]، والأصل: تَقيا[٣]، وشَريا، وثنيا، بدليل، وقيت، وشريت، وثنيت، فقلبت الياء واواً، ومنه قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ بِطَغۡوَىٰهَآ ۝١١﴾ [الشمس: ١١] لأنه من الطغيان[٤].

فإن كان (فَعْلى) وصفاً لا اسماً لم تقلب الياء واواً، مثل: صديا وخزيا، وهما مؤنثا: خزيان، وصديان[٥].

وهذا معنى **قوله**: (من لام فَعْلى اسماً... إلخ) أي: أتى الواو بدل ياء إذا وقعت الياء لاماً لاسم على وزن (فَعْلى)، نحو: تقوى. **وقوله**: (غالباً جا ذا البدل) احتراز مما لم يقع فيه البدل شذوذاً، مثل: «ريّا» للرائحة، و«طَغْيا» لولد البقرة الوحشية، وسعيا ـ لمكان ـ. لكن

---

(١) شروى الشيء: مثله. وشروى: جبل. «اللسان».

(٢) الثنوى: ما استثني من الشيء.

(٣) أصله الأصيل: وقيا؛ لأنه من وقيت. قلبت واوه تاء، كما في تراث، ثم ياؤه واواً. ولا يضر اجتماع إعلالين فيه لعدم تواليهما.

(٤) هذا قاله الزجاج في «معاني القرآن» (٥/ ٣٣٣) وقيل: إنه من ذوات الواو، قال الفارسي في «التكملة» ص(٢٦٩): (وحكى أبو الحسن: طغا يطغو، فهي على هذا تكون كالدعوى من دعوت) فعلى هذا جاءت الواو على الأصل، ولا قلب فيها.

(٥) الأول من خزي يخزى كفرح يفرح؛ أي: ذلَّ. والثاني: من صَدِيَ صَدَىً من باب تعب: أي: عطش فهو صدٍ وصادٍ وصديان. وامرأة صدية وصادية وصديا.. وقد مضى هذا اللفظ (صديان) في أبنية «أسماء الفاعلين» وما هنا فيه زيادة.

تُعُقِّب بأن النحويين قالوا في «ريّا»: إنها صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل: رائحة ريّا؛ أي: مملوءة طيباً، على أنه لو سُلّم بالاسمية فعدم القلب لمانع، وهو أنه لو قيل: (رَيْوا) لوجب قلب الواو ياء وإدغامهما، لاجتماعهما ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ وأما (طغيا) فالأكثر فيه ضم الطاء، فهو صفة غلبت الاسمية، وأما (سعيا) فيحتمل أنه منقول من الصفة إلى الاسمية، فاستصحب التصحيح بعد جعله اسماً.

* * *

من مواضع قلب الواو ياء
٥ ـ أن تقع لاماً لصفة على وزن (فُعْلى)

٩٦٥ ـ بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فُعْلَى) وَصْفَا   وَكَوْنُ (قُصْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى

تقدم أربعة مواضع من مواضع قلب الواو ياءً، وذكر هنا الموضع الخامس وهو: أن تكون الواو لاماً لصفة على وزن (فُعْلى) ـ بضم فسكون ـ، نحو: دُنيا، وعُليا، والأصل: دُنوى وعُلوى، بدليل: دنوت دنواً، وعلوت علواً، فقلبت الواو ياء.

ومن الشاذ قياساً الفصيح استعمالاً[1]: قُصْوى، بمعنى: بعيدة، وقد جاءت في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ[2] ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢].

وهي لغة أهل الحجاز، والقياس إبدال الواو ياء، كما هي لغة بني تميم، فيقولون: القُصيا.

فإن كانت (فُعْلى) اسماً وليست وصفاً بقيت الواو بغير قلب، نحو: حُزْوى[3].

وهذا معنى **قوله**: (بالعكس جاء لام فُعْلى وصفاً... إلخ) أي:

(١) انظر: أول باب «جمع التكسير».
(٢) العدوة: جانب الوادي.
(٣) اسم رمال مجتمعة في طرف الدهنا الشرقي معروفة ومشهورة. واسم نخل في قرية سدوس في اليمامة.

جاءت الواو ياءً إذا وقعت لاماً لفُعلى وصفاً (بالعكس) مما تقدم، وهو قلب الياء واواً، وندر **(قصوى)** بإبقاء الواو، ولا يخفى أنه فصيح استعمالاً؛ لوروده في كتاب الله تعالى[1].

---

(١) ما ذكره ابن مالك ـ ومن وافقه ـ من أن لام فُعلى إذا كانت واواً في وصف تقلب ياء، وإن كانت في اسم سلمت من القلب مخالف لما يراه المتقدمون ـ كسيبويه ـ وهو أنها تقلب في الاسم، ولا تقلب في الصفة، ويجعلون (حُزْوى) شاذاً. والظاهر أن الخلاف لفظي؛ لأن الأمثلة التي حصل فيها القلب بعضهم جعلها أسماء. وعدها ابن مالك وموافقوه صفات. انظر: «كتاب سيبويه» (٤/ ٣٨٩)؛ «المقتضب» (١/ ٣٠٦)؛ «شرح التصريف» للثمانيني ص(٥٣٤)؛ «شرح المرادي» (٦/ ٤٥).

فَصْلٌ

من مواضع قلب الواو ياء ٦ ـ أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة بشروط خمسة

٩٦٦ ـ إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
٩٦٧ ـ فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

الموضع السادس من مواضع قلب الواو ياء: أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة[1] بشرط ألا يفصل بينهما فاصل، وأن تكون الأولى منهما ساكنة سكوناً أصليّاً غير عارض، وأن تكون أصلاً غير منقلبة عن حرف آخر، فإذا تحققت هذه الشروط الخمسة وجب قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء، سواء أكانت الياء هي السابقة، نحو: سيّد وميت، وأصلهما: سَيْود، ومَيوت، بدليل: ساد يسود، ومات يموت، أم كانت الواو هي السابقة، نحو: طيّ، وليّ ـ مصدر طويت ولويت ـ وأصلهما: طَوْيٌ، ولَوْيٌ، قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِۚ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وقال تعالى: ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ [النساء: ٤٦].

فإن اجتمعتا في كلمتين فلا قلب، نحو: يدعو يوسف، يجري وائل. وكذا لو كان بينهما فاصل، نحو: زيتون، أو كان السابق منهما متحركاً، نحو: طويل وغيُور، أو كان سكونه عارضاً؛ كقولهم في «قَوِيَ» الماضي، المكسور أصالة: قَوْيَ بسكون الواو للتخفيف، أو كان السابق غير أصل، نحو: كويتب في تصغير كاتب.

---

(١) وكذا ما هو في حكم الكلمة الواحدة، وهو جمع المذكر السالم المرفوع إذا أضيف إلى ياء المتكلم، نحو: أنتم مشاركيّ في الدعوة إلى الله. والأصل: مشاركون لي، فحذفت النون للإضافة ومعها اللام، فصار مشاركوي، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة، وقد ذكرت ذلك في باب «المضاف لياء المتكلم».

وهذا معنى **قوله**: (إن يسكن السابق من واو ويا... إلخ) أي: إن يسكن الحرف السابق من واو ويا وقد (اتصلا) بأن لم يفصل بينهما فاصل، وكانا في كلمة واحدة، فأفاد شرطين. (ومن عُرُوض عريا) أي: وعَرِيَ الحرف السابق منهما من العروض ذاتاً وسكوناً، ففيه شرطان، وألف (عريا) للإطلاق، وخامس الشروط من قوله: (إن يسكن).

وقوله: (فياءً الواوَ اقلبنَّ) هذا جوب الشرط، والتقدير: فاقلبنَّ الواوَ ياءً (مُدْغِمَا) بكسر الغين؛ أي: حال كونك مدغماً الياء في الياء بعد القلب.

ثم ذكر أن ما أعطي من الكلمات مخالفاً لما حدد وقُرر فهو شاذ، وذلك كإعلال العارض غير اللازم، مثل: (رُيَّة) في رُؤْية، مع أن الواو عارضة؛ لأنها مخففة من الهمزة، وحكى بعضهم اطراده على لغةٍ.

ومن الشاذ ـ أيضاً ـ ترك الإعلال مع استيفاء الشروط؛ كقولهم: عوى الكلب عَوْيةً، والقياس: عَيَّةً، أو الإعلال بقلب الياء واواً؛ كقولهم: عوى الكلب عَوَّةً.

هذا وقد بقي ثلاثة مواضع لقلب الواو ياءً، سيذكرها مجتمعة في «فصل» الإعلال بالنقل.

* * *

قلب الواو والياء ألفاً وشرط ذلك

٩٦٨ ـ مِنْ وَاوٍ اَوْ ياءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ أَلِفًا ٱبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

٩٦٩ ـ إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّْ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهْيَ لَا يُكَفّْ

٩٧٠ ـ إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

إذا وقعت الألف عيناً أو لاماً في الفعل الثلاثي فلا بد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، نحو: قال، سار، ونحو: دعا، قضى، والأصل: قوَل، سَيَر، دَعَوَ، قَضَيَ، بفتح الواو والياء فيهما، والدليل على هذا الأصل: المضارع ـ مثلاً ـ: يقول، يسير، يدعو، يقضي، فقلبت الواو والياء في تلك الأفعال ألفاً، كما يقلبان في كثير من الأسماء أيضاً.

وهذا القلب لا يتم إلا إذا تحققت عشرة شروط:

الأول: أن تكون الواو والياء متحركتين كما مُثِّل، فإن لم تتحركا امتنع القلب ووجب التصحيح، نحو: القوْل، البيْع.

الثاني: أن تكون حركتهما أصلية ليست طارئة للتخفيف أو لغيره من الحركات التي لا تلازمهما، فلا قلب في نحو: جَيَل[١]، وتَوَم[٢]، مخفف: جيْأل، وتوْأم، فنقلت حركة الهمزة ـ بعد حذفها للتخفيف ـ إلى الساكن قبلها.

الثالث: أن يكون ما قبلهما مفتوحاً؛ لأن غير الفتحة لا يجانس الألف ولا يناسبها، فلا قلب في مثل: العِوَض، السُّوَر، الحِيَل.

الرابع: أن تكون الفتحة التي قبلهما متصلة بهما في كلمة واحدة، فلا قلب في مثل: حضرَ واحد، جلسَ ياسر.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين أو فاءين، وألا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، فلا قلب في مثل: توالى وتيامن، لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاءين، ولا في: بيان، وطويل وغيور، وخورنق[٣]؛ لسكون ما بعدهما مع وقوعهما عينين، ولا في مثل: رَمَيَا، وغَزَوَا، وفَتَيان، وعَصَوَان، لوقوعهما لاماً للكلمة وبعدهما ألف، ولا في مثل: علويّ، وحَيِيّ، لوجود ياء مشددة بعدهما.

وإنما قلبا في نحو: علا، ومَشَى، مع وقوعهما لاماً؛ لعدم وقوع ألف ولا ياء مشددة بعدهما، وكذا في مثل: يخشَون ويُدعَون مع وقوعهما لاماً ـ إذ أصلهما: يَخْشَيُون، ويُدعَوُون، فقلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فالتقى ساكنان، فحذفت الألف.

وإلى هذه الشروط الخمسة أشار **بقوله**: **(من واوٍ أو ياءٍ... إلخ)** أي: أبدل الألف من الياء أو الواو إذا كانا متحركين **(بتحريك أُصِلْ)**

---

(١) اسم من أسماء الضبع.
(٢) التوأم: الولد يولد ومعه غيره في بطن واحد.
(٣) اسم قصر للنعمان الأكبر، ولمواضع أخرى. وتقدم ذكره في آخر «جمع التكسير».

مبني لما لم يُسَمَّ فاعله؛ أي: كان أصلاً، وفي بعض النسخ (أَصُلْ)، بوزن: كَرُم. بمعنى تأصَّل[١]. وهذان شرطان، **وقوله**: (بعد فتح متصل) فيه الشرط الثالث والرابع، وأشار إلى الخامس **بقوله**: (إن حرك التالي) أي: إن شرط الإبدال السابق أن يتحرك الحرف التالي لهما، (وإن سُكِّنَ كَفّ إعلال غير اللام) أي: وإن سكن ما بعدهما فإن السكون يكف؛ أي: يمنع قلب الواو والياء ألفاً إذا وقعتا في غير اللام ـ والمراد الفاء والعين ـ. **وقوله**: (وهي لا يكف إعلالها بساكن... إلخ) أي: إن لام الكلمة إذا كانت واواً أو ياء فإنه لا يُمنع إعلالها بإبدالها ألفاً بساكن غير ألف أو ياء مشددة تشديداً مألوفاً، وأما بهما فيمنع إعلالها، كما تقدم.

* * *

بقية شروط قلب الواو والياء ألفاً

٩٧١ ـ وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ) وَ(فَعِلَا) ذَا (أَفْعَلٍ) كَـ(أَغْيَدٍ) وَ(أَحْوَلَا)

٩٧٢ ـ وَإِنْ يَبِنْ (تَفاعُلٌ) مِنِ (ٱفْتَعَلْ) وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّْ

٩٧٣ ـ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالُ اسْتُحِقّْ صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ

٩٧٤ ـ وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْاَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

ذكر في هذه الأبيات الشروط الخمسة الباقية، لقلب الواو والياء ألفاً، وهي كالآتي:

السادس: ألا تكون إحداهما عيناً لـ(فَعِل) الذي الوصف منه على (أفْعل)، نحو: هَيِفَ[٢] فهو أهيف، وعَوِرَ فهو أعور.

السابع: ألا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل؛ كالهَيَف والعَوَر.

الثامن: ألا تكون الواو عيناً لفعل ماضٍ على وزن (افتعل) الدال على المفاعلة ـ وهي المشاركة في الفاعلية والمفعولية ـ فلا قلب في نحو: اجتوروا ـ بمعنى جاور بعضهم بعضاً ـ ولا في: اشتوروا، بمعنى: شاور بعضهم بعضاً.

---

(١) انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ٢٠١).

(٢) الهيف: مصدر هَيِفَ ـ كفرح ـ وهو ضمور البطن. ودقة الخاصرة. وهو صفة مدح.

فإن لم يدل على المفاعلة وجب القلب، نحو: اجتاز ـ بمعنى جاز (أي: قطع) واختان ـ بمعنى خان ـ، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وأصله تَخْتَوِنُون، على وزن: تفتعلون، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

وهذا الشرط خاص بالواو، فإن كانت العين ياء وجب القلب، نحو: ابتاعوا، واستافوا ـ أي: تضاربوا بالسيوف ـ والأصل: ابتيَعوا واستيَفوا، فقلبت الياء ألفاً بالرغم من الدلالة على المفاعلة.

التاسع: ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحق القلب ألفاً، لئلا يجتمع في كلمة إعلالان متواليان بغير فاصل، وهو ممنوع في الأغلب.

فإن وقع بعدهما حرف يستحق هذا القلب وجب ـ في الأكثر ـ قلبه، وتصحيح السابق، اكتفاء بالمتأخر؛ لأنه طرف، والطرف محل التغيير، مثل: الحَيَا، مصدر الفعل: حَيِيَ، على وزن (فَعِلَ)، والهوى: مصدر هَوِيَ، والحوى[1]: مصدر حَوِيَ، وأصل هذه المصادر: حَيَيٌ، هَوَيٌ، حَوَوٌ.

ففي كل منها حرفان متواليان صالحان للقلب ألفاً لتحرك كل منهما وفتح ما قبله، فجرى القلب على الثاني منهما، لما تقدم، وسلم الأول.

وقد وقع القلب على الأول في بعض كلمات مسموعة، مثل: آية، وأصلها ـ على أحد الأقوال الستة فيها ـ أَيَيَةٌ[2]، بياءين متحركتين قبل كل منها فتحة على وزن (فَعَلة)، ثم قلبت الياء الأولى ألفاً، على غير قياس، لتحركها وانفتاح ما قبلها ورسمها في الأصل: أاية، ثم صار: آية، وكان القياس فيها: أَيَاةً، بقلب الياء الثانية، كما تقدم، ومثلها في ذلك: راية، وغاية.

(١) الحوى: مصدر حوي إذا اسودّ.

(٢) هذا رأي الخليل كما نص عليه سيبويه (٣٩٨/٤) وهو أسهل الأقوال.
وانظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص(٤٢).

العاشر: ألا يكون أحدهما عيناً في كلمة مختومة بزيادة تختص بالأسماء؛ كالألف والنون معاً، وكألف التأنيث المقصورة.. فلا قلب في مثل: الجَوَلان(١)، والهَيَمان(٢)، والصَّوَرَى(٣)، والحَيَدَى(٤) ونحوها.

وإلى هذه الشروط الخمسة أشار **بقوله**: (وَصحَّ عينُ فَعَلٍ وفَعِلا... إلخ) أي: صحت عين المصدر الذي على وزن (فَعَلٍ) وسلمت من القلب إذا كانت واواً أو ياء، وكذا عين الفعل الذي اسم الفاعل منه على (أفْعَل) (كأغيدٍ) من غَيِدَ غَيَداً فهو أغيد، والغَيَدُ: نعومة البدن، وصَرَفَهُ للضرورة و(أحولا) من حَوِلَ فهو أحول. وهذا إشارة إلى الشرطين السادس والسابع.

وقوله: (وإن يبن تفاعل من افتعل... إلخ) إشارة إلى الشرط الثامن، والمعنى: وإن يظهر معنى التفاعل وهو التشارك من لفظ افتعل، وكانت عينه واواً سلمت (ولم تُعَلّ) أي: ولم تقلب ألفاً.

ثم ذكر الشرط التاسع **بقوله**: (وإن لحرفين ذا الِٱعلال استُحق... إلخ) أي: وإن استحق هذا الإعلال ـ وهو القلب ـ لحرفين بأن تحرك كل منهما وانفتح ما قبله، فصحح الأول منهما وأُعِلَّ الثاني، وقوله: (ذا الِٱعلال) يقرأ بنقل حركة الهمزة ـ وهي الكسرة ـ إلى اللام قبلها. **وقوله**: (وعكسٌ قد يَحِق) أي: قد يقع العكس، وهو إعلال الأول وتصحيح الثاني، كما تقدم.

---

(١) الجولان: مصدر جال يجول إذا طاف وتنقل، وجال التراب: ارتفع.
(٢) الهيمان: مصدر هام على وجهه يهيم إذا سار على غير هدى، وهام في الأمر: تحير فيه واضطرب وذهب كل مذهب. قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٥].
(٣) الصَّوَرَى: اسم بقعة فيها ماء من مياه العرب.
(٤) الحَيَدَى: مشية المتمايل المختال، وانظر: أوزان ألف التأنيث المقصورة في باب «التأنيث».

وقوله: (وعين ما آخره... إلخ) أي: وعين الاسم إذا كان واواً أو ياء تستدعي القلب ألفاً، وقد زيد في آخر هذا الاسم زيادة تختص بالاسم، فإنه يجب سلامتها ويمتنع قلبها. وهذا هو الشرط العاشر.

وقوله: (آخره) منصوب على الظرفية المكانية متعلق بالفعل (زِيْدَ).

* * *

قلب النون ميماً

٩٧٥ ـ وَقَبْلَ بَا ٱقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَـ(مَنْ بَتَّ ٱنْبِذَا)

تقلب النون ميماً بشرطين:

١ ـ أن تكون النون ساكنة.

٢ ـ أن يقع بعدها الباء، سواء أكانتا في كلمة أم كلمتين، كما في قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ۝١٢﴾ [الشمس: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢].

وهذا القلب مقصور على النطق، أما في الكتابة فتبقى صورة النون على حالها.

وهذا معنى **قوله**: (وقبل با اقلب ميماً... إلخ) أي: اقلب حرف النون ميماً إذا كان النون مسكناً قبل باء، ثم ساق مثالاً لنوعي النون الساكنة قبل الباء في كلمة واحدة، وهو **قوله**: (انبذا) والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة، أو في كلمتين، مثل: (مَنْ بَتَّ) والمعنى: من قطع مودته فانبذه واتركه ولا تبالِ به.

فَصْــلٌ

٩٧٦ ـ لِسَاكِنٍ صَحَّ ٱنْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ(أَبِنْ)

٩٧٧ ـ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا كَـ(ٱبْيَضَّ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلِّلَا

٩٧٨ ـ ومَثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ ٱسْمُ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ

٩٧٩ ـ وَ(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَالْـ(مِفْعَالِ) ....

الإعلال بالنقل
أ ـ تعريفه
ب ـ مواضعه
١ ـ أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في فعل
٢ ـ أن يكون عيناً متحركة في اسم

هذا الفصل عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ للإعلال بالنقل. ويسمى الإعلال بالتسكين. ومعناه: نقل الحركة من حرف علة متحرك ـ وهو الواو والياء ـ إلى حرف صحيح ساكن قبله، مع بقاء حرف العلة على صورته إن كان متحركاً بحركة تجانسه؛ أو قلبه حرفاً آخر إن كان متحركاً بحركة لا تناسبه.

فالأول نحو: يدوم الود بالمجاملة. فالفعل (يدوم) ماضيه: دام، فهو أجوف واوي من باب (نَصَرَ ينْصُر) فيكون المضارع: يَدْوُم. فقالوا: إن حرف العلة ضعيف لا يقوى على حمل الحركة. فالحرف الصحيح أولى منه بها، فنقلت حركة الواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها ـ وهو الدال ـ فصار: يَدُوْم.

والثاني نحو: أبان العلماء أحكام الشريعة. فالفعل (أبان) أصله: أَبْيَنَ على وزن (أفْعل) الرباعي. فجرى فيه الإعلال السابق. فصار: أَبَيْنَ، فتحركت الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال، فانقلبت ألفاً . . .

ويقع الإعلال بالنقل في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة لفعل، نحو: يصوم،

يبيع، والأصل: يَصْوُم، يَبْيِع، فنقلت حركة حرف العلة في كل منهما إلى الحرف الصحيح الساكن قبله. وبقي كل منهما على صورته كما تقدم، ويشترط لإجراء النقل في هذا الموضع:

١ ـ أن يكون الساكن قبل حرف العلة حرفاً صحيحاً. فلا نقل في مثل: عاون، وبايع؛ لأن الساكن قبل الحرفين غير صحيح.

٢ ـ أن يكون الفعل غير مضعف اللام. فلا نقل في مثل: ابيضَّ. واسودَّ؛ لأن اللام مضعفة.

٣ ـ أن يكون الفعل غير معتل اللام. فلا نقل في مثل: أهوى وأحيا؛ لأن اللام معتلة.

٤ ـ ألا يكون فعل تعجب، ومثله: اسم التفضيل. فلا نقل في مثل: ما أقومه! وما أبينه! ولا في مثل: هدي الرسول ﷺ أقوم طريقاً وأبين منهجاً.

الموضع الثاني: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في اسم يشبه المضارع إما في وزنه دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه.

فالأول نحو: لكل مقام مقال. ف(مقام). ومثلها ـ مقال ـ أصلها: مقْوَم، وهي على وزن المضارع: يَعْلَم. فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت ألفاً، كما تقدم. فهو يشبه المضارع في الوزن، ولكن فيه زيادة تدل على أنه ليس من قبيل الأفعال ـ وهي الميم في أوله ـ.

والثاني: كأن تبني من البيع أو من القول اسماً على مثال: تِحْلِئ[1] ـ بكسر التاء فسكون فكسر فهمزة متطرفة ـ. فتقول: تِبْيِع، وتِقْوِل، بكسر فسكون، فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله. وقلبت الواو ياء في (تِقْوِل) ـ لأن الكسرة غير مناسبة للواو ـ

(١) التحلئ: شعر وجه الأديم، ووسخه وسواده.

فصارت الكلمتان: تَبِيع تَقِيل ـ بكسرتين متواليتين بعدها ياء ـ وفي الأولى إعلال واحد بالنقل، وفي الثانية: اثنان: بالنقل، والقلب.

وهذا أشبه المضارع في زيادته. فإن التاء توجد في أول المضارع. ولم يشبهه في وزنه؛ لأن مثل هذا الوزن خاص بالاسم، ولا يأتي في الفعل.

فإن أشبه الاسمُ المضارعَ في الوزن والزيادة معاً، أو لم يشبهه فيهما معاً وجب التصحيح وامتنع الإعلال.

فالأول نحو: أبْيض، وأسْود. فهذان وصفان أشبها المضارع: أعْلم، في وزنه، وزيادة: الهمزة في أوله.

والثاني نحو: مِخْيط[1]. فهذه صيغة مختصة بالاسم؛ لأن المضارع لا يكون في الأغلب مكسور الأول، ولا مبدوءاً بميم زائدة. ومثلها: مفعال كمخياط.

وهذا معنى **قوله**: (لساكن صح انقل... إلخ) أي: إذا كانت عين الفعل حرف لين متحركاً «واواً أو ياءً» فانقل حركة العين إلى الساكن قبلها، مثل: أبنْ، فعل أمر من (أبان). وأصله: أبْيِن. فنقلت حركة الياء إلى الباء قبلها. فالتقى ساكنان ـ الياء والنون ـ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين. وقوله: (لساكن صح) إشارة إلى الشرط الأول.

وأما الشروط الثلاثة الباقية ففي **قوله**: (ما لم يكن فعل تعجب... إلخ) أي: إن هذا النقل جائز مدة عدم كون الفعل فعل تعجب أو مثل (ابيضَّ) مضعف اللام، أو (أهوى) الذي عُلِّل باللام؛ أي: جاءت لامه حرف علة. والألف في (عُلِّلَا) للإطلاق.

وأشار إلى الموضع الثاني **بقوله**: (ومثل فِعْل في ذا الإعلال اسم... إلخ) أي: إن الاسم الذي (ضاهى) أي: شابه المضارع يكون مثل الفعل

(١) المخيط: آلة الخياطة.

في الإعلال بالنقل. **وقوله**: (وفيه وَسْمُ) أي: بشرط أن يكون فيه علامة يمتاز بها عن المضارع، بأن يشبهه في الوزن فقط، أو في الزيادة فقط.

ثم ذكر أن الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته معاً كمفعال، مثل: مسواك ومكيال، يستحق التصحيح وعدم الإعلال بالنقل، وحُمل عليه في ذلك (مِفْعَل) لمشابهته له في المعنى، مثل: مِخْيط، كما تقدم[1].

* * *

بقية مواضع الإعلال بالنقل

٣ ـ أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر

٤ ـ أن يكون عيناً متحركة في صيغة مفعول

٩٧٩ ـ .... وَأَلِفَ (الْإِفْعَالِ) وَ(اَسْتِفْعَالِ)

٩٨٠ ـ أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا اَلْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

٩٨١ ـ وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ

٩٨٢ ـ نَحْوُ: (مَبِيعٍ) وَ(مَصُونٍ)، وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا اَشْتَهَرْ

الموضع الثالث من مواضع الإعلال بالنقل: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر معتل العين، بشرط أن يكون فعله على وزن (أفْعَل) أو (استفعل)، نحو: أقام، واستقام. والأصل: أقْوَمَ واسْتَقْوم، ومصدرهما: إقْوام، واسْتِقْوام. فأُعِلَّ المصدر حملاً على الفعل، فنقلت حركة عينه إلى الساكن قبله، ثم قلبت العين ـ وهي الواو ـ ألفاً، لما تقدم، فتوالى ألفان ـ بدل العين، وألف إفعال واستفعال ـ فتحذف الثانية منهما، ويؤتى بتاء التأنيث ـ في الأغلب ـ عوضاً عنها، فيقال: إقامة، واستقامة.

والقول بأن المحذوف هو الألف الثانية هو مذهب الخليل وسيبويه، وتبعهما ابن مالك؛ لأنها هي الزائدة، ولقربها من الطرف، وقال الأخفش والفراء: إن المحذوف بدل عين الكلمة، لتعويض التاء عنها، والمعهود في التاء أنها لا تعوض إلا في الأصول، كما في عِدَةٍ وَسَنةٍ.

وقد تحذف هذه التاء، وحذفها مقصور على السماع؛ كقولهم:

---

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٤/ ٣٢٢).

أجاب إجاباً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وقد ذكرت ذلك في «أبنية المصادر».

الموضع الرابع: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في صيغة (مَفْعُول) من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء، كصوغ مفعول من: صان، وعاب. فتقول: مَصُون. ومَعِيب. والأصل: مَصْوُون، مَعْيُوب، فنقلت فيهما حركة حرف العلة إلى الساكن قبله. وفي الأول التقى واوان ساكنتان فحذفت الثانية ـ على رأي سيبويه ومن وافقه، أو الأولى على رأي الأخفش ـ وفي الثاني اجتمع ساكنان ـ الياء والواو ـ فحذفت الواو منعاً لاجتماع ساكنين. فصارت: مَعُيْب. فكسرت العين لمناسبة الياء.

وندر التصحيح فيما عينه واو كقولهم: ثوب مصوون[1]. ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء، فيقولون: مبيوع، ومخيوط، ومعيون[2].

وأشار **ابن مالك** إلى هذين الموضعين **بقوله**: (**وألف الإفعال واستفعال أزل... إلخ**) أي: إن المصدر المعتل العين الذي على وزن (إفعال) أو (استفعال) تحذف ألفه، حملاً على فعله في هذا الإعلال، وتعوض منها تاء التأنيث غالباً. وحذف التاء (**بالنقل**) أي: بالسماع عن العرب (**ربما عرض**) أي: قليل.

ثم أشار إلى الموضع الرابع **بقوله**: (**وما لإفعال من الحذف... إلخ**) أي: ما ثبت لإفعال واستفعال من الحذف والإعلال بالنقل (**فمفعول به أيضاً قَمِنْ**) أي: فاسم المفعول جدير به وحقيق. ثم مثَّل لليائي بـ(**مبيع**) والواوي بـ(**مصون**) ثم ذكر أن تصحيح واوي العين نادر عن العرب، وأن تصحيح يائي العين اشتهر، وهي لغة تميم، كما تقدم.

* * *

---

(١) أي: محفوظ. من صانه: إذا حفظه.

(٢) اسم مفعول من عانه. من باب باع؛ أي: أصابه بالعين. وانظر: «شرح التسهيل» لابن عقيل (٤/ ١٧٥).

٩٨٣ ـ وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ: (عَدَا) وَأَعْلِلِ ٱنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا
٩٨٤ ـ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ ٱوْ فَرْدٍ يَعِنّْ
٩٨٥ ـ وَشَاعَ نَحْوُ: (نُيَّمٍ) فِي (نُوَّمِ) وَنَحْوُ: (نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي

من مواضع قلب الواو ياء
٧ ـ أن تقع لام اسم مفعول لفَعِلَ
٨ ـ أن تقع لام جمع على وزن فعول
٩ ـ أن تقع لام جمع على وزن فُعَّل

تقدم أن الواو تقلب ياء في تسعة مواضع، وقد مضى منها ستة مواضع، وذكر هنا الثلاثة الباقية:

فالسابع: أن تقع الواو لام اسم مفعول لفعل ماض على وزن (فَعِل) ـ بفتح فكسر ـ نحو: رضيَ فهو مَرْضِيٌّ. وقوي على زيد فهو مَقْوِيٌّ عليه، والأصل: مَرْضُويٌ، ومَقْوُويٌ (على وزن مفعول) فاجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. ثم كسر ما قبلها بدلاً من الضمة؛ لأجل أن تسلم الياء. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]، وهذا الموضع يرجع في حقيقته إلى الموضع السادس ـ المتقدم ـ وهو اجتماع الواو والياء في كلمة وسكون الأولى منهما.

فإن كان الماضي غير مكسور العين ـ وهو الذي ذكره ابن مالك ـ فالأجود تصحيح الواو ـ أي: عدم قلبها ياء ـ نحو: مغزُوّ، ومَدعُوّ، وفعلهما: غزا ودعا. وأصلهما: غَزَوَ ودَعَوَ. فقلبت الواو ألفاً على القاعدة. وأصل اسم المفعول: مَغْزُوْوٌ، ومَدْعُوْوٌ على وزن ـ مفعول ـ فالواو الأولى واو مفعول. والثانية لام الكلمة، فأدغمت الأولى في الثانية.

ويجوز الإعلال ـ وهو مرجوح ـ فتقول: مَغْزِيٌّ، ومَدْعِيٌّ، وذلك بقلب الواو الثانية ياء حملاً على الفعل المبني لما لم يسم فاعله؛ لأن واوه تقلب ياء، لتطرفها إثر كسرة، مثل: دُعِيَ، ثم قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة. ثم أدغم، وكسرت الضمة لمناسبة الياء.

والثامن من مواضع قلب الواو ياء: أن تكون الواو لاماً لجمع تكسير على وزن (فُعُول) ـ بضم فضم ـ نحو: عصا، وجمعها: عُصِيّ. ودلو، وجمعها: دُلِيّ. والأصل: عُصُووٌ، ودُلُووٌ. فاجتمع واوان ـ واجتماعهما ثقيل ـ الأولى زائدة في الجمع، والثانية أصلية وهي لام الكلمة. فقلبت الأخيرة ياء، ثم الأولى، لاجتماعها مع الياء، وأدغمتا ـ على القاعدة ـ وكسر ما قبل الياء لتصح. فصارتا: عُصِيٌّ، ودُلِيٌّ. ويصح كسر أولهما للتخفيف؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثقل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَوْا۟ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ﴾ [الشعراء: ٤٤] وقد أجاز بعض النحاة التصحيح في (الفعول) إذا كان جمعاً. ولكن الأرجح الإعلال(١).

فإن كان (فُعُول) مفرداً فالأرجح التصحيح وعدم القلب، نحو: عُتُوّ. وهو مصدر: عتا يعتو، وأصله: عُتُوْو، بوزن (فُعُول). فأدغمت الواو الزائدة ـ وهي الأولى ـ بلام الكلمة ـ وهي الواو الثانية ـ فلم تقلب، وهذا كثير في المفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣].

وقد جاء الإعلال في قوله تعالى عن زكريا عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨] وأصله: عُتُوْوٌ. مثل قعود وجلوس(٢). فحصل فيه قلب الواو الثانية ياء؛ لأن واو فعول زائدة ساكنة فلم يعتدَّ بها، فكأن الواو الأخيرة وَلِيَتْ ضمة فقلبت ياء، فاجتمعت مع الواو فقلبت ياء، ثم أدغمت الياء في الياء(٣).

(١) انظر: «شرح المفصَّل» لابن يعيش (١٠/ ١١٠).
(٢) هذا على أنه مصدر وقيل: جمع تكسير.
(٣) هذا على أحد الأقوال، وانظر: «مفردات الإبدال والإعلال في القرآن» ص(١٨٢).

الموضع التاسع من مواضع قلب الواو ياء: أن تكون الواو عيناً لجمع تكسير على وزن (فُعَّل) صحيح اللام. مع عدم وجود فاصل بين العين واللام، نحو: صُيَّم ونُيَّم، جمع صائم ونائم، وأصلهما: صُوَّم، ونُوَّم، بواو قبلها ضمة، فعدل عن الواو إلى الياء لخفتها، والأكثر فيه التصحيح، فتقول: صُوَّم ونُوَّم.

فإن لم تكن اللام صحيحة لم يصح القلب، نحو: غُوَّىً، جمع: غاوٍ. وأصله: غُوَّيٌ. على وزن: فُعَّل؛ كُركَّع وسُجَّد، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان هما: هذه الألف والتنوين، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين، وهذا الإعلال خاص بالوصل دون الوقف.

كما يجب التصحيح إن فُصلت العين من اللام بوجود ألف؛ لبعد العين حينئذ من الطرف، نحو: صُوَّام ونُوَّام. وشذَّ: نُيَّام، وصُيَّام، بقلب الواو ياء.

وإلى هذه المواضع الثلاثة أشار **بقوله**: (وصحح المفعول من نحو عدا... إلخ) أي: صحح اسم المفعول المبني من (فَعَل) المفتوح العين المعتل اللام بالواو (نحو عدا) إن تحريت الأجود، فقل فيه: معدُوّ (وأعلل) أي: بقلب الواو ياء إن لم تقصد الأجود، فقل فيه: معدِيّ.

وقوله: (وأعلل اَن لم) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى اللام، وحذف الهمزة.

ولما ذكر المفتوح فُهِمَ منه أن المكسور بخلاف ذلك، وأن الصحيح فيه الإعلال، كما تقدم. وأما المعتل بالياء، مثل: مرمي، من رمى. فإنه يجب إعلاله. وقد مضى ذكره في باب «النسب»، فلذا تركه هنا.

أما الموضع الثامن: فقد ذكره **بقوله**: (كذاك ذا وجهين جا الفعول... إلخ) أي: إن الاسم الذي على وزن (فعول) وهو واوي اللام

جاء فيه عن العرب وجهان: التصحيح والإعلال، سواء كانت الواو لام جمع أو مفرد، وقوله: (ذا وجهين) حال ـ من الفُعُول ـ مؤكدة. **وقوله**: **(لام جمع)** حال من الواو. **وقوله**: **(يَعِن)** أصلها: يعِنُّ بالتشديد؛ أي: يظهر. وخُفِّفَ للوزن. **وقوله**: **(جا)** بالقصر، للضرورة.

وظاهر كلامه التسوية بين (فعول) المفرد والجمع في جواز الوجهين، وأنهما على حد سواء في الكثرة، مع أن الأرجح في الجمع الإعلال، وفي المفرد التصحيح، كما مضى. وهو الذي صرح به في الكافية، في قوله:

ورُجِّح الإعلال في جمعٍ وفي مفردٍ التصحيحُ أولى ما اقْتُفِي(١)

أما الموضع التاسع: فقد ذكره **بقوله**: **(وشاع نحو نُيِّمٍ في نُوَّمِ... إلخ)** أي: شاع وكثر في جمع التكسير الواوي العين الذي على وزن (فُعَّل) الإعلال بقلب واوه ياءً، نحو: (نُيَّم) في (نُوَّم) وهذا إذا لم يكن قبل لامه ألف، فإن كان قبل لامه ألف، وجب التصحيح. وشذ الإعلال، نحو: **(نُيَّام)**، ومعنى: **(نُمي)** أي: نسب الحكم بالشذوذ لأهل هذا الفن.

(١) «الكافية» (٤/ ٢١٤٥).

فَصْلٌ

١ ـ إبدال الواو والياء تاء
٢ ـ إبدال تاء الافتعال طاء
٣ ـ إبدال تاء الافتعال دالاً

٩٨٦ ـ ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي (ٱفْتِعَالٍ) أُبْدِلَا ... وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: (ٱئتَكَلَا)

٩٨٧ ـ طَا تَا (ٱفْتِعَالٍ) رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ ... فِي (ٱدَّانَ) وَ(ٱزْدَدْ) وَ(ٱدَّكِرْ) دَالًا بَقِي

هذا الفصل عقده ابن مالك لثلاثة أنواع من الإبدال. وهي:

الأول: إبدال الواو والياء تاءً.

فتبدل الواو والياء تاءً إذا وقعا فاءً لفعل على وزن (افتعل) أو أحد مشتقاته؛ كالمضارع والأمر واسم الفاعل، بشرط ألا يكون أصلهما همزة.

ومثال ذلك: أن يُبْنَى صيغة على وزن (افتعل)[1] ـ مثلاً ـ من الفعل الماضي: وَصَفَ، أو يَسِرَ[2]. فيقال: اوتصف، ايتسر. ثم تقلب الواو والياء تاء، ثم تدغم في التاء الموجودة، فتصير: اتّصف، اتّسر. ويقال في المضارع قبل القلب: يوتصف، ييتسر. وبعد القلب والإدغام: يتَّصف، يتَّسر.. وهكذا باقي المشتقات.

فإن كان أحدهما مبدلاً من همزة لم يجز القلب ـ في أشهر اللغات ـ فلا تقلب الياء تاء في مثل: اِيتكل. وهي صيغة (افتعل) من الأكل؛ لأن هذه الياء أصلها همزة ساكنة هي فاء الكلمة، فقلبت ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة.

ولا تقلب الواو تاء في مثل: اوْتُمن؛ لأن هذه الواو مبدلة من

(١) انظر: معاني (افتعل) في «الممتع» لابن عصفور (١/ ١٩٢)؛ «المغني في تصريف الأفعال» ص(١٢٦).

(٢) يَسِرَ الأمر ييسر من باب: تَعِبَ. ويَسُرَ من باب: قَرُب فهو يسير؛ أي: سهل.

الهمزة الثانية، التي وقعت بعد ضمة، إذ الأصل: أُؤْتُمِن. فقلبت الثانية واواً لوقوعها بعد نظيرتها المضمومة.

وفي هذا **يقول ابن مالك**: **(ذو اللين فا تا في افتعال أبدلا... إلخ)** والمراد بذي اللين: حرف العلة وهو الواو أو الياء. وتقدير البيت: ذو اللين أبدل تاء حال كونه فاءً كائناً في افتعال. **(وشذ)** هذا الإبدال **(في ذي الهمز)** أي: صاحب الهمز، والمراد الحرف المبدل من همزة؛ كقولهم في (ايتكل): اتَّكل بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء.

النوع الثاني: إبدال تاء الافتعال طاءً.

إذا وقعت تاء (الافتعال) ـ ومشتقاته ـ بعد حرف من حروف الإطباق[1] وهي: الصاد والضاد، والطاء والظاء، وجب إبداله طاء. فإذا أريد بناء صيغة على وزن: افتعل ـ مثلاً ـ من: صحب، أو ضرب، أو طلع، أو ظلم، قيل: اصتحب، اضترب، اطتلع، اظتلم، ثم تقلب التاء طاء، فيقال: اصطحب، اضطرب، اطّلع ـ بإدغام الطاءين ـ اظطلم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾﴾ [مريم: ٧٨] وقوله تعالى عن فرعون: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٧].

٣ ـ النوع الثالث: إبدال تاء الافتعال دالاً.

إذا وقعت تاء (الافتعال) ومشتقاته بعد الدال والذال والزاي، قلبت دالاً. فإذا أريد بناء صيغة على وزن (افتعل) ـ مثلاً ـ من: دعا، ذكر، زَحَم. قيل: ادتعى، اذتكر، ازتحم. ثم تقلب التاء دالاً، فيقال: ادعى ـ بإدغام الدال في الدال وجوباً ـ اذدكر. ويصح قلب الذال دالاً لتقاربهما في المخرج، وإدغامها في الدال الأصلية، فيقال: ادَّكر. ويقال في الثالث: ازدحم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ

(١) سميت بذلك؛ لأن اللسان يطبق بأعلى الفم إذا نطق بها. وبعضها أقوى من بعض، فالطاء أقواها، وأضعفها الظاء، والصاد والضاد متوسطتان في الإطباق.

بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٍ ١٧﴾ [القمر: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأۡكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمۡۚ﴾ [آل عمران: ٤٩] وأصله: تذتخرون ـ من الذُّخْر ـ فجرى فيه الإبدال بقلب التاء دالاً، فصار (تَذْدَخِرون) ثم قلبت الذال دالاً، وأدغمت الدال في الدال.

وإلى هذين النوعين أشار **بقوله**: **(طا تا افتعال رُدَّ... إلخ)** أي: رُدَّ ـ بمعنى: صُيِّر ـ تاء الافتعال طاء **(إثر مُطْبَقِ)** أي: بعد حرف من حروف الإطباق.

وقوله: **(في ادان وازدد وادّكر دالاً بقي)** أي: إن تاء الافتعال صار دالاً في مثل: ادان. وازدد، وادكر؛ أي: إذا وقعت التاء بعد هذه الأحرف وهي ـ الدال والزاي والذال..

فَصْلٌ

مواضع الإعلال بالحذف

٩٨٨ ـ فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَ(وَعَدْ) إِحْذِفْ، وَفِي كَ(عِدَةٍ) ذَاكَ ٱطَّرَدْ

٩٨٩ ـ وَحَذْفُ هَمْزِ (أَفْعَلَ) ٱسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

٩٩٠ ـ (ظِلْتُ)وَ(ظَلْتُ)فِي(ظَلِلْتُ)ٱسْتُعْمِلَا وَ(قِرْنَ) فِي (ٱقْرِرْنَ) وَ(قَرْنَ) نُقِلَا

هذا الفصل عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ للإعلال بالحذف. وهو تأثير يصيب الحرف في حالات معينة يؤدي إلى حذفه من الكلمة.

ويكون الإعلال بالحذف قياساً مطرداً في المسائل الآتية:

١ ـ إذا كان الفعل الماضي معتل الفاء بالواو، وجب حذفها في المضارع، والأمر، والمصدر إذا كان بالتاء، وهو لغير الهيئة بشرط أن تكون العين مفتوحة في الماضي مكسورة في المضارع(١)، مثل: وعد. مضارعه: يَعِدُ، وأصله: يَوْعِد. فحذفت الواو لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة، وهما ضدان للواو، والواقع بين ضديه مستثقل، وحُمِلَ غيرهن عليه، مثل: أعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ، والأمر، نحو: عِدْ. والمصدر، نحو: عدة. وعوض عنها فيه تاء التأنيث وجوباً.

المسألة الثانية: الهمزة الزائدة في أول الماضي الرباعي، فإنها تحذف في المضارع واسم الفاعل واسم المفعول، نحو: أَكْرَمَ، يُكْرِمُ، مُكرِم، مُكرَم، بحذف الهمزة، والأصل: يُؤَكرِمُ؛ لأن أحرف الماضي توجد في المضارع بعد زيادة حرف المضارعة، وهكذا الباقي..، وعلة

---

(١) أما حذف الفاء في نحو، يضَع، ويهَب، ويدَع، ونحوها مع أن العين مفتوحة في المضارع فلأن الكسرة مقدرة؛ لأن الأصل فيها كسر العين، ثم فتحت لأجل حرف الحلق تخفيفاً، فكان الكسر فيها مقدراً.

الحذف ـ هنا ـ استثقال الجمع بين همزتين، وحُمِلَ على ذي الهمزة أخواته من حروف المضارعة واسما الفاعل والمفعول.

المسألة الثالثة: إذا كان الماضي ثلاثيّاً مكسور العين، وعينه ولامه من جنس واحد، مثل: ظلَّ(١). وأصله: ظلِلَ، جاز فيه ثلاثة أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك كتاء الضمير أو نونه، وهي:

١ ـ إبقاء الفعل على حاله مع فك إدغامه، فتقول: ظَلِلْتُ، وظَلِلْتَ. . .

٢ ـ حذف عينه ـ وهي اللام الأولى ـ دون تغيير آخر، نحو: ظَلْتُ، ظَلْتَ، قال تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

٣ ـ حذف عينه مع نقل حركتها ـ وهي الكسرة ـ إلى فاء الكلمة، نحو: ظِلْتُ، ظِلْتَ.

فإن كان الماضي مفتوح العين وجب إبقاؤه على حاله مع فك الإدغام، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِىۖ﴾ [سبأ: ٥٠] وهو من الضلال ضد الاهتداء. وأصله: ضَلَّ. من باب «ضَرَبَ».

وإن كان الفعل ـ الذي عينه ولامه من جنس ـ مضارعاً أو أمراً واتصلت بهما نون الإناث جاز لك فيهما وجهان:

١ ـ إبقاؤهما دون تغيير مع فك الإدغام وجوباً. فتقول: النسوة يَقْرِرْنَ. واقْرِرْنَ يا نسوة.

٢ ـ حذف عين الكلمة ونقل حركتها ـ وهي الكسرة ـ إلى الفاء وذلك للتخفيف، فتقول: النساء يَقِرْنَ. وقِرْنَ يا نسوة.

وقد سمع فتح القاف، فقد قرأ نافع وعاصم ـ من السبعة ـ: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] ـ بفتح القاف ـ فعل أمر من قَرِرْتُ بالمكان

(١) ظل يعمل كذا. . .؛ أي: عمل طوال النهار دون الليل.

أَقَرُّ به. بكسر الماضي وفتح المضارع، وهي لغة حكاها الكسائي، لكنها لغة قليلة، واللغة المشهورة: قرَّ في المكان يَقِرُّ. بكسر المضارع، والأمر (قِرْنَ) بكسر أوله ـ كما تقدم ـ، وعليه قراءة السبعة عدا من ذُكر[1].

وإلى مواضع الإعلال بالحذف أشار **بقوله**: (فا أمر أو مضارع من كوعد احذف... إلخ) أي: احذف فاء الكلمة في الفعل المضارع وفعل الأمر إذا كان الماضي، مثل: (وعد) ثلاثيّاً واوي الفاء مفتوح العين، ومكسورها في المضارع. فاستغنى بالمثال عن ذكر الشروط. **وقوله**: (وفي كعدة ذاك اطرد) أي: اطرد ذلك الحذف ـ وهو حذف الفاء ـ في مصدر الفعل المذكور وعُوض عنها تاء التأنيث آخراً. وفهم ذلك من المثال.

ثم ذكر الموضع الثاني **بقوله**: (وحذفُ همز أفعل استمر... إلخ) أي: اطرد حذف همزة (أفعل) من مضارعه. واسمي فاعله ومفعوله، وهما المراد **بقوله**: (وبِنْيَتَي متصف) تثنية بِنْية بمعنى الصيغة؛ أي: صيغتي شخص متصف. والمراد بهما صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول؛ لأنهما تدلان على ذات متصفة بمعنى من المعاني على جهة القيام به أو الوقوع عليه.

ثم ذكر الموضع الثالث **بقوله**: (ظِلْتُ وظَلْتُ... إلخ) أي: إن (ظِلْتُ) بكسر الظاء المشالة (وظَلْتُ) بفتحها. استعملا في (ظَلِلْت) وهو كل فعل ثلاثي مضاعف مكسور العين، مسند إلى الضمير المتحرك، فالأوجه ثلاثة: الحذف دون تغيير، والحذف مع النقل، والإتمام، والألف في **قوله**: (استعملا) للتثنية.

وقوله: (وقِرْنَ في اقْرِرْن) أشار به إلى أنه إذا كان الفعل أمراً ـ ومثله المضارع ـ واتصل به نون الإناث فقد استعمل: قِرْنَ. ـ بكسر القاف ـ على حذف عين الكلمة وهي الراء الأولى بعد نقل حركتها إلى

(١) انظر: «الكشف» لمكي (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨)؛ «التصريح» (٢/ ٣٩٧).

الفاء. وهو يشير إلى الوجه الثاني المتقدم. وأما الأول فيؤخذ من **قوله**: (فِي اقْرِرْنَ).

وقوله: (وقَرْنَ نُقِلَا) أي: إنه نقل فتح القاف، وهذا إشارة إلى قراءة نافع وعاصم، وأفاد قوله: (نقلا) أنه لا يطرد. ويفهم من كلامه أن الكسر مطرد. وقد صرح به في «الكافية»[1].

(١) «شرح الكافية الشافية» (٤/ ٢١٦٩).

الْإِدْغَـــامُ

شـــروط الإدغام

٩٩١ ـ أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ٱدْغِمْ لَا كَمِثْلِ: (صُفَفِ)
٩٩٢ ـ وَ(ذُلُلٍ)، وَ(كِلَلٍ)، وَ(لَبَبِ) وَلَا كَ(جُسَّسٍ)، وَلَا كَ(ٱخْصُصَ ٱبِي)
٩٩٣ ـ وَلَا كَ(هَيْلَلَ)، وَشَذَّ فِي (أَلِلْ) وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

الإدغام: إدخال الحرف الأول في الحرف الثاني بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً.

والإدغام له صورة واحدة، وهي سكون الحرف الأول وتحريك الثاني، ليتحقق التشديد، فإن تحرك الأول وسكن الثاني فلا إدغام، نحو: حَلَلْتُ.

والإدغام يكون بين المتماثلين والمتقاربين. وقد اقتصر ابن مالك على المتماثلين؛ لأنه هو اللائق بالتصريف. وأما بحث القراء فهو أعم.

وفائدة الإدغام: التسهيل والتخفيف؛ لأن النطق بالأحرف المتماثلة أو المتقاربة وفصلها عن بعضها وإظهار كل منها ثقيل على اللسان، فخفف بالإدغام، فينطق المتكلم بحرفين من مخرج واحد، دفعة واحدة، بحيث يصيران حرفاً مشدداً[(١)].

فإذا اجتمع حرفان متماثلان متحركان وجب إدغام الأول في الثاني بأحد عشر شرطاً:

١ ـ أن يكون الحرفان في كلمة واحدة، مثل: شدَّ، ملَّ، حَبَّ.

والأصل: شدَدَ ـ بالفتح ـ مَلِلَ ـ بالكسر ـ حَبُبَ ـ بالضم ـ.

(١) انظر: «الخصائص» لابن جني (٢/ ١٣٩، ١٤٠).

فإن كانا في كلمتين، مثل: جَعَلَ لَكَ. كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

٢ ـ ألا يكون الحرف الأول في صدر الكلمة، مثل: دَدَنٍ[(١)] فيمتنع الإدغام، إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة، فقد تدغم بعد مدة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾ [البقرة: ٢٦٧] أو حركة كقوله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨] وكذا الفعل الماضي إذا اجتمع في أوله تاءان، وسيأتي ذلك إن شاء الله.

وهذا الشرط لم يذكره ابن مالك في «الألفية»، ولعله تركه لوضوحه. وذكره في «الكافية» وغيرها[(٢)].

٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ: ألا يكونا في اسم على وزن (فُعَل) ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ مثل: دُرَر، وصُفَف: جمع صُفَّة[(٣)]. أو (فُعُل) ـ بضمتين ـ مثل: سُرُر، وذُلُل: جمع ذلول[(٤)]. أو (فِعَل) ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ مثل: لِمَم، وكِلَل، جمع لِمَّة[(٥)] وكِلَّة[(٦)]. أو (فَعَل) ـ بفتحتين ـ مثل: طَلَل[(٧)]، ولَبَب[(٨)].

فيمتنع الإدغام في جميع ما ذكر.

٧ ـ ألا يكون أول المثلين مدغماً فيه حرف قبله، مثل: قَرَّرَ، وجُسَّسٍ جمع: جاس[(٩)]. فيمتنع الإدغام؛ لأن الحرف الأول من المتحركين أُدغم في حرف قبله.

---

(١) الددن: اللعب واللهو.
(٢) «شرح الكافية» (٤/٢١٧٦)، «المساعد على تسهيل الفوائد» (٤/٢٥٣).
(٣) الصفة: هي الظلة كالسقيفة.
(٤) الذلول: هو البعير الذي سهل قياده.
(٥) اللمة: بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الأذن.
(٦) الكِلَّة: بكسر الكاف وتشديد اللام، الستر الرقيق يخاط كالبيت، يتقى به من البعوض، وهو المسمى الناموسية.
(٧) الطلل: ما شخص وارتفع من آثار الديار.
(٨) اللبب: موضع القلادة من الصدر، وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاستئخار.
(٩) اسم فاعل من جَسَّ الشيء إذا لمسه. أو جسَّ الخبر إذا فحص عنه.

٨ ـ ألا تكون حركة الحرف الثاني حركة عارضة، مثل: اكففِ الشّرّ، واخصصَ ابي، والأصل: اكففْ، واخصصْ؛ لأن كلاً منهما فعل أمر مبني على السكون، وحرك الأول بالكسر لالتقاء الساكنين، وفي الثاني نقلت حركة الهمزة وهي الفتحة إلى الصاد، فلما كانت الحركة في المثالين عارضة، صار الحرف كأنه ساكن، ولا إدغام عند سكون ثاني المثلين.

٩ ـ ألا يكون الحرفان في وزن ملحق بغيره، مثل: هَيْلَلَ[(١)]. فإنه ملحق بـ(دَحْرَجَ). فيمتنع الإدغام؛ لأننا لو أدغمنا الحرفين لفات الغرض من الإلحاق.

١٠ ـ ألا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذاً، فلا يجوز فيه الإدغام، كما لا يفك غيره قياساً عليه، وهي ألفاظ محفوظة. منها: ضَبِبَتِ الأرض: إذا كثر ضِبَابُها، وأَلِلَ السقاء[(٢)]: إذا تغيرت رائحته، وبَحِحَ الرجل: إذا أخذته بُحَّةٌ[(٣)].

١١ ـ وأما الشرط الحادي عشر فسيأتي ذكره ـ إن شاء الله تعالى ـ في كلام الناظم.

وإلى هذه الشروط ـ عدا الثاني منها ـ أشار **بقوله**: **(أول مثلين محركين في كِلْمة ادغم...** إلخ) أي: أدغم أول المثلين المتحركين (في كِلْمة) بكسر الكاف وسكون اللام. وهذا الشرط الأول. ثم ذكر سبعة شروط عن طريق المثال ـ كما تقدم ـ **وقوله**: **(كَهَيْلَلَ)** بفتح اللام الثانية على أنه فعل، وجاء بكسرها مع التنوين.

وأشار **بقوله**: **(وشذ في أَلِلْ ونحوه فكٌّ...** إلخ) إلى الشرط العاشر، وهو أن هناك ألفاظاً منقولة عن العرب شذ فيها الفك، والقياس الإدغام، فهذه تحفظ، ولا يقاس عليها.

* * *

(١) هيلل: أي أكثر من قول: لا إله إلا الله.
(٢) وعاء من جلد يكون للماء واللبن.
(٣) البُحَّة: خشونة وغِلَظٌ في الصوت. يقال: رجل أَبَحُّ، وامرأة بحَّة وبَحَّاء.

٩٩٤ ـ وَ(حَيِيَ) ٱفْكُكْ وَٱدَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى) وَ(ٱسْتَتَرْ)

المسائل التي يجوز فيها الفك والإدغام

لما ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ ما يجب فيه الإدغام، ذكر المسائل التي يجوز فيها الفك والإدغام، وهي ثلاث مسائل:

١ ـ إذا لزم تحريك ثاني المثلين

المسألة الأولى: إذا كان الحرفان المتماثلان يلزم تحريك ثانيهما، مثل: حَيِيَ وعَيِيَ[(١)]. وإنما لزم تحريك ثاني الياءين؛ لأن كلّاً منهما فعل ماض مبني على الفتح الظاهر. فيجوز فيهما الإدغام لوجود مثلين تحرك ثانيهما. فتقول: حيَّ وعيَّ. ويجوز الفكّ؛ لأن حركة الثاني كالعارضة، بجامع عدم اللزوم في جميع التصاريف، فتقول: حَيِيَ وعَيِيَ. وقد قرأ نافع وأبو بكر والبَزّي بياءين ظاهرتين في قوله تعالى: ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] وقرأ الباقون بياء واحدة مشددة مفتوحة[(٢)].

فإن كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الإدغام اتفاقاً؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٤٠﴾﴾ [القيامة: ٤٠]؛ لأن حركة الياء الثانية تزول بزوال الناصب.

٢ ـ إذا اجتمع في الفعل تاءان

المسألة الثانية: إذا اجتمع في الفعل تاءان، إما في أوله، نحو: تتجلى وتتابع، أو في وسطه، نحو: اقتتل واستتر.

فإن كانت التاءان في أوله: فالقياس الفكّ لتصدر المثلين. فإن كان الفعل ماضياً، نحو: تتابع، جاز الإدغامُ للتخفيف، واجتلابُ همزة الوصل فتقول: اتّابع.

وإن كان مضارعاً، نحو: تتجلى. جاز فيه الإدغام ـ أيضاً ـ للتخفيف. فيسكن أوله ويؤتى بهمزة الوصل، للتوصل بها إلى النطق بالتاء الساكنة للإدغام، فتقول: اتّجلى. وهذا ما ذكره ابن مالك في «شرح الكافية»[(٣)]. والذي ذكره غيره من النحاة أن هذا النوع لا يدغم

---

(١) عيي بالأمر وعن حجته يعيا عيا من باب تعب: عجز عنه.
(٢) انظر: «الكشف» (١/ ٤٩٢).
(٣) (٤/ ٢١٨٥).

في حال الابتداء، لئلا يلزم اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في أول المضارع. بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، كما سيأتي إن شاء الله، وإنما يدغم في حال الوصل، لعدم الاحتياج إلى اجتلاب الهمزة إذا وقع المضارع بعد متحرك أو حرف لين؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، فقد قرأ البَزّي بتشديد التاء فيهما على الإدغام في كل ما أصله تاءان، وحذفت واحدة من الخط[(١)].

وإن كانت التاءان في وسط الفعل، نحو: اقْتَتَلَ واسْتَتَرَ. فالقياس ـ أيضاً ـ الفك؛ لسكون ما قبل المثلين. ويجوز الإدغام فتقول: قَتَّل وسَتَّر، بنقل حركة التاء الأولى إلى فاء الكلمة، وحذف همزة الوصل، للاستغناء عنها بحركة ما بعدها، ثم الإدغام. وتقول في المضارع: يَقَتِّل ويَسَتِّر، بفتح حرف المضارعة، لئلا يلتبس بمضارع (فَعَّل) فإنه بضم أوله، نحو: عَلَّم يُعَلِّم.

وإلى هاتين المسألتين أشار **بقوله**: (وحَيِيَ افكك... إلخ) أي: إن (حَيِيَ) ونحوه مما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما يجوز فيه الفك والإدغام (دون حذر) أي: لا تخش بأساً في واحد منهما؛ لوروده، كما تقدم.

وقوله: (وادّغم) بفتح الدال مع التشديد. فعل أمر من (ادّغمَ) بتشديد الدال، وهذه المسألة الأولى. وأشار إلى الثانية **بقوله**: (كذاك) أي: يجوز الوجهان إذا كان المثلان تاءين، إما في الأول كـ(تتجلى)، أو في الوسط كـ(استتر). وأما المسألة الثالثة فسيأتي ذكرها إن شاء الله.

* * *

إذا اجتمع في أول المضارع تاءان

٩٩٥ ـ وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيهِ عَلَى تَا كَـ(تَبَيَّنُ الْعِبَرْ)

إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف إحداهما، نحو: تتقدمُ، تتكلمُ. فتقول: تَقَدَّمُ، تَكَلَّمُ. وعلة ذلك لئلا يتوالى مثلان

(١) انظر: «الكشف» (١/ ٣١٤).

مع تعذر الإدغام الذي يحوج إلى زيادة همزة الوصل. وهي لا تكون في المضارع، فعدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين.

وهذا الحذف كثير جدّاً. وجاء في القرآن في مواضع كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الليل: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

وهذا معنى **قوله**: (وما بتاءين ابتدي قد يُقْتصر... إلخ) أي: وما بدئ من الأفعال بتاءين فقد يقتصر فيه على إحداهما وتحذف الأخرى، مثل: تَبَيَّنُ العِبرُ، بفتح الياء التحتانية وتشديدها. مضارع مرفوع، والأصل: تَتَبيَّنُ و(العِبَرُ) فاعل مرفوع، وهي جمع عِبرة ـ بكسر المهملة فيهما ـ بمعنى: الاتعاظ والتذكر. وقد أطلق نوع الفعل في قوله: (وما بتاءين) لكنه أفاد بالمثال أن المراد به المضارع؛ لأنه هو الذي يتعذر فيه الإدغام إذا كانت التاءان في أوله. بخلاف الماضي كما تقدم. والتقليل في قوله: (قد يُقتصر) إنما هو بالنسبة إلى عدم الحذف. وإلا فهو كثير جدّاً، كما تقدم[(١)].

* * *

١ ـ الشرط الحادي عشر من شروط الإدغام

٢ ـ المسألة الثالثة مما يجوز فيه الفك والإدغام

٩٩٦ ـ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ   لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ ٱقْتَرَنْ

٩٩٧ ـ نَحْوُ: (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي   جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

٩٩٨ ـ وَفَكُّ (أَفْعِلْ) فِي التَّعَجُّبِ ٱلْتُزِمْ   وَٱلْتُزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمّْ)

ذكر ابن مالك رحمه الله ـ هنا ـ الشرط الحادي عشر من شروط وجوب الإدغام، وهو ألا يعرض سكون ثاني الحرفين المتماثلين، إما لاتصاله بضمير رفع، وإما لجزم أو شبهه.

(١) انظر: «المغني» ص(٨٧٨) «حذف تاء تتفعَّل وتتفاعل في القرآن الكريم» للدكتور: أحمد هريدي

أما الأول: فإنه إذا اتصل بالفعل المُدْغَمِ عَيْنُهُ في لامه ضميرُ رفع سُكِّنَ آخره للبناء، وحينئذ يجب الفك، ولا يجوز الإدغام، لما تقرر أن الحرف الثاني المدغم فيه لا يكون إلا متحركاً، نحو: حلَّ؛ فإذا أسند إلى الضمير قيل فيه: حَلَلْتُ، وحَلَلْنا، والبنات حَلَلْنَ، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى﴾ [سبأ: ٥٠] وقوله تعالى: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

أما الثاني: فإن هذا المضارع الذي أدغمت عينه في لامه إذا دخل عليه جازم جاز فيه الفك وجاز الإدغام، للتخفيف. وكذا فعل الأمر المبني على السكون؛ لأن حكمه حكم المضارع المجزوم، فتقول في الفك: حللت البلد وأخي لم يَحْلُلْ. وتقول في الأمر: احْلُلْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١]، قرأ الكسائي ـ من السبعة ـ بضم اللام الأولى، وقرأ الباقون بكسرها[1]. ومنه ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦]، وقوله تعالى: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقوله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، والفك لغة أهل الحجاز. وهو الغالب في القرآن، وتقول في الإدغام: لم يَحُلَّ، وتقول في الأمر: حُلَّ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤]، فقد قرأ نافع وابن عامر (من يرتدد) بالفك، وقرأ الباقون (من يرتدَّ) بدال واحدة مفتوحة مشددة[2]. وهذه هي المسألة الثالثة مما يجوز فيه الفك والإدغام.

ويستثنى من ذلك شيئان: «أفْعِل» في التعجب، و«هَلُمَّ» فإنهما

(١) انظر: «الكشف» (٢/ ١٠٣).
(٢) انظر: «الكشف» (١/ ٤١٢، ٤١٣).

بمعنى فعل الأمر[١]. فأما (أَفْعِل) فإنه يجب فيه الفك، ولا يجوز الإدغام، نحو: أحبب إلى الله تعالى بالمحسنين، وأشدد ببياض وجوه المتقين. وأما (هَلُمَّ). فقد التزموا إدغامه. فلا يجوز فيه الفك.

وهذا معنى **قوله**: (وفُكَّ حيث مدغم فيه سكن... إلخ) ولفظة: (فُكَّ) بضم الفاء فعل أمر ومفعوله محذوف؛ أي: فُكَّ الإدغامَ من المضاعف وجوباً، ويحتمل أنه ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، ونائب الفاعل يعود لذلك المحذوف.

والمعنى: فُكَّ الإدغام من الفعل المدغم عينه في لامه إذا سكن آخره، لاقترانه بضمير رفع، لئلا يلتقي ساكنان، نحو: حللتُ المكان الذي حللتَه، وهذا هو الشرط الحادي عشر، كما تقدم.

وأشار **بقوله**: (وفي جزم وشبه الجزم تخيير قُفي) أي: وفي هذا المضارع المضاعف المجزوم، وشبهه وهو الأمر، تخيير بين الفك والإدغام لورود كل منهما، وهذا في أصل الجواز. وإلا فإن الفك هو الغالب في القرآن، كما تقدم، وقوله: (قُفي) بالبناء للمجهول؛ أي: تُبع. والأصل: تخيير متبوع.

ثم ذكر ما يستثنى **فقال**: (وفَكُّ أَفْعِل في التعجب التُزِمْ) أي: لئلا تتغير صيغته المعهودة. فيلزم فيه الفك، ولا يجوز الإدغام. (والتُزِم الإدغام أيضاً في هَلُمْ) بالإجماع. فلا يقال: هَلْمُمْ ـ بالفك ـ. . . والله أعلم.

---

(١) هذا على قول الحجازيين بأن (هَلُمَّ) اسم فعل أمر. وأما على قول التميميين إن (هَلُمَّ) فعل أمر حقيقة فالأمر ظاهر. وأما استثناء (أفعل)، فهو بالنظر لصورته. وإلا ليس أمراً حقيقة، بل هو فعل ماض جاء على صورة الأمر على المشهور، كما تقدم في «التعجب».

٩٩٩ ـ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ   نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ ٱشْتَمَلْ

١٠٠٠ ـ أَحْصَىٰ مِنَ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَهْ)   كَمَا ٱقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

١٠٠١ ـ فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى   مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

١٠٠٢ ـ وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ   وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

لما انتهى المصنف ﵀ من نظم ما يتعلق بقواعد النحو والصرف. ويسر الله تعالى له ما استعان الله فيه، أخبر بانتهاء ما قصد جمعه واشتماله على أهم المسائل النحوية، فقال:

١ ـ (وما بجمعه عُنيت قد كَمَل): والفعل: عُني من الأفعال الملازمة للبناء للمجهول. إذا كان معناه: اهتمَّ. وقوله: (قد كَمَل) الأفصح فتح الميم ثم الضم، والكسر أضعف اللغات. ذكره في «المصباح المنير»[(١)]. **وقوله**: (نظماً) تمييز محول عن الفاعل؛ أي: كمل نظمه، ويصح أن يكون حالاً من الهاء في (بجمعه) **وقوله**: (على جلّ المهمات اشتمل) فيه إشارة إلى ما تقدم ذكره في الخطبة من قوله: (مقاصد النحو بها محويه).

٢ ـ **قوله**: (أحصى من الكافية الخلاصة) هذه صفة أخرى للنظم بناءً على أن ضمير (أحصى) يعود على النظم، وجعله السيوطي يعود على الناظم على طريق الالتفات من التكلم إلى الغيبة. و(أحصى) فعل ماض، بمعنى: جمع مختصِراً ـ بكسر الصاد ـ و(الخلاصة) مفعوله، وخلاصة الشيء: ما صفا منه، وتخلص عن الشوائب. والخلاصة

(١) «المصباح المنير» ص(٥٤١).

والنقاوة يرجعان إلى شيء واحد، والمعنى: أن هذا النظم جمع من كتابه (الكافية الشافية) خلاصتها، وترك كثيراً من الأمثلة والخلاف، فجاءت «الألفية» نحو ثلث «الكافية».

وقوله: (كما اقتضى غِنًى بلا خصاصة) الكاف فيه جارة، و(ما) مصدرية، ومعنى (اقتضى): أخذ؛ أي: أحصى هذا النظم الخلاصة إحصاء كاقتضائه الغنى؛ أي: أَخْذِهِ القدرَ المغني من المسائل. وجعل السيوطي الكاف للتعليل[1]، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ورجحه ابن الحاج في «حاشيته على شرح المكودي»[2]؛ أي: إنه أحصى من الكافية الخلاصة لكونها اقتضت وحازت غنى كل طالب (بلا خصاصة) وهو ضد الغنى، وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة.

٣ ـ قوله: (فأحمد الله... إلخ) الفاء للسببية؛ أي: فبسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله. وقد تقدم الكلام في الخطبة على معنى (الحمد)، وعلى **قوله**: (مصلياً) وأنها حال مقدرة. وقد اقتصر الناظم رَحِمَهُ اللهُ على الصلاة على النبي ﷺ دون السلام في مقدمة الألفية وفي خاتمتها. والمطلوب الجمع بينهما، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]. وقد ذكر النووي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (الأذكار) أنه لا يقتصر على أحدهما. وكذا قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في تفسير هذه الآية نقلاً عنه[3]. وقد جمع بينهما الناظم رَحِمَهُ اللهُ في خاتمة «الكافية». **وقوله**: (خير نبيٍّ) بدل من (محمد)، ولا يصح نعتاً ولا عطف بيان، لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً.

٤ ـ قوله: (وآله الغر الكرام البررة) آله: الأظهر أنهم أتباعه على

---

(١) «البهجة المرضية» للسيوطي ص(٢٠١).
(٢) «شرح المكودي» بحاشية ابن الحاج (٢/ ٢٠٩).
(٣) «الأذكار» بشرح ابن علان (٣/ ٣٣١)؛ «تفسير ابن كثير» (٦/ ٤٦٩).

دينه، ويدخل فيهم دخولاً أوليّاً أتباعه من قرابته. وهو معطوف على (محمد)، و(الغرّ) جمع (أغرّ) وهو في الأصل الأبيض الجبهة من الخيل. وكأنه يشير بذلك إلى قوله ﷺ: «**إن أمتي يدعون يوم القيامة غرّاً محجَّلين من أثر الوضوء**»[(١)].

والكرام: جمع كريم. والبررة: جمع بارّ، وصحبه: جمع «صاحب»، مثل: راكب وركب. وحكي عن سيبويه أنه اسم جمع لا مفرد له من لفظه[(٢)]، والمنتخبين: بفتح الخاء المعجمة؛ أي: المختارين. والخيرة: بكسر الخاء وفتح الياء ويجوز تسكينها مصدر أو اسم مصدر بمعنى الاختيار، وصف به مبالغة. قال الجوهري: (والخيرة: الاسم من قولك: اختاره الله. يقال: محمد خِيَرة الله من خلقه. وخِيْرَةُ الله ـ أيضاً ـ بالتسكين..)[(٣)].

وإلى هنا تمَّ ما أردت كتابته على ألفية ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ، وأسأل الله تعالى أن ينفع به، كما نفع بأصله. وأن يرزقنا السداد في القول والعمل. وقد تم الفراغ من مراجعته للطبعة الجديدة عصر الجمعة السادس عشر من شهر جمادى الآخرة، سنة تسع وعشرين وأربعمائة وألف، ثم راجعته مرة ثانية، وفرغت منه الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الخميس منتصف شهر شوال من عام واحد وثلاثين وأربعمائة وألف، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٦)؛ ومسلم (٢٤٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٢) «الصحاح» (١/ ١٦١)؛ «حاشية ابن الحاج» (٢/ ٢١٣).
(٣) «الصحاح» (٢/ ٦٥٢).

فوائد «الجزء الثاني»

الفائدة	الصفحة
١٧ ـ إثبات التعجب لله تعالى	٢٩
١٨ ـ حذف همزة (أفعل) التفضيل	٤٧
١٩ ـ خروج (أفعل) التفضيل عن بابه	٥١
٢٠ ـ تقسيم مفيد للنعت	٥٨
٢١ ـ ترجيح توكيد النكرة	٧٤
٢٢ ـ ترجيح أن عطف البيان يصلح للبدلية	٨١
٢٣ ـ إذا تعدد المعطوف	٨٩
٢٤ ـ إعراب ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾	٩٨، ١٠١
٢٥ ـ الفاء والواو بعد همزة الاستفهام	١٠٢
٢٦ ـ الفرق بين بدل البعض وبدل الاشتمال	١٠٨
٢٧ ـ استعمال (يا) لنداء الله تعالى، وهي للبعيد	١١٤
٢٨ ـ حذف ألف (ابن) كتابةً ونطقاً	١٢٠
٢٩ ـ الضرورة الشعرية	١٢٤
٣٠ ـ دخول نون التوكيد على الفعل الماضي	١٦٨
٣١ ـ لم يأت المضارع بعد (إما) في القرآن إلا مؤكداً بالنون	١٧٠
٣٢ ـ التحقيق في علل الممنوع من الصرف	١٧٩
٣٣ ـ العلامات أو العلل؟	١٨٠
٣٤ ـ عطشان وعطشانة وما في بابهما	١٨٢
٣٥ ـ جميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف إلا سبعة	١٩٧
٣٦ ـ العلمية ووزن (فُعَل) أحسن من العلمية والعدل	٢٠٠
١ ـ (لَنْ) لا تفيد تأبيد النفي	٢٠٩
٢ ـ (حتى) في اللغة. أربعة أنواع	٢١٩
٣ ـ حكم المضارع بعد النفي الواقع بعد استفهام التقرير	٢٢٤
٤ ـ الراجح في جازم المضارع بعد الطلب	٢٣٦

الفائدة	الصفحة
٥ ـ تصحيح مجيء الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً في النثر	٢٤٤
٦ ـ ترجيح جواز الرفع في العطف على الشرط	٢٤٩
٧ ـ أنواع (لو) في اللغة	٢٥٦
٨ ـ معنى (لو) الشرطية	٢٥٧
٩ ـ فائدة الفصل بالظرف في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم . . .﴾	٢٦٧
١٠ ـ كتابة لفظ (مائة)	٢٧٤
١١ ـ حكم العدد (ثمان)	٢٧٦
١٢ ـ حكم العدد إذا كان تمييزه اسم جمع لا مفرد له	٢٧٨
١٣ ـ حكم العدد إذا حذف تمييزه	٢٧٩
١٤ ـ إذا كان للعدد المركب تمييزان	٢٨٠، ٢٨٤
١٥ ـ إعراب (كم)	٢٩٢
١٦ ـ مجيء (كأيِّن) استفهامية	٢٩٤
١٧ ـ مجيء (كذا) كناية عن غير العدد	٢٩٥
١٨ ـ الصفات المختصة بالمؤنث لا تلحقها التاء	٣٠٤
١٩ ـ تعريف الإلحاق. وهل هو سماعي أو قياسي	١٩٧، ٣٢٠
٢٠ ـ آخر عصر الاحتجاج في المدن والبوادي	٣٢٠
٢١ ـ صلاحية جمعي التصحيح للقلة والكثرة	٣٢٧، ٣٢٨
٢٢ ـ تعدد الجموع لبعض المفردات	٣٣٥
٢٣ ـ جمع لفظ (أخ) على إخوة أو إخوان	٣٤٥
٢٤ ـ الصواب جواز جمع (فاعل) على (فواعل) قياساً	٣٤٨
٢٥ ـ وقوع التصغير في القرآن الكريم	٣٥٨
٢٦ ـ تصغير: إبراهيم على (بُرَيْهٍ)	٣٦٩
٢٧ ـ جواز النسب إلى الجمع على لفظه	٣٨٨
٢٨ ـ الوقف على المنصوب بالسكون	٣٩١
٢٩ ـ جواز إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة	٤٠٠
٣٠ ـ أحسن تعريف للزائد من الحروف	٤١٩

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
متن ألفية ابن مالك المتعلق بهذا الجزء	٥
التعجب	٢٩
صيغتا التعجب وتعريف التعجب	٢٩
إعراب صيغ التعجب	٣٠
حذف المتعجب منه	٣١
جمود صيغتي التعجب	٣٢
تأخير معمول فعل التعجب	٣٦
نِعم وبِئس وما جرى مجراهما	٣٨
نعم وبئس فعلان جامدان	٣٨
أنواع فاعل «نعم وبئس»	٣٨
اجتماع التمييز والفاعل الظاهر	٣٩
إعراب (ما) الواقعة بعد (نعم)	٤٠
إعراب المخصوص وحذفه	٤١
ما يجري مجرى «نعم وبئس»	٤٢
استعمال «حبذا ولا حبذا» وأحكامهما	٤٤
أفعل التفضيل	٤٧
ما يصاغ منه وتعريفه	٤٧
أحوال اسم التفضيل	٤٨
حكم تقديم المفضل عليه على (أفعل)	٥٢
رفع اسم التفضيل	٥٤
التوابع والنعت	٥٦
تعريف التابع وأنواعه	٥٦
تعريف النعت	٥٧
أغراض النعت	٥٧
أحكام النعت	٥٨
الأشياء التي ينعت بها	٦٠
حكم النعت إذا تعدد	٦٤

الموضوع	الصفحة

إعراب النعت المقطوع ٦٦
حذف النعت أو المنعوت ٦٧
التوكيد ٦٩
التوكيد المعنوي ٦٩
تعريف التوكيد المعنوي ٦٩
تقوية التوكيد ٧٢
حكم توكيد النكرة ٧٢
توكيد الضمير المتصل ٧٥
التوكيد اللفظي ٧٦
توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع ٧٧
العطف ٧٨
١ ـ عطف البيان ٧٨
تعريف عطف البيان ٧٨
حكم عطف البيان ٧٩
مجيء عطف البيان معرفة أو نكرة ٨٠
٢ ـ عطف النسق ٨٤
حروفه ٨٤
العطف على ضمير الرفع المتصل ٩٧
العطف على الضمير المجرور ٩٩
حذف المعطوف عليه وعطف الفعل على الفعل ١٠٢
عطف الفعل على الاسم والعكس ١٠٤
البدل ١٠٦
تعريف البدل ١٠٦
أقسام البدل ١٠٧
إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر ١١١
الإبدال من اسم الاستفهام ١١٢
إبدال الفعل من الفعل ١١٣
النداء ١١٤
أحرف النداء ١١٤
حذف النداء ١١٥
حكم المنادى ١١٧
فصل: أحكام تابع المنادى ١٢٥

الموضوع	الصفحة
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	١٣١
أسماء لازمت النداء	١٣٥
باب الاستغاثة	١٣٧
الندبة	١٤٠
باب الترخيم	١٤٦
تعريف الترخيم وأقسام الاسم	١٤٦
ما يحذف للترخيم	١٤٨
ترخيم المركب المزجي والإسنادي	١٥٠
كيفية ضبط المنادى المرخم	١٥٠
ترخيم الضرورة	١٥٢
الاختصاص	١٥٤
تعريف الاختصاص والفرق بينه وبين النداء	١٥٤
التحذير والإغراء	١٥٧
أنواع التحذير وحكم كل نوع	١٥٧
الإغراء وأحكامه	١٥٩
أسماء الأفعال والأصوات	١٦١
تعريف اسم الفعل وأقسامه	١٦١
أسماء الأفعال المنقولة	١٦٢
عمل أسماء الأفعال	١٦٤
دخول التنوين على أسماء الأفعال	١٦٥
أسماء الأصوات	١٦٦
نونا التوكيد	١٦٨
١ ـ التوكيد الواجب	١٦٩
٢ ـ التوكيد الممتنع	١٦٩
٣ ـ التوكيد الجائز بكثرة	١٧٠
٤ ـ التوكيد الجائز بقلة	١٧٠
طريقة توكيد الأفعال بالنون	١٧٢
الأحكام الخاصة بنون التوكيد الخفيفة	١٧٥
ما لا ينصرف	١٧٨
تعريف الصرف	١٧٨
الاسم المختوم بألف التأنيث	١٨٠
صيغة منتهى الجموع	١٨٧

الموضوع | الصفحة

ما يلحق بصيغة منتهى الجموع ١٩١
حكم العلم المؤنث على وزن فَعالِ ٢٠٢
صرف الاسم الممنوع من الصرف ٢٠٣
الاسم المنقوص ٢٠٤
صرف الممنوع ومنع المصروف ٢٠٥
إِعْرَابُ الْفِعْلِ ٢٠٨
إعراب المضارع ٢٠٨
١ ـ الرفع ٢٠٨
٢ ـ النصب وأدواته ٢٠٨
١ ـ لن ٢٠٨
٢ ـ كي ٢٠٩
٣ ـ أن المصدرية وحالاتها ٢١٠
إهمال (أنْ) المصدرية ٢١٢
٤ ـ إذنْ الناصبة للمضارع ٢١٣
أحوال (أنْ) المصدرية ٢١٤
١ ـ إظهارها وجوباً ٢١٥
٢ ـ جواز إظهارها واضمارها ٢١٥
٣ ـ وجوب إضمار (أن) ٢١٦
الموضع الأول ٢١٦
الموضع الثاني ٢١٧
الموضع الثالث لوجوب إضمار (أن) ٢١٩
الموضع الرابع لوجوب إضمار (أن) ٢٢١
الموضع الخامس لوجوب إضمار (أن) ٢٢٥
جزم المضارع في جواب الطلب ٢٢٨
حكم جواب الأمر إذا كان الأمر بغير صيغته ٢٣٠
نصب المضارع في جواب الترجي ٢٣١
من مواضع إضمار (أن) جوازاً ٢٣٢
النصب بـ(أنْ) محذوفة في غير المواضع السابقة ٢٣٤
عَوَامِلُ الجَزْمِ ٢٣٦
جزم المضارع وأدواته ٢٣٦
١ ـ ما يجزم مضارعاً واحداً ٢٣٦
٢ ـ ما يجزم فعلين ٢٣٨

الموضوع | الصفحة

١ ـ إنْ ٢٣٩
٢ ـ مَنْ ٢٣٩
٣ ـ ما ٢٤٠
٤ ـ مهما ٢٤٠
٥ ـ أي ٢٤١
٦ ـ متى ٢٤١
٧ ـ أيانَ ٢٤١
٨ ـ أينَ ٢٤٢
٩ ـ إذما ٢٤٢
١٠ ـ حيثما ٢٤٢
١١ ـ أنّى أدوات الشرط تحتاج إلى مضارعين أو ما يحلَّ محلهما أو محلَّ أحدهما ٢٤٣
رفع جواب الشرط ٢٤٥
اقتران جواب الشرط بالفاء أو ما يقوم مقامها ٢٤٧
العطف على جواب الشرط بالفاء أو الواو ٢٤٩
العطف على الشرط بالفاء أو الواو ٢٥٠
حذف فعل الشرط أو جواب الشرط لدليل ٢٥٢
اجتماع الشرط والقسم ٢٥٣
فَصلُ «لَوْ» ٢٥٦
أقسام (لو) الشرطية ٢٥٦
ما تختص به (لو) الشرطية ٢٥٨
من أحكام (لو) الشرطية الامتناعية ٢٥٩
جواب (لو) ٢٦٠
أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا ٢٦٢
أدوات الشرط غير المجازمة ٢٦٢
١ ـ أما الشرطية ٢٦٢
أ ـ معناها ٢٦٢
ب ـ أحكامها ٢٦٢
من الأدوات غير الجازمة ٢٦٤
٢ ـ لولا ٢٦٤
٣ ـ لوما ٢٦٤
الاستعمال الأول لهما وأحكامه ٢٦٤

الموضوع | الصفحة

الاستعمال الثاني لـ(لولا ولوما) وأحكامه وبيان ما يلحق بهما ٢٦٥
الْإِخْبَارُ بالَّذِي والْأَلِفِ وَاللَّام ٢٦٨
كيفية الإخبار عن الاسم بالاسم الموصول ٢٦٨
شروط الاسم المخبر عنه بالاسم الموصول ٢٧٠
كيفية الإخبار عن الاسم بالألف واللام ٢٧٢
الْعَدَدُ ٢٧٤
١ ـ العدد المفرد ٢٧٤
أ ـ حكم العدد من واحد إلى عشرة تذكيراً وتأنيثاً وحكم تمييزه ٢٧٤
ب ـ حكم العدد مائة وألف وحكم تمييزهما ٢٧٤
٢ ـ العدد المركب ٢٧٩
١ ـ حكمه تذكيراً وتأنيثاً ٢٧٩
٢ ـ إعرابه ٢٧٩
٣ ـ العِقْد تعريفه، وحكمه ٢٨٢
٤ ـ العدد المعطوف تعريفه وحكمه ٢٨٢
تمييز العدد المركب ٢٨٤
إضافة العدد المركب ٢٨٤
صوغ العدد على وزن (فاعل) ٢٨٥
١ ـ حكمه تذكيراً وتأنيثاً ٢٨٥
٢ ـ استعمالاته ٢٨٥
بقية استعمالات العدد الذي على وزن (فاعل) ٢٨٨
كَمْ، وَكَأَيِّن، وَكَذَا ٢٩٢
١ ـ «كم» الاستفهامية معناها، حكم تمييزها ٢٩٢
٢ ـ «كم» الخبرية معناها وحكم تمييزها ٢٩٣
٣ ـ كأين معناها وحكم تمييزها ٢٩٤
٤ ـ كذا معناها وحكم تمييزها ٢٩٥
الْحِكَايَةُ ٢٩٧
تعريف الحكاية وأحكامها ٢٩٧
حكاية العلم، وشرطها ٣٠١
التَّأْنِيثُ ٣٠٣
١ ـ علامة التأنيث ٣٠٣
٢ ـ تقدير التاء. وما يستدل به على ذلك ٣٠٣
ما يستوي فيه المذكر والمؤنث ٣٠٤

الموضوع | الصفحة

أوزان ألف التأنيث المقصورة ٣٠٧
أوزان ألف التأنيث الممدودة ٣٠٩
المَقْصُورُ وَالمَمْدُودُ ٣١٢
الاسم المقصور القياسي ٣١٢
الاسم الممدود القياسي ٣١٤
المقصور والممدود السماعيان ٣١٦
كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ المَقْصُورِ وَالمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحاً ٣١٨
كيفية تثنية المقصور ٣١٨
كيفية تثنية الممدود ٣٢٠
كيفية جمع المقصور والممدود جمع تصحيح ٣٢١
حركة العين في جمع المؤنث السالم ٣٢٣
من شروط الإتباع ٣٢٤
حكم ما جاء من جمع المؤنث السالم مخالفاً للقاعدة ٣٢٥
جَمْعُ التَّكْسِيرِ ٣٢٧
١ ـ أوزان جموع القلة ٣٢٧
٢ ـ الاستغناء ببعض أوزان القلة عن الكثرة والعكس ٣٢٧
مفردات أوزان جموع القلة ٣٢٩
الوزن الأول: (أفعُل) ٣٢٩
الوزن الثاني: (أفعال) ٣٣٠
الوزن الثالث: (أفعلة) ٣٣١
الوزن الرابع: (فِعْلة) ٣٣٢
الوزن الأول من جموع الكثرة (فُعْل) ٣٣٢
الوزن الثاني لجموع الكثرة (فُعُل) ٣٣٣
الوزن الثالث (فُعَل) ٣٣٣
الوزن الرابع (فِعَل) ٣٣٣
الخامس (فُعَلة) ٣٣٦
السادس (فَعَلة) ٣٣٦
الوزن السابع (فَعْلى) ٣٣٧
الوزن الثامن (فِعَلة) ٣٣٨
التاسع (فُعَّل) ٣٣٩
العاشر (فُعَّال) ٣٣٩
الوزن الحادي عشر (فِعَال) ٣٤٠

الموضوع | الصفحة

١٢ ـ فُعُول ٣٤٣
١٣ ـ فِعْلان ٣٤٣
١٤ ـ فُعْلان ٣٤٦
١٥ ـ (فُعَلاء) ٣٤٦
١٦ ـ (اَفْعِلاء) ٣٤٦
الوزن السابع عشر (فواعل) ٣٤٨
الوزن الثامن عشر (فعائل) ٣٤٩
١٩ ـ فَعَالٍ ٣٥٠
٢٠ ـ فَعَالي ٣٥٠
الوزن الحادي والعشرون (فَعَاليّ) ٣٥١
الوزن الثاني والعشرون (فَعَالل) ٣٥٢
الوزن الثالث والعشرون (شبه فعالل) ٣٥٥
التصغير ٣٥٨
أوزان التصغير والطريقة العامة في التصغير ٣٥٨
حكم ما جاء في باب التصغير والجمع مخالفاً للقاعدة ٣٦١
المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير ٣٦١
الأشياء التي لا يعتد بها في التصغير ٣٦٢
كيفية تصغير المختوم بألف تأنيث مقصورة ٣٦٤
كيفية تصغير ما ثانيه حرف لين أو ألف ٣٦٥
كيفية تصغير الاسم الذي على حرفين ٣٦٦
تصغير الترخيم ٣٦٨
كيفية تصغير المؤنث الثلاثي المجرد من التاء ٣٦٩
تصغير بعض الأسماء المبنية شذوذاً ٣٧٠
النَّسَبُ ٣٧٢
القاعدة العامة في النسب ٣٧٢
النسب إلى الاسم الذي في آخره: ٣٧٣
ـ الياء المشددة ٣٧٣
ـ تاء التأنيث ٣٧٣
ـ الألف المقصورة ٣٧٣
النسب إلى الاسم الذي في آخره: ٣٧٤
ـ ألف الالحاق ٣٧٤
ـ ألف المقصور ٣٧٤

الموضوع | الصفحة

- ياء المنقوص ٣٧٤
كيفية النسب إلى الثلاثي المكسور العين ٣٧٦
كيفية النسب إلى ما فيه ياء مشددة إحداهما زائدة ٣٧٧
النسب إلى ما فيه ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد ٣٧٧
النسب إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع ٣٧٨
النسب إلى ما وسطه ياء مشددة مكسورة ٣٧٨
النسب إلى اسم على وزن (فَعِيلة) و(فُعَيلة) صحيح العين غير مضعف ... ٣٧٩
النسب إلى (فَعيل) و(فُعيل) معتل اللام ٣٨١
النسب إلى اسم على وزن فَعيلة وفُعيلة مضعف العين أو معتلها ٣٨٢
النسب إلى الممدود ٣٨٣
النسب إلى المركب ٣٨٣
النسب إلى محذوف اللام ٣٨٥
النسب إلى ما وضع على حرفين ٣٨٦
النسب إلى محذوف الفاء ٣٨٧
النسب إلى الجمع ٣٨٨
الاستغناء عن ياء النسب ٣٨٩
الْوَقْفُ ٣٩١
الوقف على الاسم المنوَّن ٣٩١
الوقف على هاء الضمير ٣٩١
الوقف على (إذن) ٣٩٢
الوقف على الاسم المنقوص ٣٩٣
أوجه الوقف على الاسم المحرك الآخر ٣٩٥
الوقف على ما آخره تاء التأنيث ٣٩٨
(١) الوقف بهاء السكت على الفعل المحذوف الآخر ٣٩٩
(٢) الوقف بهاء السكت على (ما) الاستفهامية المجرورة ٤٠٠
(٣) الوقف بهاء السكت على المتحرك ٤٠١
إعطاء الوصل حكم الوقف ٤٠٢
الْإِمَالَةُ ٤٠٤
أ ـ تعريف الإمالة ٤٠٤
ب ـ أسباب الإمالة ٤٠٤
١ ـ تطرف الألف ٤٠٤
٢ ـ حلول الياء محلها في بعض التصاريف ٤٠٤

الموضوع	الصفحة
٣ ـ وقوعها عيناً لأجوف ماضيه (فِلتُ)	٤٠٤
من أسباب الإمالة	٤٠٦
٤ ـ وقوع الألف بعد الياء	٤٠٦
٥ ـ وقوع الألف قبل الكسرة	٤٠٦
٦ ـ وقوع الألف بعد الكسرة	٤٠٦
موانع الإمالة	٤٠٧
مانع الموانع	٤٠٩
الفرق بين تأثير السبب والمانع	٤١٠
السابع من أسباب الإمالة: إرادة التناسب	٤١٠
الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة	٤١١
إمالة الفتحة	٤١١
التَّصْرِيفُ	٤١٣
١ ـ موضوع التصريف	٤١٣
٢ ـ أقل ما يتركب منه الاسم المتمكن والفعل	٤١٣
تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما	٤١٤
أوزان الاسم الثلاثي	٤١٥
تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما	٤١٦
أوزان الاسم الرباعي المجرد	٤١٧
ضابط الحرف الأصلي والزائد	٤١٨
الميزان الصرفي	٤١٨
حكم مضعف الرباعي من حيث الزيادة والأصالة	٤٢١
زيادة الألف والياء والواو والهمزة والميم	٤٢٢
زيادة النون والتاء والهاء واللام والسين	٤٢٥
فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ	٤٢٩
١ ـ تعريف همزة الوصل	٤٢٩
٢ ـ مواضعها القياسية	٤٢٩
٣ ـ مواضعها السماعية	٤٢٩
٤ ـ حكم همزة الوصل مع همزة الاستفهام	٤٢٩
الإِبْـدَالُ	٤٣٣
١ ـ أحرف الإبدال	٤٣٣
٢ ـ قلب الواو والياء همزة	٤٣٣
١ ـ قلب الهمزة ياء أو واواً	٤٣٧

الموضوع	الصفحة

٢ ـ الموضع الخامس لقلب الواو همزة ٤٣٧
حكم اجتماع همزتين في كلمة واحدة ٤٣٩
أ ـ قلب الألف ياء ٤٤٤
ب ـ قلب الواو ياء ٤٤٤
١ ـ أن تقع متطرفة ٤٤٤
٢ ـ أن تقع عيناً لمصدر ٤٤٤
٣ ـ أن تقع عيناً لجمع ٤٤٤
من مواضع قلب الواو ياء ٤٤٧
٤ ـ أن تقع طرفاً في فعل ماض ٤٤٧
قلب الألف واواً ٤٤٨
قلب الياء واواً ٤٤٨
١ ـ أن تقع ساكنة بعد ضمة ٤٤٨
٢ ـ أن تقع لاماً لفعل ٤٤٨
٣ ـ أن تكون عيناً لاسم على وزن (فُعْلى) ٤٤٨
فَصْـل ٤٥٣
بقية مواضع قلب الياء واواً ٤٥٣
٤ ـ أن تكون لاماً لاسم على وزن (فَعْلى) ٤٥٣
من مواضع قلب الواو ياء ٤٥٤
٥ ـ أن تقع لاماً لصفة على وزن (فُعْلى) ٤٥٤
فَصْـلٌ ٤٥٦
من مواضع قلب الواو ياء ٤٥٦
٦ ـ أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة بشروط خمسة ٤٥٦
قلب الواو والياء ألفاً وشرط ذلك ٤٥٧
بقية شروط قلب الواو والياء ألفاً ٤٥٩
قلب النون ميماً ٤٦٢
فَصْـلٌ ٤٦٣
الإعلال بالنقل ٤٦٣
أ ـ تعريفه ٤٦٣
ب ـ مواضعه ٤٦٣
١ ـ أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في فعل ٤٦٣
٢ ـ أن يكون عيناً متحركة في اسم ٤٦٣
بقية مواضع الإعلال بالنقل ٤٦٦

الموضوع | الصفحة

٣ ـ أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر ٤٦٦
٤ ـ أن يكون عيناً متحركة في صيغة مفعول ٤٦٦
من مواضع قلب الواو ياء ٤٦٨
٧ ـ أن تقع لام اسم مفعول لفَعِلَ ٤٦٨
٨ ـ أن تقع لام جمع على وزن فعول ٤٦٨
٩ ـ أن تقع لام جمع على وزن فُعَّل ٤٦٨
فَصْلٌ ٤٧٠
١ ـ إبدال الواو والياء تاء ٤٧٠
٢ ـ إبدال تاء الافتعال طاء ٤٧٠
٣ ـ إبدال تاء الافتعال دالاً ٤٧٠
فصل ٤٧٥
مواضع الإعلال بالحذف ٤٧٥
الإِدْغَامُ ٤٧٩
شروط الإدغام ٤٧٩
المسائل التي يجوز فيها الفك والإدغام ٤٨٢
١ ـ إذا لزم تحريك ثاني المثلين ٤٨٢
٢ ـ إذا اجتمع في الفعل تاءان ٤٨٢
إذا اجتمع في أول المضارع تاءان ٤٨٣
١ ـ الشرط الحادي عشر من شروط الإدغام ٤٨٤
٢ ـ المسألة الثالثة مما يجوز فيه الفك والإدغام ٤٨٤
خاتمة الألفية ٤٨٧
فوائد «الجزء الثاني» ٤٩١